

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie



جامعة أبي بكر بلقايد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه
قسم العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي
بعنوان

فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي

في الجزائر خلال فترة 1990-2020

تحت اشراف الأستاذة

أ.د. برودي نعيمة

من إعداد الطالبة:

جلطي نجية

أعضاء لجنة المناقشة:

جامعة تلمسان	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	❖ أ.د. بوثلجة عبد الناصر
جامعة تلمسان	مشرفا	أستاذة التعليم العالي	❖ أ.د. برودي نعيمة
جامعة تلمسان	ممتحنا	أستاذ التعليم العالي	❖ أ.د. مناقر نورالدين
جامعة عين تموشنت	ممتحنا	أستاذ التعليم العالي	❖ أ.د. جديدين لحسن
جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا	أستاذة التعليم العالي	❖ أ.د. صباغ رفيقة
جامعة عين تموشنت	ممتحنا	أستاذ محاضراً	❖ د. كويدد سفيان

الموسم الجامعي 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ
وَيُدْخِلُهُمْ فِي الْأَرْحَامِ
مَرَّةً أُخْرَىٰ إِنَّ رَبَّهُ
لَسَدِيدٌ إِلَىٰ عَرْشِهِ
الرَّحِيمُ

حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً
قَالَ

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي
إِنِّي تُبِّتُ إِلَيْكَ
وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين قبل وبعد كل شيء، والحمد لله مداد
السماوات والأرض وما بينهما، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا وحبينا
وشفيحنا سيدنا محمد،

اهدي ثمرة هذا الجهد والعمل المتواضع الى روح أبي الزكية الطاهرة رحمة الله عليه وأسكنه
فسيح جنانه بجوار الحبيب المصطفى وأنار الله بها قبره.

الى مربية الأجيال ونبع الحنان ورمز التضحية والعطاء التي سهرت علينا الليالي وأضاءت لي
طريق العلم والمعرفة أمي الغالية لما كل الحب والتقدير وأطال الله في عمرها وحفظها لنا.

الى من كان لي سندا في الرخاء والشدة زوجي الغالي.

الى فلة كبدي وقرّة عيني ونور قلبي ابنتي العزيزتين والغاليتين كثر سجود وهاجر.

الى من ترعرعت معهم وامتدوني بالقوة اخواتي وأخي وذريتهم

الى والدي زوجي الكريمين أطال الله في عمرهما

الى من اعتبرهم القدر كإخوتي، والى كل أفراد عائلتي جميعا

الى كل الاحباب والأصدقاء وجميع الزملاء

الى كل من ساندني من قريب وبعيد ولو بدعاء خيب

تشكرات

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على حبيبنا وشفيعنا سيدنا محمد سيد الخلق والانس، والخلق العظيم والحمد لله الذي تتم به الصالحات والنعمة، عُد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته ومنه التوفيق في كل شيء، وحده لا شريك له استنادا لقوله وما توفيقي إلا من عند الله العزيز الحكيم، يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذة الفاضلة البروفيسورة بروكي زعيمة التي افادتني بإرشاداتها وتوجيهاتها طيلة فترة البحث

-الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الذين خصوا وقتهم لمناقشة هذا العمل لهم مني أسى عبارات الاحترام والتقدير

- الشكر موصول للسيد أمين خزينة ما بين البلديات سبدو مدبوحى الطاهر وأتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
المقدمة العامة.....	01
الفصل الأول: السياسة النقدية وميزان المدفوعات.....	05
مقدمة	06
المبحث الأول: المفاهيم العامة للسياسة النقدية وتطورها عبر النظريات الاقتصادية.....	07
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها التاريخي.....	07
1- السياسة النقدية، أنواعها وأهدافها	07
1-1. مفهوم السياسة النقدية.....	07
2-1. أهداف السياسة النقدية.....	09
2- مراحل تطور السياسة النقدية.....	14
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وقنوات انتقالها.....	16
1- أدوات السياسة النقدية.....	16
1-1. الأدوات غير المباشرة (الكمية).....	16
2-1. الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الكيفية).....	20
2- قنوات تأثير السياسة النقدية.....	22
2-1. قناة سعر الفائدة.....	22
2-2. قناة سعر الصرف.....	23
3-2. قناة أسعار السندات المالية.....	24
4-2. قناة التوقعات.....	24
5-2. قناة الائتمان	25
المطلب الثالث: السياسة النقدية وتطورها عبر النظريات الاقتصادية.....	25
1- السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية.....	25
2- السياسة النقدية في الفكر الكينزي.....	26
3- السياسة النقدية في النظرية النقدية المعاصرة.....	28

28	4- السياسة النقدية في إطار التوقعات الرشيدة.....
30	5- السياسة النقدية في إطار اقتصاديات جانب العرض.....
31	المبحث الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.....
31	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.....
31	1- ماهية ميزان المدفوعات وأهدافه.....
32	2- أهمية ميزان المدفوعات.....
33	3- هيكل ميزان المدفوعات.....
34	3-1 حساب العمليات الجارية.....
36	3-2 حساب رأس المال.....
37	3-3 حساب الذهب والاحتياطات النقدية.....
37	3-4 حساب السهو والخطأ.....
39	4- طريقة التسجيل والتوازن في ميزان المدفوعات.....
39	4-1 طريقة التسجيل في ميزان المدفوعات.....
40	4-2 أهمية توازن ميزان المدفوعات.....
43	المطلب الثاني: ظاهرة التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....
43	1- معالم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....
45	2- أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.....
47	3- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.....
49	المطلب الثالث: مؤشرات ميزان المدفوعات وقياس حجم اختلاله وآليات تسويته.....
49	1- محددات ومؤشرات ميزان المدفوعات.....
49	1-1. العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.....
52	1-2. مؤشرات ميزان المدفوعات.....
54	2- قياس حجم الاختلال في ميزان المدفوعات.....
54	2-1. تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات.....

56	2-2. العجز في ميزان المدفوعات وطرق تمويله.....
59	3- آليات التصحيح وتسوية الخلل في ميزان المدفوعات.....
59	3-1. التصحيح عن طريق آلية السوق.....
64	3-2. التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة.....
66	خاتمة.....
67	الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات التطبيقية.....
68	مقدمة.....
69	المبحث الأول: الدراسات التجريبية في الدول العربية.....
88	المبحث الثاني: الدراسات التجريبية في الدول الأجنبية.....
99	المبحث الثالث: المقارنة والتميز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....
99	المطلب الأول: مميزات الدراسات السابقة.....
100	المطلب الثاني: الاستفادة من الدراسات السابقة والفجوة البحثية.....
100	1/ الاستفادة من الدراسات السابقة.....
101	2/ المقارنة والتميز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والفجوة البحثية.....
103	خاتمة.....
	الفصل الثالث: دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة
104	1990-2020.....
105	مقدمة:.....
106	المبحث الأول: مسار السياسة النقدية وميزان المدفوعات في الجزائر.....
106	المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في إطارها التنظيمي والقانوني في الجزائر.....
106	1- مسار السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري لمرحلة 1986-1988.....
108	2- السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 10/90.....
109	3- أهم الاصلاحات بعد قانون النقد والقرض.....
110	المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري بعد 1990.....

110	1-تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 1990-1994
112	2- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 1995-2002
113	3- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 2003-2017
	المبحث الثاني: دراسة قياسية لتحديد فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي للجزائر خلال
116	1990-2020
116	المطلب الأول: التصميم المنهجي للدراسة القياسية
118	المطلب الثاني: قياس فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر
118	1-تقدير نماذج الدراسة
119	2-قياس فعالية السياسة النقدية على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة 1990-2020
119	1-2. مناقشة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة الخاصة بنموذج الميزان التجاري
119	2-1-1. المناقشة البيانية
121	2-1-2. الاختبارات القبلية
123	2-2. تقدير النموذج الأول
123	2-2-1. التقدير الرياضي للعلاقة
123	2-2-2. اختبار الحدود (التكامل المشترك)
124	2-2-3. تحليل علاقة النموذج طويلة الأجل
125	2-2-4. تحليل علاقة النموذج قصيرة الأجل
126	2-3. تشخيص بواقى النموذج
126	2-3-1. مقارنة بيانية بين القيم الفعلية والتقديرية للنموذج
126	2-3-2. اختبار استقرارية سلسلة البواقى
127	2-3-3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقى
128	2-3-4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار Breusch-Godfrey)
128	2-3-5. اختبار مشكلة عدم ثبات التباين
128	2-4. تشخيص صحة وثبات النموذج
129	2-4-1. اختبار ثبات النموذج
130	2-4-2. اختبار مدى أمثلية المتغيرات وشكل دالة الميزان التجاري

- 130 5-2. اختبار صلاحية النموذج المقدر لتمثيل العلاقة بين الميزان التجاري والمتغيرات المستقلة
- 130 1-5-2. معامل التحديد.....
- 130 2-5-2. المعنوية الكلية (اختبار فيشر)
- 131 3-5-2. التحليل الاقتصادي للنموذج.....
- 131.. 3- قياس فعالية السياسة النقدية على رصيد حساب رأس المال في الجزائر خلال فترة 1990-2020
- 131 1-3. مناقشة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة الخاصة بنموذج حساب رأس المال
- 132 1-1-3. التحليل البياني.....
- 133 2-1-3. الاختبارات القبلية.....
- 135 2-3. تقدير النموذج الثاني.....
- 135 1-2-3. التقدير الرياضي للعلاقة الخاصة بنموذج حساب رأس مال.....
- 135 2-2-3. اختبار الحدود (التكامل المشترك)
- 136 3-2-3. تحليل علاقة النموذج طويلة الأجل.....
- 137 4-2-3. تحليل علاقة النموذج قصيرة الأجل
- 138 3-3. تشخيص بواقى النموذج.....
- 138 1-3-3. مقارنة بيانية بين القيم الفعلية والتقديرية للنموذج.....
- 138 2-3-3. اختبار استقرارية سلسلة البواقى.....
- 139 3-3-3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقى.....
- 140 4-3-3. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار Breusch-Godfrey)
- 140 5-3-3. اختبار مشكلة عدم ثبات التباين.....
- 140 4-3. تشخيص صحة وثبات النموذج.....
- 140 1-4-3. اختبار ثبات النموذج.....
- 142 2-4-3. اختبار مدى أمثلية المتغيرات وشكل دالة حساب رأس المال
- 142 5-3. التقييم الاحصائي للنموذج الخطي الخاص بحساب رأس المال
- 142 1-5-3. القوة التفسيرية.....
- 142 2-5-3. صحة النموذج (المعنوية الكلية)
- 143 3-5-3. التحليل الاقتصادي للنموذج.....

143	4- قياس فعالية السياسة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 1990-2020.....
143	4-1. مناقشة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة الخاصة بنموذج ميزان المدفوعات.....
144	4-1-1. التحليل البياني.....
145	4-1-2. الاختبارات القبلية.....
147	4-2. تقدير النموذج الثالث.....
147	4-2-1. التقدير الرياضي للعلاقة بين المتغيرات المستقلة وميزان المدفوعات.....
148	4-2-2. اختبار الحدود.....
149	4-2-3. تحليل علاقة النموذج طويلة الأجل.....
150	4-2-4. تحليل علاقة النموذج قصيرة الأجل.....
151	4-3. تشخيص بواقى النموذج.....
151	4-3-1. مقارنة بيانبة بين القيم الفعلية والتقديرية للنموذج.....
151	4-3-2. اختبار استقرارية البواقى.....
152	4-3-3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقى.....
153	4-3-4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM.....
153	4-3-5. اختبار مشكلة عدم ثبات التباين.....
154	4-4. تشخيص صحة وثبات النموذج.....
154	4-4-1. اختبار ثبات النموذج.....
155	4-4-2. اختبار مدى أمثلية المتغيرات وشكل دالة ميزان المدفوعات.....
156	4-5. التقييم الاحصائي للنموذج الخطي الخاص بميزان المدفوعات.....
156	4-5-1. معامل التحديد.....
156	4-5-2. المعنوية الكلية (اختبار فيشر).....
156	4-5-3. التحليل الاقتصادي للنموذج.....
159	خاتمة.....
160	الخاتمة العامة.....
165	قائمة المراجع والمصادر.....

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
58	عناصر الأرصدة الرسمية في علاج وضعيات ميزان المدفوعات	(1-1)
120	المناقشة البيانية لمتغيرات نموذج الميزان التجاري	(1-3)
126	الرسم البياني للقيم الفعلية والتقديرية والبواقي لنموذج الميزان التجاري.	(2-3)
127	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(3-3)
129	اختبار حركة بواقي النموذج (المجموع التراكمي للبواقي)	(4-3)
129	اختبار حركة مربعات بواقي النموذج (مربع المجموع التراكمي للبواقي).	(5-3)
132	المناقشة البيانية لمتغيرات نموذج حساب رأس المال	(6-3)
138	بيان القيم الفعلية والتقديرية والبواقي لنموذج حساب رأس المال	(7-3)
139	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	(8-3)
141	اختبار حركة بواقي النموذج (المجموع التراكمي للبواقي)	(9-3)
141	اختبار حركة مربعات بواقي النموذج (مربع المجموع التراكمي للبواقي).	(10-3)
144	المناقشة البيانية لمتغيرات نموذج ميزان المدفوعات.	(11-3)
151	الرسم البياني للقيم الفعلية والتقديرية والبواقي لنموذج ميزان المدفوعات	(12-3)
152	اختبار التوزيع الطبيعي لجاك بيرا	(13-3)
154	اختبار حركة بواقي النموذج (المجموع التراكمي للبواقي)	(14-3)
155	اختبار حركة مربعات بواقي النموذج (مربع المجموع التراكمي للبواقي)	(15-3)

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
40	كيفية التسجيل في بنود ميزان المدفوعات	(1-1)
122	اختبار جذور الوحدة لديكي فولر المطور	(1-3)
122	النموذج العام للميزان التجاري	(2-3)
124	اختبار التكامل المشترك	(3-3)
124	اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل	(4-3)
125	نموذج قصير الأجل	(5-3)
127	اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي	(6-3)
128	اختبار LM للارتباط الذاتي بين الأخطاء	(7-3)
128	اختبار مشكلة عدم ثبات التباين ARCH	(8-3)
130	اختبار RAMSEY	(9-3)
134	اختبار جذور الوحدة لديكي فولر المطور	(10-3)
134	النموذج العام لحساب رأس المال	(11-3)
136	اختبار الحدود	(12-3)
136	اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل	(13-3)
137	نموذج قصير الأجل	(14-3)
139	اختبار استقرارية سلسلة البواقي	(15-3)
140	اختبار LM للارتباط الذاتي بين الأخطاء	(16-3)
140	اختبار مشكلة عدم ثبات التباين ARCH	(17-3)
142	اختبار RAMSEY	(18-3)
146	اختبار جذور الوحدة لديكي فولر المطور	(19-3)
147	النموذج العام لميزان المدفوعات	(20-3)
149	اختبار التكامل المشترك	(21-3)
149	اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل للنموذج الثالث	(22-3)
150	نموذج قصير الأجل	(23-3)
152	اختبار استقرارية سلسلة البواقي	(24-3)

153	اختبار LM للارتباط الذاتي بين الأخطاء	(25-3)
153	اختبار LM للارتباط الذاتي بين الأخطاء	(26-3)
154	اختبار مشكلة عدم ثبات التباين ARCH	(27-3)
155	اختبار RAMSEY	(28-3)

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الملاحق
180	اختبار استقرارية النموذج الأول	الملحق رقم 01
181	اختبار استقرارية النموذج الثاني	الملحق رقم 02
182	اختبار استقرارية النموذج الثالث	الملحق رقم 03
183	التقدير العام للنموذج الأول	الملحق رقم 04
184	التقدير العام للنموذج الثاني	الملحق رقم 05
185	التقدير العام للنموذج الثالث	الملحق رقم 06
186	اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل واختبار الحدود للنموذج الأول	الملحق رقم 07
187	اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل واختبار الحدود للنموذج الثاني	الملحق رقم 08
188	اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل واختبار الحدود للنموذج الثالث	الملحق رقم 09
189	متغيرات الدراسة	الملحق رقم 10
190	متغيرات الدراسة	الملحق رقم 11

المقدمة العامة

إن نمو وتشعب العلاقات الاقتصادية بين مختلف البلدان هو ما يعطي ميزة العالم حالياً، حيث تزداد أهمية دراسة هذه العلاقات نتيجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي، الذي يفرض على كل دولة إقامة شبكة من العلاقات الدولية بسبب التطورات السريعة ونمو الاحتياجات اللازمة في مجال التنمية لكل من دول العالم، سواء النامية أو المتطورة منها، وعلى هذا الأساس فإن كل دولة تسعى إلى بناء علاقات واتفاقيات تركز على مبادلات اقتصادية دولية.

وتعتبر المبادلات الاقتصادية الدولية من المواضيع الأكثر شيوعاً والتي عرفت اهتماماً وتطوراً كبيراً، وذلك لاعتماد الدول على بعضها البعض نتيجة عدم تحقيقها الاكتفاء الذاتي، مما دفعها إلى الانفتاح على العالم الخارجي، والبحث عن أسواق جديدة تساعدها على تصريف منتجاتها والحصول على منتجات خارجية، بواسطة التصدير والاستيراد والتي تطلق عليها بالمعاملات التجارية، بحيث يتم تسجيلها في دفتر أو سجل تدون فيه حقوق والتزامات الدولة اتجاه العالم الخارجي وهو ما يعرف بميزان المدفوعات، فإذا حدث تغيير في اقتصاديات الدول العظمى فإن تأثيره ينتقل إلى اقتصاديات الدول الأخرى، مما يعني سهولة انتقال مشاكل اقتصاد دولة ما لاقتصاد آخر، مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في ميزان المدفوعات جراء التبعية وأثر المبادلات الاقتصادية الدولية، ولذلك تسارع معظم الدول في تصميم سياسات اقتصادية مناسبة تجنب اقتصادها هذه الاختلالات، وهي متنوعة حيث نجد منها السياسة النقدية، السياسة المالية وسياسة سعر الصرف وكذلك سياسات أخرى، وهي تعرف مجملها بالسياسة الاقتصادية الكلية والتي تسعى إلى تحقيق التوازن والاستقرار الداخلي والخارجي.

ويعد التوازن الخارجي من المحاور الأساسية من حيث الاهتمام لكل من الدول المتقدمة والدول النامية، ونجد أن هذه الأخيرة عانت من تفاقم تبعيتها الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة، مما فرض عليها البحث عن آليات وأدوات تمكنها من الخروج من وضعها المخزي والعمل على تسخير إمكانياتها وقدراتها من أجل تحقيق قفزة نوعية تمنحها قدراً كافياً من الاستقلال والسعي قدماً نحو تحقيق التوازن الخارجي الذي يعتبر المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي للدولة.

ففي ظل العولمة وتوسع نطاق التبادل الخارجي ومن أجل المحافظة على التوازنات الاقتصادية، كان لابد على الدولة انتهاج سياسة اقتصادية تمكنها من تفادي الأزمات النقدية والاقتصادية، وعليه فإن السياسة النقدية احتلت صدارة السياسات الاقتصادية الكلية بتشكيلها مجال خصب تعتمد عليه الدول في رسم أهداف السياسة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتعتبر السياسة النقدية إحدى الآليات والركائز الأساسية والمهمة التي تقوم عليها السياسات الاقتصادية بقيادة السلطة النقدية وتحت زعامة البنك المركزي، والتي يستخدمها لبلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة من ارتفاع في النمو

الاقتصادي، تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي)، الوصول إلى التشغيل الكامل، التخفيف من حدة البطالة وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وهو ما يعرف بالمربع السحري كالدور.

فالجزائر كغيرها من الدول توسعت في استخدام السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم تداول النقد، من خلال إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي في تمويل البنوك التجارية فيما يسمح به القانون والتشريعات لغرض بلوغ الأهداف النهائية خاصة مع ظهور فائض سيولة هيكلية بدءا من سنة 2002، وكذلك هدفا لتحقيق التوازن الخارجي لما شهده الاقتصاد من اختلالات هيكلية جراء ارتفاع قيمة الواردات وخاصة الواردات الغذائية منها، والبنية الهشة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري نتيجة التبعية المفرطة للنفط الخاصة بقطاع المحروقات.

وتقع السياسة النقدية في قلب النقاشات للجزائر حول التدابير التي يمكن أن تعزز النمو الدائم، استقرار الأسعار وتوازن الاقتصاد، ذلك لأن الاقتصاد الجزائري عانى من العديد من المشاكل الاقتصادية في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من القرن العشرين، والتي كانت له حازما لتقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، فمرحلة الإصلاح التي شهدتها الجزائر خلال سنوات التسعينات بداية تحول في تاريخ اقتصاد الجزائر ودور السياسة النقدية لسبب ما كانت تعانيه الدولة من عجز في ميزان المدفوعات و اختلال التوازن الخارجي ، لذلك كان لابد على الجزائر من تنفيذ سياسة اصلاح النظام المصرفي و إيجاد وضع ملائم وسياسة نقدية فعالة يظهر بروزها جليا من القوانين والتشريعات بدءا بقانون (12-86) فقانون (06-88) ثم قانون النقد و القرض 90-10، والذي يعتبر حجر الزاوية للسياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

ما مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2020؟

وللإجابة على الإشكالية التالية ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

الفرضيات:

1/ تعتبر أدوات السياسة النقدية فعالة في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات الجزائري.

2/ تعتبر قنوات السياسة النقدية فعالة في تصحيح خلل ميزان المدفوعات.

أهداف اختيار موضوع الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق النقاط التالية:

- تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر، والتعرف على دورها وأهميتها في تحقيق الاستقرار والتوازن الخارجي.
- محاولة ابراز فعالية السياسة النقدية وأهم المتغيرات التي تتأثر وتتحكم بها عند تنفيذ أدواتها وقنواتها.
- التعرف بشكل دقيق على الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الخلل في ميزان المدفوعات وكذلك كفيات وآليات معالجته.
- إدراك الأسس الفكرية في فعالية السياسة النقدية من خلال النظريات والمدارس الفكرية لتحقيق التوازن الخارجي، وتحليل المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في معرفة ما تكتسيه السياسة النقدية من فعالية وكفاءة في تحقيق أهداف الدولة المسطرة والمنشودة باعتبارها إحدى أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق، وذلك من خلال مختلف أدواتها المباشرة وغير مباشرة، وقنواتها المتنوعة والتي نجد من أهمها قنوات سعر الصرف، معدل الفائدة التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل وجود أزمات مرت بها الجزائر والتي أدت إلى وجود اختلال في ميزان المدفوعات، حيث تسعى الدولة إلى تصحيح هذا الخلل من خلال إجراءات وتدابير تخص السياسة النقدية حيث تكون فعالة في مواجهة والتصدي لمختلف الصدمات.

المنهج المستخدم:

تم بناء وتصميم الدراسة الحالية بالاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الإلمام بكل ما يخص جوانب السياسة النقدية وميزان المدفوعات، وتقديم شرح مفصل لهما بصفة عامة ثم الانتقال من العام إلى الخاص من خلال دراسة تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري، وتبعاً لمتطلبات أدوات الدراسة فلقد تم استخدام المنهج القياسي باستعمال الاختبارات الإحصائية من خلال نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الابطاء الموزعة ARDL التي تقيس وتعرض فعالية السياسة النقدية على ميزان المدفوعات، وتحليل البيانات المتحصل عليها باستخدام برنامج Eviews 10 خلال الفترة (1990-2020).

هيكل الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كالتالي:

الفصل الأول: يتمثل في الإطار النظري للدراسة وهو عبارة عن دراسة شاملة لكل جوانب متغيرات الدراسة، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول اختص بالمفاهيم العامة للسياسة النقدية وتطورها عبر النظريات الاقتصادية، وهو كذلك قسمناه إلى ثلاثة مطالب، فالمطلب الأول مفاده مفهوم السياسة النقدية، أنواعها وأهدافها وتطورها التاريخي، والمطلب الثاني اختص بأدوات السياسة النقدية وقنوات انتقالها، والمطلب الثالث تمحور حول تطور السياسة النقدية عبر النظريات الاقتصادية، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لمقاربات منهجية حول ميزان المدفوعات، حيث قمنا بتقسيمه أيضا إلى ثلاثة مطالب، فالمطلب الأول اختص بمفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات وهيكله، وخصصنا المطلب الثاني لظاهرة التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، وعبر المطلب الثالث عن مؤشرات ميزان المدفوعات وقياس حجم اختلاله وآليات تسويته.

الفصل الثاني: قمنا بإبراز مختلف الدراسات السابقة التي تناولت دراسات مشابهة لدراستنا والتي حاولت الأمام بجوانب هذا الموضوع، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول الدراسات السابقة، واحتوى بدوره على مطلبين، فالمطلب الأول اختص بدراسات عربية والمطلب الثاني كان عبارة عن دراسات أجنبية، أما المبحث الثاني فتمحور حول المقارنة والتمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، وتم تقسيمه إلى مطلبين، المطلب الأول اختص بالتعليق على الدراسات السابقة، والمطلب الثاني محتواه الاستفادة من الدراسات السابقة والفجوة البحثية.

الفصل الثالث: قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، اختص المبحث الأول بمسار السياسة النقدية وميزان المدفوعات في الجزائر، وبدوره قمنا بتقسيمه إلى مطلبين، المطلب الأول مفاده تطور السياسة النقدية في إطارها التنظيمي والقانوني في الجزائر، والمطلب الثاني محتواه تطور ميزان المدفوعات الجزائري بعد 1990، أما فيما يخص المبحث الثاني فهو عبارة عن نمذجة قياسية حول فعالية السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2020، حيث تناولنا فيه مطلبين، احتوى المطلب الأول على التصميم المنهجي للدراسة القياسية، والمطلب الثاني خصصناه لقياس فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفصل الأول

السياسة النقدية وميزان المدفوعات

مقدمة:

تعتبر الجزائر من الدول التي يعاني اقتصادها من اختلالات داخلية وخارجية نتيجة هشاشة هيكلها الإنتاجية، وضعف استثماراتها، مما جعلها أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تبنت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تهدف من خلالها إلى إرساء نظام مصرفي جديد في ظل نظام السوق يعمل على استخدام السياسة النقدية كأداة أو آلية تعالج الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن الصدمات المتكررة وتحقق الاستقرار الاقتصادي وبالأخص التوازن الخارجي.

وتعد السياسة النقدية كونها تتعلق بالجانب النقدي من أهم ركائز السياسة الاقتصادية كونها تشكل بالإضافة إلى السياسات الأخرى آلية فعالة تستخدمها الدولة لمعالجة وتصحيح الاختلالات التي تحدث في ميزان المدفوعات نتيجة الصدمات والأزمات المتكررة من خلال أدواتها وقنواتها المختلفة وذلك على حسب حالة نشاط اقتصاد كل دولة.

فالجزائر شهدت اختلالات متكررة في ميزان مدفوعاتها نتيجة عدة أسباب من أهمها أزمات تراجع أسعار النفط، تقلبات أسعار الصرف، ضعف الهيكل الإنتاجي، هشاشة المنظومة المصرفية، الأسواق المالية شبه منعدمة، وأمام هذا الوضع المخزي تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات استهدفت من خلالها تصحيح الاختلالات وتحقيق التوازن الخارجي.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول السياسة النقدية وتطورها التاريخي، أنواعها، أهدافها، قنواتها والسياسة النقدية عبر النظريات الاقتصادية وأهم أدواتها، وخصصنا المبحث الثاني للتأصيل النظري لميزان المدفوعات، مفهومه، أهدافه، هيكله، أهميته وأسباب اختلاله، طريقة التسجيل والتوازن في ميزان المدفوعات، مؤشرات، قياس حجم اختلاله وآليات تسويته.

المبحث الأول: المفاهيم العامة للسياسة النقدية وتطورها عبر النظريات الاقتصادية

لا مجال للحديث عن السياسة النقدية قبل معرفة نشأتها وتطورها التاريخي، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تطرقنا فيها إلى تعاريف حول السياسة النقدية ومراحل تطورها عبر الزمن، أهدافها وأدواتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها التاريخي

ظهر مصطلح السياسة النقدية في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر، غير أن الذين تكلموا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز من الحين للآخر إبان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي، كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة التي تخص مسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المفكرين الاقتصاديين، ومن قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي، وقد نشأ ذلك بسبب المشاكل التي نتجت عن الدورات الاقتصادية المتكررة، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة¹.

1- السياسة النقدية، أنواعها وأهدافها:

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات والإجراءات التي تملكها السلطة النقدية بزعامة البنك المركزي والتي يشرف على تنفيذها ومراقبة نجاحها والتحكم فيها في اقتصاد أي دولة، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف النهائية والوسيلة والتي من أهمها تحقيق التوازن الخارجي، الاستقرار النقدي ومكافحة البطالة وتوفير العمالة والقضاء على التضخم أو على الأقل التخفيف من حدته.

1-1 مفهوم السياسة النقدية:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم حول السياسة النقدية لأنها تختلف باختلاف الظروف، وسوف نبرز أهم التعاريف الاقتصادية، حيث هناك من عرفها على أساس أدواتها، ومنهم من ربط مفهومها بأهدافها، واتجه آخرون للتركيز على عناصرها ودورها في الرقابة².

¹ باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة 2000-2012، مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية، جامعة يحي فارس-المدينة، العدد 06/جوان، 2016، ص 53.

² كنعان علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، 2012، ص 450.

تعرف السياسة النقدية على أنها: "مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لإدارة العرض النقدي وسعر الفائدة، مستخدما ما يتاح له من أدوات وبالطريقة التي تمكنه من تحقيق الأهداف النهائية، استقرار الأسعار، التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي"³، فهي مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتعلق بعملية الإصدار النقدي، الرقابة على الائتمان بحيث لا يمكن الفصل بين النقد والائتمان، من أجل التأثير وممارسة تلك الإجراءات والتدابير على حركات الأسعار⁴.

وقد عرفها MARC Montoussé على أنها: "مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطة النقدية والحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار عن طريق تنظيم كمية وتكلفة النقود"⁵.

وتعرف أيضا بأنها عبارة عن "سيطرة وتحكم البنك المركزي في حجم النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تقوم على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في أوقات الانكماش، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في أوقات التوسع لهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي"⁶.

كما عرفت بأنها مجموعة من الإجراءات والأدوات المتاحة لدى السلطات النقدية بحيث تسمح لها بتحقيق الأهداف التي تم تعيينها، أي الهدف النهائي المتمثل في استقرار الأسعار والحفاظ على القوة الشرائية من أجل تعزيز النمو والعمالة الكاملة، ولأجل تحقيق هذا تركز السلطات النقدية على الأهداف الوسيطة المتمثلة في عرض النقود⁷.

ومن خلال التعاريف التي سبق ذكرها فلقد أجمعت كلها على أن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تتخذها الحكومة بزعامة البنك المركزي من أجل التأثير في حجم السيولة والائتمان بغية التحكم في اقتصاد أي دولة. ويمكن التمييز بين نوعين من السياسات النقدية هما:⁸

- **السياسة النقدية الانكماشية:** تهدف هذه السياسة إلى علاج حالة التضخم التي يعاني منها اقتصاد أي بلد، ويسعى هذا النوع من السياسة النقدية إلى الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي مما يؤدي إلى الحد

³ علي عبد الوهاب نجا وآخرون، النقود والسياسة النقدية والاسواق المالية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2018، ص 250.

⁴ Laplace Marie, Monnaie Et Financement De L'économie, Dunod, Paris, 2003, P 103.

⁵ Montoussé Marc, économie monétaire et financière, édition Bréal, paris, 2000, p 217.

⁶ Edwin Mansfield, Principles of Macroeconomics, ww.norton and company New york, 1988, P 910.

⁷ OULD HENNIA Hadjer, Etude économétrique de l'efficacité de la politique monétaire en Algérie 1990-2017 : APPROCHE PAR LE MODELE ARDL, Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol. 14, N° : 02 , 2020, p 429.

⁸ أحمد بن البار، أحمد بن السيلت، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2014، ص 04.

من الإنفاق بالنسبة للأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات. وهناك من يرى أنه من أجل نجاح السياسة النقدية لا يجب أن يحدث تضخم في مرحلة تم فيها علاجه ولا بد العمل من أجل الحفاظ على معدل نمو المعروض النقدي بزيادة ثابتة من أجل تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق سياسة نقدية متوازنة، لأن المعروض النقدي هو المحدد المركزي للمستوى العام للأسعار، مستوى الناتج القومي وكذا التوظيف.

● **السياسة النقدية التوسعية:** وهي تعالج حالة الركود أو الانكماش الذي يصيب اقتصاد أي دولة، بمعنى أن التدفق الحقيقي يفوق التدفق النقدي، وهذا ما يدفع بالسلطة النقدية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، لأن ارتفاع كمية النقود يدفع إلى زيادة دخول الأفراد والمؤسسات ويشجع الطلب على السلع.

ويندرج عمل السلطات النقدية تقليدياً في إطار السياسة الاقتصادية بمختلف مظاهرها، من أجل تحقيق الأهداف التي تعرف عادة بالمربع السحري وهي: معدلات نمو عالية، العمالة الكاملة، استقرار سعر النقد، والتوازن ميزان المدفوعات، أما اليوم فلقد غدت السياسة النقدية تتمحور حول هدف مركزي أساسي وهو الاستقرار النقدي والمتمثل في تخفيض معدلات التضخم أو الغاءه ان أمكن من أجل الحفاظ على القوة الشرائية للنقد⁹.

1-2. أهداف السياسة النقدية:

تسعى الدولة من خلال السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف بما يتوافق مع حالة النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في المعروض النقدي، وستعرض في هذا المطلب إلى أهم أهداف السياسة النقدية.

1-2-1. الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

للسياسة النقدية أهداف مختلفة تقوم الدولة بتخطيطها وتحرص على بلوغها من خلال عدة استراتيجيات، وذلك بدءاً من الأهداف الأولية المتمثلة فيما يلي:

● **مجمعات الاحتياطات النقدية:** تتشكل القاعدة النقدية من احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات الغير مقترضة بحيث تتكون من النقود الورقية المتداولة لدى الجمهور، النقود المساعدة، نقود الودائع وأيضاً الاحتياطات المصرفية، الاحتياطات الاجبارية وكذلك النقود الموجودة في خزائن البنوك، أما فيما يخص

⁹ هايل عبد المولى طشطوش، التصور الاقتصادي الإسلامي للسياسة النقدية كأداة من أدوات ضبط الاقتصاد، 2016، ص3. الحمل على الرابط

احتياطات الودائع الخاصة فهي تتضمن الاحتياطات الاجمالية مطروح منها الاحتياطات الاجبارية عند البنك المركزي، أما الاحتياطات غير مقرضة فهي تساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقرضة¹⁰.

• **ظروف سوق النقد:** وهي تحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية، وأسعار الفائدة في سوق النقد، والتي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، وتشمل الاحتياطات الحرة: الاحتياطات الفائضة للبنوك الموجودة لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وهي تسمى صافي الاقتراض.

واستعملت ظروف السوق كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أدونات الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة التي تقوم بفرضه البنوك على أفضل العملاء، وأيضا معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها، وتعتبر الأهداف الأولية حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة¹¹.

1-2-1. الأهداف الوسيطة.

تعتبر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي يتم بتنظيمها بلوغ الأهداف النهائية¹²، وهذه الاستهدافات الوسيطة ليس لها قيمة في حد ذاتها، إذا ما علمنا أنها تعمل بارتباطها مع الأهداف النهائية على بلورة علاقة سببية¹³، ويخضع سعر الصرف الاسمي وعرض النقود وسعر سوق المال للسيطرة المباشرة من البنك المركزي، وبالتالي فإن استخدامها كأداة أو هدف وسيط يحتل مكانة حاسمة في تسيير السياسة النقدية¹⁴.

وتتلخص فوائد هذه الأهداف في أنه يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات: كالمجمعات النقدية، سعر الصرف، ومعدلات الفائدة، وهي تعتبر بمثابة اعلان عن استراتيجية السياسة النقدية¹⁵، وهي تتمثل فيما يلي:

¹⁰ وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة - حالة الجزائر -، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم +++الاقتصادية والتسيير، جامعة باجي المختار عنابة، الجزائر، ص 15، 16.

¹¹ سنوسي علي، مطبوعة بعنوان محاضرات في النقود والسياسة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، 2014-2015، ص 144، موقع التحميل: <https://economicrg.blogspot.com/2017/07/snouci-ali2.html>.

¹² Jean Pierre, Monnaie, Système Financier Et Politique Monétaire, Paris, 6 ème Edition, 2002, P408.

¹³ الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، 2018، ص 147.

¹⁴ RAKHROUR YOUSSEF, DJEDI LARBI, CHELOUFI OMEYR, LIEN ET DELAI DE REPONSE ENTRE INSTRUMENTS ET OBJECTIF DE LA POLITIQUE MONETAIRE EN ALGERIE : MODELISATION EN VAR STRUCTUREL, Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale, Vol14 N03, 2020. P17.

¹⁵ وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011، ص 190.

— **سعر الصرف:** تدفع تقلبات سعر الصرف بالسلطات النقدية إلى التدخل من أجل التأثير عليه واستعمال ما لديها من احتياطات، وذلك للمحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها دون ضمان النجاح، وتعد هذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار أسعار الصرف¹⁶، ويلعب سعر الصرف دورا مهما في معرفة الاستراتيجية الاقتصادية والمالية لأي حكومة، ولهذا فإن الاختبار الجيد لسعر صرف ملائم لديه عدة نتائج أهمها¹⁷:

✓ يشجع المحافظة على مستوى منخفض للعملة على ظهور ضغوط تضخمية، وبالتالي تسجيل انخفاض نسبي لمستوى معيشة الأفراد؛

✓ يؤدي الحفاظ على مستوى مرتفع للعملة إلى فرض ضغوط انكماشية على الأعوان الاقتصاديين مما يدفع إلى اختفاء بعض المؤسسات وكذلك إبطاء النمو.

— **معدل الفائدة:** إذا رجعنا إلى النظرية النقدية نجد أن الكينيزيين يريدون تثبيت أسعار الفائدة لدى أدنى مستوى ممكن، في حين نجد أن النقديون يهتمون أكثر بكمية النقود، ويقولون أنه في حالة الاهتمام بسعر الفائدة فيجب ربطه بمستواه الحقيقي وهو شيء صعب التحديد¹⁸.

ويعد كل من المستثمرين والعائلات أكثر حساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم ومن ناحية الحصول على التعويضات نتيجة توظيفهم لمخراقتهم، لذلك لا بد على السلطات العامة أن تبدي الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة، ولكن المشكل يكمن في تحديد أفضل مستوى لهذه المعدلات، ويجب على السلطات الحرص على أن تكون مستوى معدلات الفائدة ضمن هامش واسعة، لأن المجال الواسع لتقلبات أسعار الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي، كما حالات عدم التوازن المتتالية يتولد عنها التضخم والركود، ولهذا السبب تضطر السلطات إلى ترك هامش لخلق كمية من النقود تكون أكبر أو أقل من

¹⁶ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 64.

¹⁷ محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، ص 101.

¹⁸ Jacques-Henri David, Philippe Jaffré, La Monnaie Et La Politique Monétaire, 3ème Edition, Economica, France, 1990, P99.

التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية¹⁹، ونلاحظ أن سعر الفائدة الاسمي له تأثير مباشر في التضخم²⁰. ومن أبرز أنواع معدلات الفائدة ما يلي²¹:

- ✓ المعدلات الرئيسية: وهي تمثل معدلات النقد المركزي التي يقرض بها البنوك التجارية، ويستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
- ✓ معدلات السوق النقدية: وهي تلك التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول مثل أذونات الخزينة القابلة للتداول، شهادات إيداع، ... الخ.
- ✓ معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل: وهي التي يتم على أساسها إصدار السندات.
- ✓ معدلات التوظيف في الأجل القصير كحسابات على الدفاتر، ادخار سكاني... الخ.
- ✓ المعدلات المدينة: وهي تلك المطبقة على القروض الممنوحة.

— **المجمعات النقدية:** وهي عبارة عن: "مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، ويرتبط عدد المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية فيه، حيث تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات"²². وتوجد مبررات لاستخدام الجمع النقدي الواسع والمجمع الضيق، فالمجمع الضيق يسمح بالتركيز على وظيفة النقد، حيث بينت التجارب الاقتصادية على أن المجمع النقدي الضيق لم يكن بعيدا عن الابتكارات أو المشتقات المالية الحديثة، لاعتبار أن المجمع النقدي M2 الذي يشمل M1 وتوظيفات في حسابات على الدفاتر، حيث يتأثر بشدة على اجتذاب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين قاموا بعملية الايداع في حسابات على الدفاتر ولدى البنوك، وأيضا المجمع النقدي M1 يتأثر بالابتكارات المالية عندما يحتوي على مبالغ كبيرة من الأموال التي لم تستثمر، فيستطيع أصحابها تحويلها بسهولة إلى أشكال أخرى تخرج عن المجمع M1 لكونه يحصل مردودية أفضل، أما فيما يخص المجمع الموسع فإنه يسمح بالاقتراب من تحديد كل التوظيفات المالية، لكنه قد يكون غير دقيقا ولا يمكن ضبطه بسبب إعادة تركيب جديد لمحفظات الأوراق

¹⁹ سنوسي علي، مرجع سبق ذكره، ص 145 - 146.

²⁰ HOUNAIDA DALY, Coordination Of Monetary And Fiscal Policies In France An Empirical Overview, International Journal Of Economics Commerce And Management United Kingdom , Vol.III Issue, 1 Jan 2015,p 16.

²¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 127.

²² بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص 65.

المالية كانتقال أصحاب الاستثمار من السندات إلى شهادات الابداع، وذلك نتيجة تنبؤات حول معدل الفائدة²³.

1-2-3. الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تتلور هذه الأهداف فيما يلي²⁴:

- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي: وذلك عن طريق تجنب التغيرات المؤثرة في قيمة العملة المحلية الوطنية سواء داخليا أو خارجيا، حيث أن تلك التغيرات تنشأ من خلال التغيرات في المستوى العام للأسعار، ويتم ذلك عن طريق السياسة النقدية من خلال التأثير على حجم الطلب الكلي وذلك بتغيير عرض النقود في السوق.
- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في مختلف القطاعات الاقتصادية: مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في الدخل الوطني ونمو الناتج المحلي، فالسياسة النقدية تنجح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عندما تدفع عجلة الإنتاج إلى زيادة النقود في السوق في حالة الكساد، أو تقوم بخفض كمية النقود في حالة التضخم، وبذلك تكون قد أسهمت في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي مما يدفع إلى رفع من معدلات الاستثمار.
- تحقيق الاستقرار في الأسعار: إن التقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى تغير الوضع الاقتصادي، حيث أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يزيد من مخاطر الاستثمار ويقلل من النمو الاقتصادي، كما يولد الحيرة في اتخاذ القرارات وانحرافها، ذلك أن ردود أفعال المستهلكين والمنتجين سوف تعدل توزيع السلع وتخصيص الموارد تكون بطريقة غير كفؤة، وعلى هذا الأساس تعمل الدولة جاهدة من أجل المحافظة على المستوى الأسعار باستعمال أدواتها النقدية، حيث تهدف السياسة النقدية إلى إبقاء معدل التضخم منخفضا مع السعي لتجنب التقلبات الدورية كههدف ثانوي مما يؤدي إلى التأثير من خلاله في بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى، مما يساعد على تحفيز الاستثمارات لدى المنتجين وبالتالي زيادة تراكم رأس المال مما يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي²⁵.

²³ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2016، ص ص 58-59.

²⁴ رمزي محمود، التسيير الكمي، سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القوي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص ص 35-36.

²⁵ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يوسف الموسوي، السياسات الاقتصادية، الإطار العام، وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، بدون طبعة، 2020، ص 15.

— تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات: في السنوات الأخيرة ظهر هدف رابع للسياسة النقدية وهو توازن ميزان المدفوعات²⁶، فيكون ميزان المدفوعات في صالح البلد عندما تفوق إيراداته نفقاته للعالم الخارجي، حيث أن كل دولة تسعى لجعل هذا الميزان لصالحها وذلك بهدف الحفاظ على مخزونها الذهبي واحتياطاتها من العملة الصعبة²⁷. ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، فيمكن للسياسة النقدية أن تعالج هذا الخلل من خلال رفع البنك المركزي من سعر إعادة الخصم، مما يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على الائتمان الذي ينجم عليه حدة الطلب المحلي على السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الواردات، كما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى جلب رؤوس الأموال الذي يساعد على تصحيح العجز في ميزان المدفوعات²⁸.

— تحقيق العمالة الكاملة (محرابة البطالة): على الرغم من صعوبة وجود تعريف موحد ودقيق للعمالة الكاملة وذلك بسبب عدم وجود إحصائيات دقيقة وشاملة لكل البطالين، إلا أن مفهوم التشغيل الكامل أطلق على توفر فرصة العمل لكل فرد قادر على العمل وباحث عنه²⁹، وغالبًا ما يتم التعبير عن هذا الهدف على أنه منع البطالة الدورية وتحقيقها الذي يؤدي على سبيل المثال إلى انخفاض في الصادرات أو نهاية فترة إلى ازدهار الاستثمار، ولكنه يشمل أيضًا الحد من البطالة غير الدورية³⁰. ويتم ذلك عن طريق تحقيق التشغيل الكامل بالاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع، حيث أن تحقيق العمالة الكاملة معناه معدل بطالة منخفض يتراوح بين 3% و 5%³¹، ومن أجل محاربة البطالة والوصول إلى هدف التشغيل الكامل لابد أن تمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة العمالة إلى جانب تنشيط الطلب الفعال³².

2- مراحل تطور السياسة النقدية:

²⁶Milton, Friedman, "The optimum quantity of money and other essays ,London, macmillan, 1973, p95.

²⁷ زكريا الدوري، يسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص288.

²⁸ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية الكلية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1998، ص 288.

²⁹ Horvitz, Paul, "ma monetary policy and the financial system" 4 thed, New Jersay, prentice, hall,1979, PP 486-487

³⁰ OULD HENNIA Hadjer, op cit, P 430.

³¹ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، ط1، 2010، ص 195.

³² Frédéric Mishkin, Monnaie. Banques et Marchés Financières, 7 ème Edition, Pearson Edition, France, 2004, P 516.

مرت السياسة النقدية بعدة تطورات حيث انعكست على أهمية ودور السياسة النقدية من مرحلة لأخرى وتمثلت فيما يلي³³:

المرحلة الأولى: هدفت السياسة النقدية في هذه المرحلة إلى حماية قيمة العملة من التقلبات التي تؤثر على مستوى الأسعار عن طريق التحكم في كمية وسائل الدفع ثم تطور الأمر حيث أصبح الهدف منها تحقيق الاستقرار النقدي ودعم ومساعدة السياسة الاقتصادية وتحقيق أهدافها³⁴.

المرحلة الثانية: تميزت هذه المرحلة بظهور الأفكار الكينزية بسبب الأزمة المالية، حيث قللت كثيرا من قدرة السياسة النقدية في تحفيز وتشجيع الطلب الكلي وأيضا الحفاظ على التوازن الاقتصادي، حيث اعتبرت على أن السياسة المالية هي الآلية الوحيدة التي بإمكانها تحقيق ذلك³⁵، حيث يرى "هانست" أن السياسة النقدية ليس باستطاعتها أن تكون الإجراء والطريقة الأولى لعدم تمتع الجهاز المصرفي بدرجة كبيرة من المرونة، فيجب المحاربة بأدوات السياسة المالية أولا ثم تليها فيما بعد أدوات السياسة النقدية التي نجد أن دورها في هذه المرحلة قد انحصر فقط في الحفاظ على ثبات معدل الفائدة عند مستويات منخفضة لغرض تشجيع الاستثمار³⁶.

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة عاد الاهتمام بالسياسة النقدية خلال الفترة (1951-1955)، فلقد تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تنجح في محاربة التضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق حيث أن الحكومات بعد الحرب لم تقدر على تقليص الخدمات الاجتماعية وفي نفس الوقت لا يمكنها رفع الضرائب لرفع حجم الإيرادات³⁷، ولهذا أصبحت السياسة النقدية هي السياسة الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية عن طريق التحكم في حجم المعروض النقدي³⁸.

المرحلة الرابعة: تعد مرحلة وقوع النقاش والجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، حيث بدأ هذا الجدل على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (M. Friedman) الذي آمن مع مجموعة معه على استطاعة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمفردها، وعلى العكس فالمالليون يرون أن السياسة المالية ذات تأثير أقوى في إعادة التوازن للاقتصاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث توالى الدراسات والبحوث الاقتصادية التي تؤيد

³³ ضيف الله محمد القطاري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية - قياسية)، الطبعة الأولى، 2011، ص 19.

³⁴ نبيل سدره محارب، النقود والمؤسسات المصرفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، سنة 1968، ص 329.

³⁵ ضيف الله محمد القطاري، مرجع سبق ذكره، ص 19.

³⁶ وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، 2017، ص 44.

³⁷ أحمد عبده محمود، النقديون والسياسة النقدية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، العدد 2، 1982، ص 449.

³⁸ Johansson Hary, essays in monetary economics, 2nd edition, london, george allein, 1964, p275.

النظريات السابقة إلى غاية ظهور الأمريكي والتر هكلر الذي آمن ومزج بأهمية كل من السياستين النقدية والمالية من خلال التنسيق بين أدواتها بالقدر المناسب لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي³⁹.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وقنوات انتقالها

تعددت وتنوعت أدوات السياسة النقدية لما لها من أهمية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، باعتبار أن فعاليتها تختلف من دولة إلى أخرى وهذا حسب درجة النمو الاقتصادي، حيث تعتبر السياسة النقدية وعائدات النفط والغاز من العوامل الأساسية لهذا الأخير في الجزائر⁴⁰.

1- أدوات السياسة النقدية:

يمكن تعريف أدوات السياسة النقدية على أنها مختلف الوسائل التي تستعين بها الدولة في إدارة المعروض من النقود عن طريق إجراءات وتدابير سيادية ترمي إلى تعظيم أهداف معينة⁴¹.

وتوجد العديد من أدوات الرقابة المصرفية والتي نشأت وتطورت مع تطور النظام المصرفي، حيث تختلف في عددها وكيفية استعمالها من نظام مصرفي لآخر، ومن أهم أدوات السياسة النقدية التي تستعمل في عمليات الرقابة لحد الآن هي⁴²:

1-1. الأدوات غير المباشرة (الكمية):

تستعمل هذه الأدوات من أجل التحكم والتأثير في حجم الائتمان المقدم للاقتصاد، بغرض التحكم في المعروض النقدي زيادة وتوسعا في فترات الركود والكساد، ونقصانا وتقييدا في فترات الرواج والضغط التضخمي، وتحدث هذه الأداة أثرها من خلال التأثير في حجم الأرصدة النقدية في البنوك التجارية، وبالتالي قدرتها على منح القروض وخلق

³⁹ ضيف الله محمد القطايري، مرجع سابق، ص 20.

⁴⁰ Bendahmane Med Amin , Bouchetara Mehdi, L'impact de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie , Revue finance et marchés , 2015, p63.

⁴¹ حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص 14.

⁴² سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006، ص 118.

الودائع، وتسمى الأدوات الكمية وتمثل في معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، والاحتياطي القانوني الاجباري⁴³.

1-1-1. معدل إعادة الخصم (Rediscount rate) : يعتبر كأداة هامة للسياسة النقدية منذ عام 1989⁴⁴،

ويعرف على أنه معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل منحها القروض بسبب خصم الكمبيالات أو أوراق مالية أخرى، وعليه فإن سعر الخصم بالنسبة للبنوك التجارية فهو يمثل تكلفة الأموال التي تقترضها من عند البنك المركزي من أجل تعزيز احتياطياتها، وفي نفس الوقت فمعدل إعادة الخصم يمثل معدل إعادة التمويل الرسمي من قبل بنك الإصدار والمعدل الرئيسي للقروض⁴⁵. وتعد هذه الأداة من أقدم الأساليب التي يلجأ لها البنك المركزي للتأثير في السيولة والائتمان، وهي تبرز العلاقة المباشرة بين البنك المركزي و البنوك التجارية، حيث استعملها بنك إنجلترا لأول مرة عام 1839⁴⁶، ولكن بعد توسع سياسة السوق المفتوحة في الثلاثينيات في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فقدت هذه السياسة أهميتها، ويرجع بداية تراجعها إلى سنة 1914، ويستعمل البنك المركزي أداة سعر إعادة الخصم من أجل التحكم في حجم الائتمان، حيث يرفعه في حالة وجود تضخم وذلك للتقليل من لجوء البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية أو الاقتراض منه مما يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع سعر اقراضها وخصمها للجمهور⁴⁷، أما في حالة الكساد يتبع البنك المركزي سياسة انكماشية من أجل التأثير على حجم أرصدة البنوك التجاري، حيث تحجم هذه الأخيرة عن خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية نظرا لرفع سعر إعادة الخصم، مما يدفع إلى انخفاض درجة السيولة وانخفاض قدرتها الائتمانية فتقل الودائع، وهذا يدفع إلى تقليل عرض النقود، وتكون هذه الأداة أكثر فعالية في اقتصاد ربوي لديه أسواق نقدية متطورة⁴⁸. ولوحظ أن أسعار الفائدة على القروض التي منحها البنوك التجارية في السبعينات من القرن العشرين، لم تعد وثيقة ارتباط مع سعر إعادة الخصم أو الإقراض الذي يحدده البنك المركزي،

⁴³ شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر "خلال الفترة 1990-2014. م. دراسة تحليلية"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2018، ص 34.

⁴⁴Nadia AFROUNE, Mohamed ACHOUCHE, LE TAUX D'INTÉRÊT Á COURT TERME ET LA POLITIQUE MONÉTAIRE EN ALGÉRIE, Les Cahiers du Cread, vol. 33 - n° 119/120, 2017, p100.

⁴⁵ Michelle De Mourgues, La Monnaie-Système Financier Et Théorie Monétaire, 3eme édition, ECONIMICA, 1993, P319.

⁴⁶ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، 2004، ص 132.

⁴⁷ سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 120.

⁴⁸ حاجي سمية ومفتاح صالح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي- العدد التاسع-المجلد الأول)، 2016، ص86.

بحيث يمكن أن يحدث التغيير في أسعار الفائدة دون أن يحدث تغيير في سعر إعادة الخصم، فيمكن للبنوك التجارية أن تمنح قروض بسعر فائدة أقل من سعر إعادة الخصم في حالات الركود (الكساد) وذلك من أجل تشجيع عمليات الائتمان⁴⁹، وأصبح بنك فرنسا يتدخل في السوق النقدية ابتداء من سنة 1971 وجعل معدل الفائدة أقل دائما من معدل الخصم ومما لا يشجع البنوك التجارية على طلب إعادة الخصم من البنك المركزي⁵⁰.

1-1-2. عمليات السوق المفتوحة Open Market : تعد عمليات السوق المفتوحة من الأدوات الأكثر

استعمالا من طرف البنك المركزي من أجل تغيير القاعدة النقدية، وهي تتمثل في شراء أو بيع الأوراق المالية والسندات الحكومية⁵¹، ويقصد بهذه السياسة أيضا قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية في السوق من أجل تزويد أو استرجاع النقود من الجهاز المصرفي⁵². حيث يصاحب تدخل البنك المركزي في السوق المفتوحة تأثيرات معينة، فعندما يدخل بائعا للأوراق المالية فإن عرضها في السوق يزيد مما يجعل أسعارها تنخفض وترتفع أسعار فائدتها، وتركز البنوك المركزية عملياتها على الأجل الطويل، وفي حالة شراء هذه الأوراق المالية فسيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل، وهذا ما يشجع على زيادة الاستثمار المالي المباشر⁵³، وعندما يدخل البنك المركزي مشتريا للسندات فإن البائع يمكن أن يكون أحد الأفراد أو شركة تجارية أو صناعية أو بنك تجاري الذين يرغبون في بيع ما يملكون من الأوراق المالية، وهذا ما يدفع إلى زيادة احتياطات البنوك التجارية وبالتالي الزيادة في منح الائتمان⁵⁴، مما ينتج عليه الزيادة في الدخل والعمالة، وهذا عند قيام البنك المركزي بسياسة نقدية توسعية في حالة الركود، ويحدث العكس في حالة التضخم⁵⁵. وقد استخدمت هذه الوسيلة لتدعيم معدل إعادة الخصم وجعله أكثر فعالية سنة 1931 من قبل بنك

⁴⁹ محمد حافظ عبده الرهوان، النقود والبنوك والأسواق المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص 121.

⁵⁰ Claude Simon, Les Banques, Editions La Découverte, Paris, 1984, P 24.

⁵¹ بشيشي وليد، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 23، الجزء الأول، افريل 2018، ص 353.

⁵² Jacques- Henri David, Phillipe Jaffré, Op cit, P 109.

⁵³ محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية/ مصر، 1997، ص 168.

⁵⁴ نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001، ص 317.

⁵⁵ بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر: 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2016، ص 60.

إنجلترا، ومع مرور الزمن أصبحت تطبق كطريقة رئيسية من أجل التحكم في الائتمان، وتستخدم أيضا كوسيلة مستقلة في بعض الأحيان⁵⁶. وتتميز هذه الأداة عن باقي الأدوات بما يلي:⁵⁷

- تتميز بالمرونة مهما كان الأثر الذي يرغب البنك تنفيذه سواء كان حجم الأثر كبير أو صغير؛
- يستطيع البنك المركزي تنفيذ عمليات السوق المفتوحة بسرعة مقارنة مع ما يحدث من تغيرات في العوامل الخارجية، ففي حالة زيادة احتياطات الصرف بصورة أكثر مما كان متوقعا مما يدفع إلى زيادة القاعدة النقدية ويمكن للبنك المركزي بيع سندات الحكومة من أجل تخفيض هذه الزيادة بما يعرف بعمليات التعقيم؛
- لا يوجد تعقيدات إدارية كما هو الأمر في بقية الأدوات الخاصة بالسياسة النقدية؛
- ارتفاع المنافسة بين البنوك التجارية، فالبنك الذي يعرف كيف يجذب المودعين يحصل على أرباح إضافية نتيجة ارتفاع الكتلة النقدية من دون تخصيص بنك تجاري معين بسياسة خاصة.

3-1-1. نسبة الاحتياطي الاجباري Reserve Requirements: يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو

نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، حيث حدد قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% وفي سنة 1994 لقد أصدرت التعليمات رقم 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي وتم تحديد معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمات من الاحتياطات ب 5.2% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمات⁵⁸. فإذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية من أجل إنعاش الاقتصاد في حالة الركود الاقتصادي والذي يؤدي إلى قدرة البنوك التجارية على الاقتراض⁵⁹، وزيادة المعروض النقدي، فإنه يقوم بخفض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي تحتفظ به البنوك

⁵⁶ باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد- وجهة نظر النقديين، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 250.

⁵⁷ لولو بوخاري، وليد العايب، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، 2014، ص 93.

⁵⁸ فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال

الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص 56.

⁵⁹ هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان، 2000، ص 193.

التجارية لدى البنك المركزي، أما في حالة السياسة الانكماشية فالبنك المركزي يخفض حجم المعروض النقدي من خلال رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي تحتفظ البنوك التجارية لديه⁶⁰.

1-2. الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الكيفية):

تعرف الأدوات الكيفية للسياسة النقدية على أنها الأساليب المباشرة التي يستعملها البنك المركزي من أجل التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لهدف تحقيق أغراض اقتصادية معينة⁶¹، فالبنك المركزي يلجأ إلى التدخل المباشر في السوق المصرفية عن طريق ما يسمى بالرقابة المباشرة وهي تأخذ صورتين، منها صورة مخففة وهي تتمثل في الاقناع الأدبي، وأخرى مشددة تتمثل في التعليمات والأوامر المباشرة⁶².

1-2-1. الاقناع الأدبي (استخدام النفوذ الادبي): تستعمل هذه الأداة عندما لا تتماشى ميكانيزمات السوق مع

المصالح العامة وهي أداة لا يتوجب القيام بها في إطار قانوني، ويستعملها البنك المركزي للتأثير على البنوك التجارية من أجل أن تسير في الاتجاه الذي يرغبه، وإذا رأى البنك المركزي في أن التوسع في حجم الائتمان من قبل البنوك المركزية فقد ينعكس سلباً على المصلحة العامة فيطلب من هذه البنوك تخفيض منح الائتمان وذلك دون اللجوء إلى تنفيذ سياسة السوق المفتوحة أو سياسة معدل إعادة الخصم أو الرفع من الاحتياطي الاجباري⁶³.

1-2-2. التوجيهات والاوامر: يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات وتوجيهات مباشرة إلى البنوك التجارية

والمؤسسات المالية من أجل توجيهها نحو السياسة المرغوبة، عن طريق حجم الائتمان ونوعه كأن يأمر باستعمال جزء من الأصول المالية الخاصة بالبنوك التجارية في شراء سندات حكومية، أو اقرضها في المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل، أو بعدم استعمالها في تمويل الصناعات الاستهلاكية أو التبذيرية، ولقد اعتمدت بريطانيا هذه الأداة سنة 1953 عندما أصدرت تعليماتها للمصارف التجارية بشأن عدم اقرض الشركات التي تقوم بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط وأن تقوم بتخفيض الأنواع الأخرى من القروض⁶⁴.

1-2-3. التفتيش المباشر: وهي تعبر عن الوجه التقليدي لمعنى الرقابة، حيث يعتمد البنك المركزي في هذه السياسة

على التفتيش والتدقيق المباشر في الجداول المالية والمحاسبية وكل الوثائق المتعلقة بها، وذلك من أجل الوقوف على مدى

⁶⁰ عبد الرازق بن هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة 3، الأردن، 2014، ص 171.

⁶¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 190.

⁶² نبيل دنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بدون طبعة، بيروت، لبنان، 2018، ص 44.

⁶³ سنوسي علي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

⁶⁴ شليق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 45.

التزام البنوك بالتعليمات والأوامر الصادرة، وتمثل هذه الوسيلة كتقنية للبنك المركزي في قياس تأثير آليات الرقابة النقدية على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية⁶⁵، ففي حالة عدم فعالية أداة الاقتناع الأدبي فإن البنك المركزي يلجأ الى مجموعة من الوسائل والأساليب منها:

● **سياسة تأطير أو تحديد الائتمان (تأطير القروض):** تهدف هذه الوسيلة إلى تحديد نمو المصدر الضروري لخلق النقود، وهو القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية، ويعرف أيضا تأطير أو تخصيص الائتمان، ولا تشمل هذه الوسيلة تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض فقط، بل تشمل أيضا تقليص الفترة الزمنية الخاصة بالأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم⁶⁶، ويعرف تأطير القروض على أنه عبارة عن إجراء تنظيمي تجريه السلطات النقدية من خلال وضع حد أعلى لإجمالي الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية وفق نسب محددة خلال السنة كآلا يتعدى ارتفاع مجموع القروض الممنوحة نسبة معينة⁶⁷. فبهذه السياسة يجري تنظيم الائتمان للأهداف التي يقدم لأجلها القرض وذلك من خلال قواعد وإجراءات معينة⁶⁸، فعندما يبدأ التضخم بالظهور يقوم البنك المركزي بوضع هذه السياسة بهدف منح القروض حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تساهم في حصول التضخم، وتقييد منح القروض للقطاعات الأخرى التي كانت لها سبب في حصول التضخم⁶⁹. فعندما يرتفع التضخم بحدّة، فإن الدولة تصيغ سياسة تأطير القروض اجبارا، فيقوم البنك المركزي بتحديد حد أقصى لحجم الائتمان الممنوح (يحدد سقف للقروض الممنوحة) من قبل البنوك أو تحديد معدل ارتفاع القروض، واستعملت هذه الوسيلة كتقنية للسياسة النقدية كإجراء مضاد للتضخم بشكل خاص عام 1948 بفرنسا لأول مرة، وعادة ترافق هذه السياسة ببرامج تسعى إلى استقرار الكتلة النقدية مثل التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات⁷⁰.

● **التوجيه الانتقائي للقرض:** غالبا ما تمنح البنوك قروضا على أساس المردودية والمخاطر التي تنشأ على هذه القروض، إلا أن هذين المؤشرين قد لا يتطابقان مع التوجهات على صعيد النمو الاقتصادي، ولهذا تم وضع مجموعة من الوسائل الانتقائية التي تتعلق بمنح القروض بغية تحقيق سياسة معينة مثل تشجيع القروض السكنية،

⁶⁵ حمزة شوادر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التقليدية، دار عماد الدين، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص118.

⁶⁶ نبيل ذنون الصائغ، مرجع سبق ذكره، ص44.

⁶⁷ عبد الحميد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص80.

⁶⁸ Sobry Claude, *Eléments De Macroéconomie*, Edition Ellipses, Paris, 1996, P260.

⁶⁹ نبيل ذنون الصائغ، مرجع سبق ذكره، ص44.

⁷⁰ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2013، ص211.

وتعتبر بعض القروض تضخمية يمكن أن توضع لها قيود تنظيمية وذلك على حسب الأوضاع الاقتصادية⁷¹. ويقوم البنك المركزي باستعمال أساليب انتقائية من أجل التحكم في الائتمان أو القروض التي تمنح من طرف المصارف ويمكن أن تشمل⁷²:

- تسديد خزينة الدولة لجزء الذي يخص فوائد القروض الممنوحة إلى بعض القطاعات أو النشاطات كالتمويلات التي تتعلق بالزراعة أو المهن الحرفية.
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف من أجل تشجيع بعض الأنشطة المهمة التي تخص الاقتصاد.
- فرض أسعار تفاضلية من أجل إعادة الخصم وسياسة التمييز في أسعار الفائدة.
- وضع قيود على القروض الاستهلاكية.

● **تحديد هامش الضمان:** تستعمل هذه الأداة عندما يقوم البنك التجاري بتقديم تسهيلات ائتمانية تستعمل لهدف المضاربة في الأسواق المالية، حيث أنه عند شراء الأفراد للأوراق المالية يقوم بتمويل الشراء من طرفين: الطرف الأول يمول من أموالهم الخاصة وهو يمثل هامش الضمان المقدم من قبل الأفراد مقابل القروض الممنوحة للمضاربة، ويمول الطرف الثاني من مشترياتهم للأوراق المالية عن طريق التسهيلات الائتمانية التي قدمت لهم من البنوك التجارية⁷³.

2- قنوات تأثير السياسة النقدية:

مازالت القنوات التي من خلالها يتم تحول إجراءات السياسة النقدية إلى تغيرات في إجمالي الناتج الوطني الحقيقي والتضخم، تمثل موضوعا للتحليل العلمي والنظري ذات النطاق الواسع⁷⁴، فإن قناة ابلاغ السياسة النقدية تعبر عن الطريق الذي يتم من خلاله عبور أثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي عن طريق اختيار الهدف الوسيط⁷⁵، وهي تتمثل فيما يلي:

1-2. قناة سعر الفائدة: تعرف قناة سعر الفائدة بأنها قناة الإبلاغ التي يبلغ من خلالها أثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي وذلك تبعا لاختيار الهدف الوسيط، حيث يقوم البنك المركزي بتحديد معدل الفائدة الذي يتم التعامل

⁷¹ لخلو بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 95.

⁷² نبيل ذنون الصائغ، مرجع سبق ذكره، ص 45.

⁷³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 215.

⁷⁴ آفاق الاقتصاد العالمي، ارتفاع وانخفاض التضخم، دراسات اقتصادية ومالية عالمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، أكتوبر 1996، ص 51.

⁷⁵ بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص 69.

به مع البنوك التجارية، ونذكر من أهم هذه المعاملات عملية شراء البنك المركزي للأوراق المالية من البنوك التجارية أو من شركات التأمين، حيث يقوم البنك المركزي بتحديد سعر مناسب من أجل خصم السندات على حسب الحاجة للنقود، وباعتبار أن سعر الفائدة دالة متناقصة لكمية النقود، فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح بافتراض حدوث عجز في ميزان المدفوعات نتيجة تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج الذي يتبعه انخفاض عرض النقود داخليا، والذي ينجم عنه ارتفاع أسعار الفائدة، مما سيحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب ارتفاع نسبة العوائد من معدل الفائدة في الداخل على عوائد الاستثمار الخارجي، فهذا التأثير لمعدل الفائدة باستطاعته أن يعيد التوازن في ميزان المدفوعات بصفة تلقائية، ويرى بعض الاقتصاديين أن معدل الفائدة الحقيقية واستقرارها يشجع عملية الاستثمار والنمو المنتظم في الأجل القصير⁷⁶، إلا أن قناة سعر الفائدة في الجزائر تكاد تكون ضعيفة وهي لا تستجيب للتغيرات في الظروف النقدية نتيجة السيولة الزائدة وعدم كفاية تطور النظام المالي الذي يربك سلوك السياسة النقدية⁷⁷.

2-2. قناة سعر الصرف: لهذه القناة مكانة كبيرة في السياسات النقدية لكثير من الدول، خاصة البلدان التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر صرف عملتها وهو ما يؤدي إلى التحكم الجيد في معدل التضخم من خلال الاستقرار وانخفاض أسعار الواردات، حيث تستخدم قناة سعر الصرف كآلية لتنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية، وأيضا تساعد سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من قبل الدول المتقدمة وبعض الدول النامية. وترجع أهمية هذه القناة إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يعود على الاقتصاد المحلي عن طريق تأثيره على حجم التجارة الخارجية وصيد الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذا تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي⁷⁸. ففي ظل سعر الصرف الثابت، تتحدد آثار السياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الداخلي وعلى ميزان المدفوعات، وذلك من خلال آلية تجعل السلطات النقدية في آخر المطاف مضطرة للتدخل مباشرة لحماية العملة المحلية⁷⁹. وتحتوي قناة سعر الصرف على أثر أسعار الفائدة الحقيقية، فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية والذي يجعل الودائع بالعملة المحلية أقل جاذبية بالمقارنة مع الودائع بالعملات الأجنبية، وهذا

⁷⁶ Philippe JAFFRE : Monnaie Et Politiques Monétaires, 4 Edition, Economica, Paris, 1996, P103

⁷⁷ Radia BENZIANE et Nadine SALAH et Billel LABACI , Conduite de la politique monétaire algérienne suite aux chocs pétroliers pour la stabilité des prix, Revue Algérienne de la Mondialisation et des Politiques Economiques ,volume N° 90, 2018, p218.

⁷⁸ سنوسي علي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

⁷⁹ لطرش الطاهر، تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد الممركز واقتصاد السوق نظرة تقييمية، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة للتقييم، 2013، ص 204.

يترتب عنه انخفاض في مقدار الودائع بالعملة المحلية بالمقارنة مع مقدار الودائع بالعملات الأجنبية، وهذا ما يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية، وينتج عن ذلك الانخفاض في قيمة العملة المحلية، حصول زيادة في أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة صافي الصادرات والذي يدفع إلى حدوث زيادة في الناتج الكلي⁸⁰.

2-3. قناة أسعار السندات المالية: تعبر هذه القناة عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، ويعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما:

- **قناة توبين للاستثمار:** حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية، ويدفع إلى تقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما ينتج عنه انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، ما يؤدي بالمتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة عن طريق بيعها، ليؤدي ذلك إلى هبوط الأسعار، وينخفض مؤشر توبين (يعبر مؤشر توبين عن العلاقة بين قيمة المؤسسات في البورصة ومخزون رأس المال الصافي)، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار، لينتج عنه تراجع الناتج المحلي الخام.
- **قناة أثر الثروة على الاستهلاك:** يدفع انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية، ويؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، وبالتالي الحد من الاستهلاك، وتراجع نمو الناتج المحلي الخام⁸¹.

2-4. قناة التوقعات: تعتمد هذه السياسة على أهمية التوقعات التي تخص السياسة النقدية المستقبلية للبنك المركزي في كيفية انتقال آثار السياسة النقدية، فإن التوقعات هي الكفيلة بتقديم الآثار التي تترتب عن السياسة النقدية المتبعة ومعرفة إذا كانت لهذه السياسة فعالية أم العكس، لذلك فإن اتخاذ الإجراءات المستقبلية للسلطات النقدية يرتبط بمدى صحة التوقعات ومطابقتها الدقيقة للأحداث التي سوف يكون عليها الوضع الاقتصادي المستقبلي، وأن التوقعات بالتضخم تبرز مدى مصداقية البنك المركزي ودرجة شفافية القرارات التي يتخذها، فإذا كانت توقعات التضخم غير مستقرة وذلك نتيجة عدة معطيات سياسية، مالية، واقتصادية، وهذا لا يعمل على استقرار الاقتصاد الوطني، وعند حصول تزايد أو ارتفاع مستمر في التضخم فإن توقعات التضخم سوف تتسارع، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بشكل سريع جدا وفي أقصى حالاته، وعندما يواجه الاقتصاد مشكلة التضخم الجامح، فقناة التوقعات تعتبر من أهم القنوات الأخرى الخاصة بآلية انتقال آثار السياسة النقدية داخل هذا الاقتصاد. ومما سبق يمكن أن نؤكد على أن قدرة

⁸⁰ على ذهب، آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 14، 2017، ص 279.

⁸¹ بجاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص 70.

السياسة النقدية على التأثير في النشاط الاقتصادي متوقفة على نوع الأداة المستعملة وعلى الآلية التي يتم بها الانتقال لأثر هذه السياسة نحو الهدف النهائي⁸².

2-5. قناة الائتمان: وهي تشمل بدورها قناتين هما:

- قناة الإقراض المصرفي: يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى البنوك، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه والذي يدفع إلى التقليل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.
- قناة ميزانية المؤسسات: حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات، وضمانات المقترضين التي يمكن تقديمها عند الاقتراض. ويدفع ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، والذي يزيد من مخاطر إقراضها، وهذا ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج الوطني الخام⁸³.

المطلب الثالث: السياسة النقدية وتطورها عبر النظريات الاقتصادية

تعد النظرية النقدية من أهم النظريات الاقتصادية التي ابدت الاهتمام على دراسة الأثر الذي يحدثه التغيير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، ولقد تبنى هذا الاتجاه الاقتصاديون الكلاسيك الذين ركزوا على تفسير العوامل والأسباب التي لها علاقة بتحديد قيمة النقود، وجعلوا العوامل التي تتحكم في مستوى الإنتاج والتشغيل لأهم يفترضون سيادة مبدأ التشغيل الكامل، ولقد ظل هذا الفكر مسيطرا الى غاية حدوث الأزمة العالمية (1929-1932) التي كشفت عن نقص في النظرية الكلاسيكية مما أدى إلى بروز نظرية نقدية حديثة على يد العالم الاقتصادي "جون مايكرد كينز"، وظل هذا الفكر مسيطر حتى بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سادت الاقتصاديات الرأسمالية موجة من الزيادات المرتفعة للإنتاج والتشغيل صاحبه ميول تضخمي عالي، الأمر الذي أعاد إحياء النظرية النقدية الكلاسيكية في ثوب جديد حمل لواءه العالم الاقتصادي "ملتون فريدمان" الذي ربط بين كمية النقود ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي⁸⁴.

1- السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي:

تعتبر المدرسة أو الكلاسيكية من أهم المدارس الاقتصادية في تاريخ الفكر الاقتصادي، والتي شهدت نشأة وميلاد علم الاقتصاد السياسي، والتي لم تكتمل أركان هذا العلم إلا مع جهود ونتائج هذه المدرسة وخصوصا مع "آدم

⁸² علي ذهب، مرجع سبق ذكره، ص ص 283-284.

⁸³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

⁸⁴ ضيف الله محمد القطابري، مرجع سبق ذكره، ص 37.

سميث" و"دافيد ريكاردو"، ولقد شهد النشاط الاقتصادي في مختلف فروعه وقطاعاته تطوراً ملحوظاً وذلك نتيجة لقيام الثورة الصناعية وسيطرة تقنيات اقتصاد المبادلة الموسعة، والزيادة الكبيرة في الإنتاج، وكذلك تقلص دور الدولة في العملية الاقتصادية، حيث سادت الحرية الاقتصادية كأساس تنظيمي للنظام الرأسمالي الذي يقوم علي الملكية الفردية لوسائل الإنتاج من أجل تحقيق أقصى ربح نقدي ممكن يتم من خلال تلاقي الطلب والعرض في السوق، ولقد أبرز الكلاسيك أن مصدر الثروة يتركز في مجال الإنتاج، وهذا يستلزم البحث عن مصدر ومقياس القيمة الذي يتركز علي العمل وتقسيمه وعلاقته بالعناصر الإنتاجية الأخرى، وكذلك دراسة الأثمان وتوزيع الناتج بين الطبقات المختلفة وما تجني عليه من دخول الربح والفائدة والأجور والريع، وما يترتب عن ذلك من دراسة النقود والتبادل الداخلي والخارجي، ثم نمو وتطور النشاط الاقتصادي على أساس تراكم رأس المال⁸⁵.

فمن منظور السياسة النقدية أن البنك المركزي لا يتمكن من خلال قيامه بزيادة عرض النقود من التأثير في معدل النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يتبين أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يقتصر دورها على خلق النقود بغية تنفيذ المعاملات أي حجم المعاملات وهو الذي يحدد كمية النقود التي يجب توفيرها، وهذا ما استطاعوا الوصول إليه، على اعتبار أن النقود لا تزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية وهي تتمتع بالحيادية، وهذا ما يؤدي إلى حيادية السياسة النقدية خلال فترة الكلاسيك، حيث نجد أن علاقة النقود مرتبطة فقط مع المستوي العام للأسعار لا غيرها⁸⁶.

2- السياسة النقدية في الفكر الكينزي:

جاءت المدرسة الكينزية بقيادة المفكر الاقتصادي الإنجليزي (كينز) في أعقاب أزمة الكساد العالمي سنة 1929 "وفي عصر البطالة"، وبسببها فلقد تحول الفكر الاقتصادي الرأسمالي إلى إعطاء أهمية أكبر للتحليل الاقتصادي كما أثبت (كينز) عجز النظرية الحدية عن مواجهة المشكلات الاقتصادية، وسلم بأن الحرية الاقتصادية لا تحقق تلقائياً العمالة الكاملة أو التشغيل الكامل لكل الموارد الطبيعية وإنما بتلافي العرض الكلي والطلب الكلي الفعلي الخاص بالاقتصاد القومي، وعن خلاله يتحدد مستوي العمالة، فالعمل عند (كينز) هو المتغير والمصدر الوحيد للقيمة⁸⁷.

⁸⁵ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018، ص 21.

⁸⁶ بن حمودة سكبنة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة النشر، ط 1، الجزائر، 2006، ص 237.

⁸⁷ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

تحلى تحليل كينز، بعدة صفات جعلته متقدما على التحليل الكلاسيكي الذي جعل من التغير في كمية النقود العامل الرئيسي في التأثير على المستوى العام للأسعار، وتتلخص أبرز سمات التحليل الكينزي فيما يلي:

— ركز التحليل الكينزي على دراسة الطلب على النقود باعتبارها مخزن للثروة، وانتقد الافتراض الكلاسيكي الذي يقول بأن النقود لا تطلب لذاتها كونها مجرد وسيلة للتبادل، وليس لها تأثير على النشاط الاقتصادي، وأوضح كينز أن النقود تطلب باعتبارها مخزن للثروة وسمى ذلك (طلب النقود لغرض المضاربة) وهو ما يميز التحليل الكينزي⁸⁸.

— ثبات العرض بمعنى أن حجم المعاملات لا يتغير بتغير الأسعار، والطلب يتناسب مع كمية النقود، بمعنى أن زيادته لا تعني سوى زيادة مماثلة في كمية النقود⁸⁹.

— ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة في أوقات الازمات الاقتصادية، فإن التدخل أصبح ضروري في الوقت الحاضر وذلك بسبب التقلبات العنيفة التي تمر بها اقتصاديات العالم، والرفض الكامل لقانون ساي في الأسواق القائل بأن العرض يخلق الطلب، كما أكد كينز أن الأساس في النشاط الاقتصادي هو الطلب الكلي الفعال⁹⁰.

— توضيح كيف يكون النشاط الاقتصادي في توازن عند مستوى دون مستوى التشغيل الكامل.

— افترض كينز أن التوازن لا يمكن يحدث تلقائيا⁹¹.

— رفض قانون ساي للأسواق القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له وتلقائية التشغيل الكامل⁹².

وبالنسبة لكينز فإن السياسة النقدية تعتبر غير محايدة، فلم يتوقف تأثير النقود على مستويات الأسعار فقط، حيث امتد إلى الدخل والتشغيل، من خلال أن التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة حيث يمكن للاقتصاد المحلي أن يتوازن عندها، فلقد قدم كينز بعض السياسات النقدية والمتمثلة في سياسة النقود الرخيصة، وهي أن الزيادة في عرض النقود، تؤدي إلى لتنشيط الطلب ومن ثم تحسين مستوى الأسعار، حيث تمول هذه السياسة عن طريق التمويل بالعجز، كما أنه وضع إمكانية السياسة النقدية من أجل علاج مشكلات التضخم والكساد، وهذه السياسة تعمل من

⁸⁸ ضيف الله محمد القطايري، مرجع سبق ذكره، ص48.

⁸⁹ مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية مصر، 1982، ص492.

⁹⁰ محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 87

⁹¹ محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتر للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2015، ص230.

⁹² محمد سلمان سلامة، مرجع سبق ذكره، ص233.

خلال سياسة السوق المفتوحة التي تقودها السلطات النقدية⁹³. فالتحليل الكينزي على عكس النظرية الكلاسيكية، حيث يرى أن السياسة النقدية تؤثر على النشاط الاقتصادي، وتوجد علاقة إيجابية بين عرض النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، فحسب النظرية فإن سعر الفائدة تمثل القناة التي يمكنها نقل أثر السياسة النقدية بشكل مباشر إلى النشاط الاقتصادي وذلك من خلال التحكم بعرض النقود، حيث أن زيادة عرض النقود يؤدي بسعر الفائدة إلى الانخفاض وهذا ما يؤثر إيجاباً على النشاط الاقتصادي⁹⁴.

3- السياسة النقدية في النظرية النقدية المعاصرة:

انبعثت النظرية الكمية للنقود من جديد في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين على يد فريق من الاقتصاديين من جامعة شيكاغو الأمريكية بقيادة "ملتون فريدمان"، حيث أسس مدرسة نقدية تتبنى الفكر النقدي المعاصر ولقد مهد لظهور ما يعرف التيار العلماني وقام بإعادة صياغة النظرية الكمية عام 1956⁹⁵.

يرى فريدمان أن العوامل المؤثرة في عرض النقود مستقلة عن التي تؤثر في الطلب على النقود، كما أن عرض النقود من خلال تحكم السياسة النقدية هو الذي يحدد مستوى معدل الفائدة، كما يرى النقديون أن التغيير في المعروض النقدي ليس له تأثير فقط على النشاط الاقتصادي، بل نجد أن دور النقود أوسع من ذلك بكثير، حيث أن المدى القصير هو العامل الجوهر الذي يحدد النشاط الاقتصادي، فإذا رفعت السلطات النقدية من عرض النقد ستزيد السيولة وتدفع إلى زيادة إقبال الأفراد لشراء الأصول المالية وغير مالية، مما ينتج عنه زيادة الطلب الكلي، والذي يؤدي إلى زيادة في عناصر الإنتاج والتشغيل في حالة إذا كان الاقتصاد أقل من التشغيل الكامل، وأما في حالة ما إذا كان الاقتصاد يتمتع بالتشغيل الكامل فزيادة عرض النقود تدفع إلى رفع الأسعار، بالإضافة إلى أن فريدمان يرى أن تحقيق الاستقرار النقدي يتوجب عليه زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ولا تتغير وتتفق مع النمو الاقتصادي، حيث أن دور السلطات النقدية محصور في مهام رقابة كمية النقد والعمل على نموها بنسبة ثابتة متطابقة مع معدل نمو الاقتصاد، ويؤيد الأهمية لغرض النقد وليس للطلب عليه كما يراها كينز⁹⁶.

4- السياسة النقدية في إطار التوقعات الرشيدة:

⁹³ علي سعيد علي، طريقة للعمل في القطاع المصرفي، بيلومانيا للنشر والتوزيع، الطبعة 1، المجلد 1، 2021، ص 41.

⁹⁴ علي بن قدور، محمد ابرير، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 26.

⁹⁵ أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجزائرية، بدون طبعة، الجزائر، 1999، ص 130.

⁹⁶ حازم البلاوي، دليل الفكر الاقتصادي، دار الشروق، مصر، 1995، ص 18.

وتسمى فرضية التوقعات العقلانية (Rational Expectation Hypothesis) ، حيث ظهرت في مطلع الستينات من القرن العشرين كخلاف للنماذج التقليدية الكينزية، فأول من صاغها الاقتصادي (Muth) وادخلت حيز الوجود خلال السبعينات من طرف Lucas, walas, Barro & Sargent، وتلخص هذه الفرضية بأن الوحدات الاقتصادية وعن طريق ما تتمكن الحصول عليه من معلومات وبيانات للظواهر والمتغيرات الاقتصادية النقدية والمالية باستطاعتها على بناء توقعاتها المستقبلية، ومن أهم هذه التوقعات هي ما يمكن أن يتوقعه الأفراد بالنسبة للأسعار في المستقبل، وكذا نتائج السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة من خلال ما حدث في الماضي لمثل هذه السياسات. وبالنسبة إلى السياسة النقدية يرى لوكاس (Lucas) أن التغيرات النقدية عن طريق عرض النقد يدفع إلى أحداث تقلبات دورية في الاقتصاد، وينخفض نتيجة ذلك استجابة التغيرات في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للتغيرات في السياسة النقدية، فيقلل من فاعلية هذه السياسة، خاصة عند مرور وقت كافي ويتعرف الناس على الآلية التي يتم من خلالها وضع هذه السياسة⁹⁷.

فنظرية التوقعات الرشيدة تفترض على أن كل منشأة اقتصادية تستهلك أو تنتج، تستثمر أو تذخر، فهي تسير مسلك اقتصادي لغرض الوصول إلى أفضل النتائج، حيث أنه من المعلوم أن التحليل الاقتصادي الجزئي، يقوم على أساس نظريتي توازن المستهلك والمنتج، مما يعني أن فرض مدرسة التوقعات الرشيدة، يمثل الأساس الذي تقوم عليه نظريتي توازن المنتج وتوازن المستهلك، فلقد فسرت مدرسة التوقعات الرشيدة التضخم الركودي نتيجة انحرافات الأسعار، سواء كان سببه التغيرات في السياسة المالية والنقدية بشكل مفاجئ، وكذلك صدمتي من العرض والطلب، أشار رواد مدرسة التوقعات الرشيدة كلا من (فريدريك هايك ومورجن شتيرن) أن هناك دور للتوقعات في تحقيق التوازن في النظام الاقتصادي، بحيث توصلوا إلى أن التضخم يقف على العلاقة بين خطتي الادخار والاستثمار في الاقتصاد المحلي، بمعنى مدى الاختلاف بين الخطتين، ففي حالة انخفاض الادخار المحقق عند الاستثمار المستهدف، فهذا يعني أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، مما يدفع إلى ارتفاع الأسعار ويحدث التضخم، كما يرى أنصار هذه المدرسة على أن الأفراد في المجتمع أحيانا يحدون من فاعلية السياسات الحكومية المالية والنقدية مهما كان نوعها توسعية أو انكماشية، باعتبارهم يأخذون كافة الطرق لمواجهة أي سياسة، فعلى سبيل المثال إذا كانت أي دولة، تمر بفترة الكساد، واتبعت الدولة سياسة مالية ونقدية توسعية من أجل كسر حالة الكساد، فعلم الأفراد باتباع هذه السياسة وتوقعهم بزيادة الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي، يلجأ الأفراد إلى المطالبة بزيادة الدخول النقدية، حيث تزيد التكاليف، وترتفع الأسعار

⁹⁷ حيدر يونس كاظم، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، ص 61-70، تطور السياسة النقدية عبر النظريات الاقتصادية، تاريخ النشر 2019/6/13، على الموقع الإلكتروني: <https://almerja.com/reading.php?idm=117615>، تاريخ الاطلاع 2021/09/29.

فينخفض الطلب على العملة مرة أخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقية والطلب ويزيد الكساد، حيث يرى أنصار هذه النظرية على أن الحل الأمثل أزمة التضخم الكودي، هو أن توضح الحكومات السياسات والتوجهات العامة، من أجل أن يعرف الأفراد نتائج قراراتهم الاقتصادية، وأن أنصار هذه المدرسة يتفقون مع أنصار النقديين، وأن جانب العرض في أن زيادة عرض النقود، بسبب اللجوء إلى السياسة التوسعية هي السبب في التضخم، وعلى هذا الأساس لا بد من اتباع سياسة نقدية مقيدة⁹⁸.

5- السياسة النقدية في إطار مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

برزت هذه المدرسة في أواخر السبعينات من القرن العشرين بعدما أن تبين لأغلب روادها منهم (آرثر لافر، كريج روبرتسون، ونورمان تيور) أن أسلوب السياسات الاقتصادية التي وجهت من أجل التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية أصبحت طرق غير ناجحة سواء كان من خلال طريقة تحريك الطلب الكلي أو إجراءات السلطات النقدية المتشددة، وبالرغم من إتفاق أغلب علماء الاقتصاد على أهمية السياسة النقدية في التأثير على البطالة والمخرجات في الأجل القصير، فإن رواد هذه المدرسة أدركوا أهمية مواجهة مخاطر التضخم والبطالة ليس من خلال السياسات النقدية المتشددة أو خفض النفقات التي وصفت بالعلاج المر، حيث ينظر اقتصاديو هذه المدرسة في العرض من السلع والخدمات من أهم العناصر المحددة للنمو الاقتصادي، حيث أنها تخالف النظرية الكينزية في التي تبني على الطلب الكلي لأن هذا الأخير يمكن أن يتعثر، فإذا ما تخلف الطلب الاستهلاكي فإنه ينجر عنه الركود الاقتصادي مما يتوجب على الحكومة التدخل عبر حوافز ضريبية ونقدية من أجل دعم رغبات المنتجين في توفير وإيجاد السلع والخدمات بغية رفع وتأثر النمو الاقتصادي، وعلى هذا المبدأ فإن رواد جانب العرض يجذبون السياسات النقدية التوسعية وليس المتشددة⁹⁹.

⁹⁸ علي سعيد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

⁹⁹ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

المبحث الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الواقع الاقتصادي للدولة بحيث يمكن من خلاله رسم السياسات الاقتصادية، وذلك تبعاً للحالة التي يتواجد فيها سواء كانت فائضاً أو عجزاً، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم حول ميزان المدفوعات، أهدافه ومحدداته، وهيكله وكل الجوانب التي تتعلق به.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من الثمانينات عدة اضطرابات اقتصادية حيث شملت جميع تكتلاته منها الشرقية والغربية أو الشمالية والجنوبية.

1- ماهية ميزان المدفوعات وأهدافه:

لقد تعددت واختلفت المفاهيم والتعاريف حول ميزان المدفوعات، حيث نجد من أهمها التعاريف التالية: يعرف ميزان المدفوعات على أنه بيان أو حساب لجميع المعاملات الاقتصادية، النقدية والمالية التي تتم بين بلد واحد وبين دول أخرى في العالم خلال فترة محددة عادة سنوياً¹⁰⁰، ويعرف أيضاً على أنه بيان إحصائي يلخص لفترة زمنية محددة جميع المعاملات الاقتصادية للاقتصاد مع بقية العالم، حيث تتكون المعاملات في معظمها بين المقيمين وغير المقيمين والتي تنطوي على سلع وخدمات ودخل بناءً على مطالبات مالية، ومسؤوليات تجاه بقية العالم، مثل الهدايا المصنفة على أنها تحويلات¹⁰¹.

فميزان المدفوعات هو عبارة عن وثيقة إحصائية، تسجل فيها كل حسابات الخاصة بالعمليات المالية والنقدية والتجارية بين المقيمين وغير المقيمين في دولة ما، وذلك خلال مدة محددة (عادة سنة)، حيث يعتبر وسيلة أساسية لتسيير سياسة سعر الصرف، والسياسة الاقتصادية النقدية، ويوضح هيكل ميزان المدفوعات الفائض أو العجز في العمليات الجارية والمخرجات الصافية لرؤوس الأموال في المدى الطويل، وأيضاً تقييم حركة رؤوس الأموال في المدى القصير¹⁰².

ومما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

¹⁰⁰ Efanga, Udemé Okon, Etim, Raphael S.And, Jeremiah, Mfon S, The Impact Of Balance Of Payment On Economic Growth In Nigeria , Journal Of Applied Financial Economics, Vol. 1, No. 2, 2020, p146.

¹⁰¹ International monetary fund, balance of payments manual, 5 Edition, Washington, 1993, P06.

¹⁰² Jossette Peyard, Gestion Financière Internationale, Paris, 4 ème édition, 1999, P 40.

- إن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي¹⁰³؛
- يعتبر في مفهوم المقيمين إنما الإقامة الدائمة في الدولة وليس الإقامة الطارئة؛
- يضم مفهوم المقيمين جميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين؛
- تشمل الرقعة الجغرافية للمقيمين الأرض الطبيعية والمياه الإقليمية وكذلك المجال الجوي؛
- عدم وجود قاعدة محددة لتعيين المدة التي يحتسب على أساسها ميزان المدفوعات؛
- يكون اعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، وهذا ما يجعله من الناحية المحاسبية متوازنا أي جانب دائن (إيجابي) الذي تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين (سليبي) الذي تنطوي تحته جميع المعاملات التي تدفع الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي، وتواجه ميزان المدفوعات في تسجيل العمليات صعوبات كمشكلة التفريق بين المقيم والغير مقيم، واختلاف أسس حساب القيم الدولية وكذلك مشكلة التوقيت... إلخ¹⁰⁴.
- وتتجلى أهداف ميزان المدفوعات فيما يلي¹⁰⁵:

- ✓ تقديم معلومات عن المدفوعات والمقبوضات التي تخص الصرف الأجنبي.
- ✓ يشير الى عدم التوازن أو الاختلال المستمر الذي يحصل في ميزان المدفوعات حيث يكون مؤشرا لاتخاذ الإجراءات والوسائل التعديلية والتصحيحية من الجهات المعنية من أجل إعادة التوازن
- ✓ يستعمل ميزان المدفوعات لقياس أثر المعاملات الاقتصادية الأجنبية على الدخل الوطني.
- ✓ توفير إحصاءات وبيانات التجارة الخارجية، وقياس تدفق الموارد بين دولة وأخرى.

2- أهمية ميزان المدفوعات:

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام من قبل السلطات العمومية، لأنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة حيث

نجد أنه¹⁰⁶:

¹⁰³ François coulombet Jean Longatte et Pascal Vanhove, économie (manuel et applications), DUNOD, 4e édition, Paris, 2013, p219

¹⁰⁴ خالد حسين علي المرزوك، ميزان المدفوعات الدولية، كلية الإدارة والاقتصاد، موقع جامعة بابل، 2015-2016، تاريخ الاطلاع 2020/04/06

على الموقع الالكتروني <http://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=34422>

¹⁰⁵ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 161.

¹⁰⁶ عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2011، ص 212.

- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة خاصة في المدى القصير، فإذا سجل الميزان حالات عجز، لا بد على البلد اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد والتقليص من الواردات.
- يوفر معلومات حول المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، ويبين كذلك تلك المعاملات التي تتيح وسائل نقدية من أجل تغطية هذه الالتزامات.
- يوضح أثر المعاملات الاقتصادية على الدخل القومي.
- يحدد طبيعة وبعد العلاقات الاقتصادية لأي بلد مع باقي دول العالم.
- يعتبر أداة لتقييم وتفسير الظواهر الاقتصادية المختلفة التي ترتبط بالاقتصاد العالمي من خلال البيانات الواردة فيه.
- يعد مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية في حالة عدم التوازن أو الاختلال الدائم.
- يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي عن طريق تشخيص قوة أو ضعف اقتصادها، وكذلك تحديد خصائص التغييرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية لسنوات معينة.
- يعد بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها نحو العملات الأجنبية، وهذا الذي يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي، ويمكن الاعتماد عليه كمؤشر لكيفية استعمال سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية من أجل هدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز وأيضا المنع أو التخفيف من التضخم أو الركود الذي يسبب اختلال ميزان المدفوعات.¹⁰⁷

3- هيكل ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو عبارة عن بيان يوجز المعاملات الاقتصادية التي تجري بين البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة بحيث تشمل هذه المعاملات الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات وجميع حركات رؤوس الأموال المختلفة¹⁰⁸.

ويعتمد أسلوب إعداد ميزان المدفوعات وترتيب مكوناته على المحددات التالية:¹⁰⁹

- مدى توفر المعلومات من مصادرها الأصلية المعتمدة كالسلطات الجمركية والأجهزة المصرفية خاصة البنوك المركزية والدوائر التي لديها علاقة بالتحويلات الخارجية؛

¹⁰⁷ نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط1، دار المناهج، عمان، 2007، ص40.

¹⁰⁸ جليل شيعان ضمّد، عقيل عبد محمد الحمدي، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية)، العلوم الاقتصادية، العدد 27، المجلد السابع، 2011، ص 202.

¹⁰⁹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، عمان، 2006، ص 239.

- حجم المعاملات الدولية ودرجة تنوعها أو تركزها؛
 - النظام الاقتصادي السائد من حيث الانفتاح على العالم ومدى اندماجه في الأسواق وكذلك دور مؤسساته في عمليات الإنتاج والتبادل والائتمان؛
 - أهداف السياسة الاقتصادية التي تم اعتمادها في الدولة خاصة تجاه حركة رؤوس الأموال الأجنبية وحرية أو تقييد التحويلات الخارجية وأيضا نمط التنمية بين تعويض الواردات وتعزيز الصادرات؛
 - واقع الاقتصاد بين التخصيص والتركيز الإنتاجي من حيث المواد الأولية لهدف التصدير أو التنوع الإنتاجي والتوازن الهيكلي؛
- وعليه يظهر ميزان المدفوعات بشكل واضح عن طريق تصنيف العناصر الأساسية فيه، وهذا لا يعني بالضرورة وجود قاعدة عامة وثابتة حيث تؤخذ كأساس لوضع هذا الميزان في كافة أنحاء الدول.

ويمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى الحسابات الرئيسية التالية:

3-1. حساب العمليات الجارية:

ويشمل جميع المبادلات والمعاملات المنظورة وغير المنظورة (الخدمات) وكذلك حساب التحويلات من جانب واحد¹¹⁰.

3-1-1. المعاملات المنظورة: ويعرف أيضا بالميزان التجاري، وهو من أقدم العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث نسجل فيه كل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد، ونعني بالسلع كافة البضائع المنقولة التي تتغير ملكيتها بين المقيم والأجنبي مهما كانت طبيعة هذه البضائع، كالمنتجات صناعية، زراعية أو تجارية، إضافة إلى الذهب والذي يكون في شكل سلعة ذهبية مثل السبائك أو المسكوكات¹¹¹، وتكون الصادرات مقومة بالقيمة فوب F.O.B أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، أما الواردات تقوم بالقيمة سيف C.I.F يعني قيمة السلعة في ميناء الوصول ويوصي صندوق النقد الدولي في هذا الشأن أن تكون كل من الصادرات والواردات مقومة بالقيمة F.O.B وذلك حتى يمكن تمييز قيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها نقلا وتأمينا.

¹¹⁰ نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، دار البيضاء، ط1، الجزائر، 2011، ص 213.

¹¹¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، (2001-2002)، ص 98.

ويسمى الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع اصطلاحاً "ميزان التجارة المنظورة"، ويمكن قول أن الميزان في صالح الدولة أي موافق، إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أثناء الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات تفوق قيمة الواردات منها أي حدوث فائض Surplus، ويقال أن الميزان في غير صالح الدولة أي غير موافق إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أقل من قيمة الواردات¹¹².

3-1-2. المعاملات غير المنظورة: تشمل الصادرات والواردات من الخدمات، لذلك يطلق عليها المعاملات غير المنظورة، وهي حصيلة الدولة من استخدام الدول الأخرى لخدماتها، مثل استخدام بواخرها في شحن أو نقل الركاب، واستخدام الأجانب لأرضها وطبيعتها وخدماتها في أغراض التعليم كنفقات البعثات الدراسية وكذلك في أغراض التمثيل السياسي كنفقات البعثات الدبلوماسية¹¹³. وأهم ما تتضمن عليه هذه المعاملات¹¹⁴:

- أ. **خدمات النقل:** وهي المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل البري البحري، الجوي والتي تقدمها الدولة إلى غير المقيمين، وتشمل كذلك على خدمات الشحن كاستخدام الدول الأجنبية لبواخر ومركبات الدولة في نقل البضائع وأيضا تذاكر السفر ورسوم الموانئ، وأجور صيانة السفن والطائرات وتمويلها بالوقود.
- ب. **خدمات التأمين:** استخدام الأجهزة ومؤسسات التأمين في الدولة من أجل التأمين على البضائع والحوادث والحياة... إلخ.
- ج. **خدمات السياحة:** وهي تتمثل في الصادرات والواردات التي تنشأ عن التبادل السياحي مثل أجور السفر والنفقات الفندقية وأي سلعة أو خدمة تباع للسياح.
- د. **السفر:** يشمل هذا البند على مصروفات المسافرين بمختلف صورهم (سياحة، علاج، دراسة، عمل،...)، فمصروفات غير المقيمين التي تدخل إلى الدولة تسجل في الجانب الدائن، أي جانب المتحصلات، أما مصروفات المسافرين من المقيمين إلى الخارج فتسجل في الجانب المدين، أي جانب المدفوعات.
- هـ. **دخول الاستثمارات:** ويشمل على العائد من الاستثمارات الخارجية بجميع أنواعها مثل أوراق المالية الأجنبية، والودائع بالبنوك الأجنبية، العقارات بالخارج، فوائد القروض الخارجية، وأرباح الفروع والشركات التابعة في الخارج، ويسجل عوائد الأصول الدولية من أصول الدولة في الخارج في الجانب الدائن، ومن أصول الدولة في الخارج في الجانب المدين.

¹¹² محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007، ص 71.

¹¹³ جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 49.

¹¹⁴ موسى سعيد مطر، ياسر المومني، شقري نوري موسى، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 23.

- و. **مصرفوات حكومية:** ويتضمن نفقات الحكومة في الخارج مثل نفقات البعثات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية في الخارج والاشتراكات في المؤسسات الدولية والإقليمية... الخ.
- ز. **خدمات أخرى:** تتمثل في عوائد الحقوق الأدبية أي حقوق الملكية الفكرية (كتأليف، نشر، براءات اختراع)¹¹⁵.

3-1-3. حساب التحويلات من جانب واحد: يشمل المدفوعات المحولة من جانب واحد والتي تكون لأجل المساعدة مثل: الهبات والهدايا أو تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم، وقد تكون المساعدات من الأفراد أو الدول أو المنظمات الدولية¹¹⁶.

3-2. حساب رأس المال

ويشمل جميع حركات رؤوس الأموال سواء كانت استثمارات مباشرة أو استثمارات مالية وسندات وغيرها¹¹⁷، ولقد قسم صندوق النقد الدولي هذه المعاملات المدونة في هذا الحساب إلى مجموعتين وهما¹¹⁸:

3-2-1. معاملات الرأس المال المتعلقة بالقطاع غير النقدي: يقصد بها المعاملات التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات غير المصرفية وتشمل على ما يلي:

- **الاستثمارات الخاصة المباشرة:** يقصد بها الاستثمار في مشروعات تقع في دولة معينة، ولكن من الناحية الفعلية تقع تحت إشراف أشخاص يقيمون في دولة أخرى، وبمعنى آخر، فإن هذه المشروعات ليست إلا عبارة عن فروع لمؤسسات أجنبية، وهي استثمارات بطبيعتها طويلة الأجل.
- **حركات رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل:** وهي تشمل القروض التي تفوق مدتها سنة وكذا العمليات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية.
- **حركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل:** وهي تشمل القروض أو السلفيات التي تقل مدتها عن سنة كالقروض التجارية قصيرة الأجل والمديونية للبنوك (في جانب الخصوم)، والابداعات في البنوك الأجنبية وتداول الأسهم والسندات الأجنبية (في جانب الخصوم).

¹¹⁵ عاتكة عثمان العطا أحمد، أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني - دراسة تطبيقية قياسية خلال فترة من 1992-2016، دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في التجارة، جمهورية السودان، جامعة شندي، 2018، ص 97.

¹¹⁶ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 213.

¹¹⁷ جليل شعبان ضمد وعقيل عبد محمد الحمدي، مرجع سبق ذكره، ص 202.

¹¹⁸ محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص 135.

• **المعاملات الرأسمالية للقطاع العام:** يقصد بها تلك المعاملات التي تباشرها هيئات رسمية مثل المصالح الحكومية والبنك المركزي، وأيضا العمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية وجميع الهيئات المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي في الدول التي تأخذ بنظام الرقابة على الصرف.

3-2-2. معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع النقدي: إن هذه المعاملات ينبغي أن تكون واضحة تماما، إذ أن التغير في أصول وخصوم المؤسسات التي يشملها هذا القطاع تلعب دورا أساسيا في تسوية المعاملات الدولية ويمكن التمييز بين مجموعتين من المؤسسات:

— **المؤسسات النقدية الخاصة:** كبنوك الايداع والمؤسسات المماثلة.

— **المؤسسات النقدية المركزية:** كالبنك المركزي وصناديق موازنة أسعار الصرف، وهي تمثل السلطات النقدية للدولة ويكون لديها الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية.

3-3. حساب الذهب والاحتياطات النقدية:

يشمل هذا الحساب تصدير واستيراد الذهب، وكذلك الاحتياطات النقدية.

3-3-1. تصدير واستيراد الذهب: تلجأ دول العالم إلى تصدير أو استيراد الذهب وفقا لأوضاعها الاقتصادية بحيث قد تصدر الدولة الذهب في حالة ما كانت مواردها أو إيراداتها المادية غير كافية للوفاء بمدفوعاتها، ولهذا قد تتصرف في بعض ما لديها من احتياطات ذهبية من أجل سد العجز، وفي المقابل تستورد الدولة الذهب إذا كان لديها فائض في مواردها المادية يغطي مدفوعاتها الخارجية ويفيض فتستعمل هذا الفائض في شراء الذهب.

3-3-2. الاحتياطات النقدية: يقصد بالاحتياطات النقدية كل ما يتوفر لدى الدولة من احتياطي لدى المعاملات الدولية الكبرى وحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي، فإن دخول تلك المعاملات غالبا ما يكون بمقابل، بمعنى مقابل تصدير سلع للخارج¹¹⁹.

3-4. حساب السهو والخطأ:

إن تجميع المعلومات والبيانات التي تخص ميزان المدفوعات تعتبر عملية معقدة، وهي ليست على درجة عالية من الدقة والانضباط، ولهذا فإنه هناك درجة معينة من الخطأ والسهو تضاف في بلد مستقل في جانب الأصول في

¹¹⁹ رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 161-162.

الميزان¹²⁰. وتستخدم هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأنه يتم تسجيل العمليات تبعا لطريقة القيد المزدوج، وتستعمل هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية¹²¹:

- الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.
- تؤدي ضرورة الأمن القومي للبلد عن عدم افصاح الدولة لمشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد ولهذا تم ادراجها في فقرة السهو والخطأ.

ويشيد ميزان المدفوعات نظريا على أساس نظام القيد المزدوج في امسك الدفاتر، أين يكون فيه لكل عملية تتم مع الخارج قيدان: أحدهما دائن والآخر مدين، وذلك لأن لكل عملية اقتصادية طرفين: أحدهما الطرف الذي أعطى، والثاني يمثل الطرف الذي أخذ، فعملية استيراد سلعة مثلا تدفع إلى إجراء قيدين في ميزان المدفوعات: قيد مدين (في الحساب الجاري) والذي يسجل السلعة ذاتها، وقيد الدائن بنفس القيمة (في حساب رأس المال) ويسجل حركة رأس المال قصيرة الأجل أو الذهب النقدي. وحقيقة أن ميزان المدفوعات يبني نظريا على أساس نظام القيد المزدوج فهذا يعني أنه يجب أن يتوازن دائما، أي بمعنى أن المجموع الكلي للبنود المدينة لا بد أن يساوي بالضبط المجموع الكلي للبنود الدائنة، كما أن الاستثمار الذي تم تسجيله يساوي دائما الادخار المسجل في حسابات الدخل الوطني. ومع ذلك فإنه في الحياة العملية يكاد يكون من المستحيل بالنسبة للمحاسبين ميزان المدفوعات أن يحصلوا على بيانات ومعلومات كاملة عن جانبي كل عملية تتم مع الخارج، حسب قاعدة القيد المزدوج، إذ يجب تقدير العديد من البنود من واقع بيانات ومعلومات احصائية مستقلة، كتقارير الجمارك عن قيمة الصادرات والواردات المنظورة، وتقارير البنوك عن التغيرات في أرصدة غير المقيمين، وما إلى ذلك، لذلك نجد أنه المتبني فعلا في الحياة العملية هو تقدير ميزان المدفوعات على أساس القيد المفرد، وهو الأمر الذي يترك مجالاً لي عدم التوازن¹²².

ففي الحياة العملية يكون من الممكن جمع معلومات عن طرف واحد فقط من العملية كالصادرات والواردات المسجلة وتكون سهلة بدرجة كافية لتوضيح الفكرة، وهذه تدخل كقيود دائنة ومدينة، وكذلك تفحص الأصول الأجنبية القصيرة الأجل المملوكة للمقيمين بالدولة، والالتزامات القصيرة التي يلتزم بها للأجانب (من بيانات تقدمها البنوك)، والتغير الصافي في رصيد هذه الأصول والالتزامات فإنه يؤخذ على أنه يمثل تدفق رأس المال قصير الأجل، وعبر هذا التغير الصافي في رصيد الأصول والالتزامات قصيرة الأجل تكون قد مرت كثير من القيود الدائنة والمدينة، إلى الحد الذي

¹²⁰ محمد حافظ عبده الرهوان، أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، شركة مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة، 1997، ص 104.

¹²¹ جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 163-164.

¹²² كمال بكري، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، ط 2، مصر، 2012، ص ص 72-73.

تنفي فيه هذه القيود بعضها بعضاً، فإن الجانب المادي من المعاملات (التي تخص الصادرات والواردات) سينفي بعضه بعضاً كذلك في ميزان المدفوعات. وإذا حدث في عملية تقدير البنود الفردية على أساس القيد المفرد، في حين أنه حصل المقدرين على مجاميع مختلفة لكل من البنود المدينة والدائنة، فإنه يجب أن يدخلوا بنداً "موازناً" يسمى "السهو والخطأ"، يعوض بقيد مدين أو بقيد دائن إذا ظهر اختلاف في هذا الصدد، فبند السهو والخطأ هو عبارة عن الفرق بين المجاميع المقدرة على حدا لكل من البنود المدينة والبنود الدائنة ويتم استعماله لتحقيق التوازن الحسابي للميزان¹²³.

4- طريقة التسجيل والتوازن في ميزان المدفوعات:

يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ الادخال المزدوج، أي أن كل مبادلة يتم تسجيلها مرتين¹²⁴، ويقوم النظام المحاسبي وفق مبدأ التقييد بحيث يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن محاسبي دائم، لتقيده بما يعرف في النظام المحاسبي بنظرية القيد المزدوج، فكل معاملة دولية تدخل في الميزان مرة دائنة ومرة مدينة، أي أن كل بند في الجانب الدائن لا بد أن يقابله بند في الجانب المدين مساوي له والعكس صحيح، وذلك من أجل إظهار كيفية تسوية هذا البند أو تمويله¹²⁵.

4-1. طريقة التسجيل في ميزان المدفوعات:

تمت طريقة التسجيل في ميزان المدفوعات من خلال طريقة القيد المزدوج، بحيث تتم كما يلي:

- **فبالنسبة للجانب المدين:** فهو يأخذ الإشارة السالبة (-)، ويضم ما يلي:¹²⁶

— الاستيرادات من السلع والخدمات.

— الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للأجانب التحويلات من جانب واحد.

— رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل المتوجهة نحو الخارج.

فإن هذا الجانب يأخذ إما زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو تقليل الأصول الأجنبية في الداخل.

- **أما الجانب الدائن:** فهو يأخذ إشارة موجبة (+) ويشمل ما يلي:

— الصادرات من السلع والخدمات.

¹²³ كمال علاوي كاظم الفتلاوي وحسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص ص 263-264.

¹²⁴ فراس أكرم الرفاعي وعبد الرحيم فؤاد الفارس، مدخل إلى الأعمال الدولية، دارا لمنهج، 2013، ص 273

¹²⁵ صبحي تادرس قريصة، ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 324.

¹²⁶ جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 164.

- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد).
- رؤوس الأموال القادمة من الخارج.

ويبين الجدول التالي كيفية التسجيل في بنود ميزان المدفوعات على حسب مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الوثيقة المصاحبة للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي).

الجدول رقم (1-1): كيفية التسجيل في بنود ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات	المقبوضات (قيود دائنة)	المدفوعات (قيود مدينة)	الرصيد
<ul style="list-style-type: none"> ● الحساب الجاري <ul style="list-style-type: none"> - السلع - الخدمات ● حساب رأس المال <ul style="list-style-type: none"> - الاستثمار المباشر - استثمار الحافظة - المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين. - الاستثمارات الأخرى - القروض 			
● حقوق السحب الخاصة			
	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	الرصيد

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، واشنطن، ص ص 86-87.

4-2. أهمية توازن ميزان المدفوعات:

تعتبر الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تعادل الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، ولكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحقيقه في ميزان المدفوعات بأية حال من الأحوال والتوازن الاقتصادي الذي ليس من المهم أن يكون متحققا بتحقيق التوازن المحاسبي¹²⁷.

4-2-1. التعادل المحاسبي: وهو عبارة عن "تعادل كل بنود الأصول والخصوم بعد إضافة بناء السهو والخطأ"، ومن الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي لاعتباره توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ويدوم على المدى الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة. وتتمثل حتمية التوازن في ميزان المدفوعات فيما يلي¹²⁸:

- إذا كان حساب العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز، فإن حساب رأس المال بمعناه الواسع لا بد أن يكون في حالة فائض وبنفس القيمة.
- إذا كان بند العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن حساب رأس المال بمعناه الواسع لا بد أن يكون في حالة عجز ولكن بالقيمة نفسها.
- وإذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد أن يكون في حالة توازن أيضا، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي لميزان المدفوعات على النحو التالي:

رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = صفر

أو بمعنى آخر: رصيد الميزان التجاري = (رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ).

4-2-2. التوازن الاقتصادي: إن هذا التوازن يحكم به الاقتصاديون على وضعية الميزان ولا يكون تحقيقه حتميا، ولا بد من توافر ظروف اقتصادية، سياسية، وتجارية ملائمة بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما يكون التركيز على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الغرض من إجرائها وهي إما تكون تلقائية أو مستقلة وتعويضية أو موازية. فالعمليات المستقلة هي التي تنشأ

¹²⁷ Poul Krugman, Maurice Obstfeld, Marc Melitz, économie internationale, publié par Pearson Education, France, Paris, 2012, P 341.

¹²⁸ محمد عبد الرزاق الحنيطي وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2015، ص 201.

من تلقاء نفسها وذلك بصرف النظر عن حالة ميزان المدفوعات، أما عمليات الموازنة فهي التي تنشأ بسبب العجز أو الفائض في الميزان، وبهذا الأساس يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن اقتصادي إذا توازنت العمليات المستقلة دون الحاجة إلى عمليات موازنة (أو وقائية)، كما يكون في حالة عدم توازن إذا تمخضت العمليات المستقلة عن فائض أو عجز حيث يتطلب تحويلًا رسميًا عن طريق السلطات النقدية.

إن توازن ميزان المدفوعات المحاسبي لا يعني بالضرورة توازنه بالمفهوم الاقتصادي، فقد يكون عجزًا أو فائضًا في الحسابات الفرعية الخاصة بميزان المدفوعات حساب العمليات الجارية أو حساب العمليات الرأسمالية لكن ميزان المدفوعات مجمله متوازنًا محاسبيًا¹²⁹.

وإذا نظرنا إلى ميزان المدفوعات من زاوية المحاسبة المزدوجة، فهو كناية عن حساب يتم تدوين فيه كافة عمليات البيع، بما فيها بيع الأصول من طرف المقيمين إلى غير المقيمين، وذلك بغض النظر عن نماذج الأصول موضوع البيع (بضائع، أسهم، ... الخ)، كذلك جميع عمليات الشراء وأيضا منها حيازة كافة نماذج الأصول التي يجريها المقيمون مع غير المقيمين. وإن كل عملية تجري بين مقيم وغير مقيم، فيترب عليها قيد محاسبي في ميزان المدفوعات تحت عمود الدائن أو المدين، ومن أجل أن يتحقق التوازن في الميزان المذكور، لا بد إدراج قيد آخر مقابل وبنفس القيمة في العمود الآخر سواء كان دائن أو مدين، وإذا كانت القيود لا يشوبها اللبس، فإن مجاميع المدين والدائن يفترض أن تكون متساوية تماما، ولكن في الواقع يوجد العديد من حالات الخطأ التي تحول دون التوازن¹³⁰.

4-2-3. أهمية التوازن المحاسبي والاقتصادي: يعكس وضع ميزان المدفوعات السوقي موقف الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات، ويدفع الاختلال الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد والذي يجعلها تعيش فوق إمكاناتها ويؤدي إلى تدهور قيمة عملتها، بالإضافة إلى ذلك فإن الوضع المختل لميزان المدفوعات فهو يعبر عن خلل في المنظومة المالية للبلد والذي يجعل حركة المتعاملين الاقتصاديين جد مضطربة في السوق المالي، وهو ما ينذر على حدوث أزمة مالية في الاقتصاد المعني مستقبلا، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بحدوث استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، وقد تختلف الاختلالات في ميزان المدفوعات من حيث الحجم والنوع في التأثير ومدى انعكاسها على الاقتصاديات الوطنية، فإن وجود الاختلالات السالبة يدل على وجود عجز، وهو الأمر الذي ينعكس على النشاط الاقتصادي سلبا بسبب انتشار الانكماش والكساد بمعدلات قصوى بنتيجة تأثير مضاعف التجارة الخارجية،

¹²⁹ زبير عياش وبعلول نوفل، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف الدينار وصيد ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة 2000-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث - العدد 02 (جوان 2017)، ص 96.

¹³⁰ حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، أطروحة دكتوراه، ص ص 129-130.

فينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وبالتالي تتدهور مستويات معيشة السكان وتنتشر البطالة الدورية. وكلما تفاقم وتزايد هذا العجز فإن نتائجه تتعاضد وتنعكس على الاقتصاد الوطني، وعكس ذلك فإن الاختلالات الموجبة تعني الفائض في ميزان المدفوعات، والفائض ينعكس في غياب إجراءات مانعة بانتشار التضخم وبكميات تراكمية مع أخذ مضاعف التجارة الخارجية بعين الاعتبار فترتفع بذلك الأسعار وتكاليف المعيشة¹³¹.

المطلب الثاني: ظاهرة التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

سوف نتناول في هذا المطلب ظاهرة الفائض والعجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات نتيجة التعاملات الخارجية، وكذا مقاربات تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

1. معالم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

يتحقق توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي عندما يتساوى مجموع الجانب الدائن للحساب الجاري وحساب رأس المال مع مجموع جانب المدين لهما، أما اختلال التوازن يقصد بهما حالتي الفائض والعجز. ويكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال إذا كانت العمليات المستقلة ذات فائض أو عجز والذي يتطلب تحويلاً رسمياً من طرف السلطات النقدية، ويتم حساب إجمالي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات على أساس رصيد العمليات الجارية ورصيد العمليات الرأسمالية طويلة الأجل، لأن رصيد العمليات قصيرة الأجل هي عبارة عن عمليات وقائية. وفي الواقع فإن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات قد يحدث بسبب عدم توازن العمليات الجارية المنظورة وغير المنظورة أو عدم توازن التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل، كما قد يخفف رصيد أحد الجانبين من حدة اختلال الجانب الآخر وتدعى هذه العملية " بموازنة تبعية " والهدف منها هو تغطية العجز أو الفائض، وإن انتقال الذهب أو القروض يعتبران من هذا النوع الموازن، حيث تختلف عن الإيرادات والمدفوعات الأصلية والتي تحدث بغض النظر عن باقي مكونات ميزان المدفوعات، فهي تتحقق بصفة مستقلة بدون أن يكون الهدف منها هو تسوية جانبي الميزان، ونجد من أهم العمليات المستقلة الصادرات والواردات السلعية وكذلك تبادل الخدمات وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل¹³².

¹³¹ أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013، ص 97.

¹³² أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص ص 52-53.

- **حالة التوازن في ميزان المدفوعات:** هنا لا توجد مشكلة وتكون السياسات منفذة بفعالية ونجاح، والأداء الاقتصادي كان يتسم بالكفاءة وقد حدث تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، كما تجدر الإشارة إلى أن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تنعدم فيها بنود الموازنة حيث تكون مساوية للصفر¹³³.
 - **الاختلال في صورة العجز:** هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائيتها، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، مثلاً انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج، وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال. كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملته¹³⁴.
 - **الاختلال في صورة الفائض:** في هذه الحالة يكون الرصيد بالموجب، يعني أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات نحوه، والأهم أن حالة الفائض في ميزان المدفوعات تبين أن السياسة التجارية المتبعة والسياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق غرض التوازن الخارجي، وهي حالة غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات وذلك نظراً لما يتضمنه من تخلي البلد التي تعاني من الفائض باطراد عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان يمكن استعمالها في إنتاج حاجات أفراد¹³⁵.
- فالفائض في ميزان المدفوعات يقوم على أساس ارتفاع سعر صرف العملة المحلية نسبياً إلى عملات الدول التي بها عجز، ثم ارتفاع أسعار الصادرات والذي بدوره ينطوي باحتمال انخفاض الطلب على صادرات الدولة، وبالتالي الرجوع إلى حالة التوازن أو العجز. ولهذا تفضل الكثير من الدول التوازن في ميزان المدفوعات لكونه سيكون في مصلحة جميع المتعاملين في التجارة الدولية، فحدوث الفائض في بلد ما يعد تحسن مؤقت في مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد، واستمرار الفائض يعني استمرار الإضافة إلى الأصول التي يمتلكها البلد من الأوراق التجارية، الذهب النقدي والعملات الأجنبية القابلة للتحويل والأرصدة الموجودة لدى المصارف الأجنبية، والذي يعني استمرار تكوين الفائض لدى بلد ما بمعنى استمرار زيادة صادراته على وارداته واستمرار تراكمية احتياطياته الدولية وتقل قدرة البلدان الأجنبية في التعامل معه، فهي لا يمكن أن تستمر استيراد منه أكثر مما تصدر إليه فتضطر إلى سداد ما عليها من التزامات. مما

¹³³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، الطبعة 1، القاهرة، 2003، ص 161.

¹³⁴ صبحي تادرس فريضة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 330.

¹³⁵ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 162.

يدفعها إلى اللجوء إلى تقييد علاقاتها التجارية معه، حيث يجد البلد صاحب الفائض المستمر نفسه محاطة بأزمة دولية قد تطيح بتوازنه الداخلي والخارجي، فيكون مضطر إما إلى منح المساعدات الاقتصادية والقروض إلى البلدان الأجنبية والتي تتعامل معه من أجل الاستمرار في هذا التعامل، أو قد يضطر إلى رفع سعر عملته المحلية حتى ترتفع أسعار صادراته نسبية فينخفض الطلب الخارجي عليها وتزداد وارداته ليتحقق التوازن¹³⁶.

2. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

يكون ميزان المدفوعات متوازنا محاسبيا بسبب إتباع طريقة القيد المزدوج، إذن كيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون فيه الميزان في حالة متوازنة؟، فإن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان، حيث عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه بأضرار في الاقتصاد الوطني، مما سيؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية يفوق طلب الأجانب عليها، لهذا تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية من أجل معالجة الخلل. وتوجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل نجد من أهمها:

- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف العملة بلد ما يفوق قيمتها الحقيقية، فهذا سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد نفسه من وجهة نظر الأجانب مما يدفع إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. وإذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه، فسيؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات مقابل تقلص الواردات، مما يدفع أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك فإن هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية مما تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان¹³⁷.
- **ارتفاع أسعار الفائدة:** ينجم على ارتفاع أسعار الفائدة تزايد أعباء الديون بالنسبة للبلدان التي لديها ديون خارجية، أو الدول التي هي بصدد الاستدانة، فإن هذا الوضع يؤدي إلى إهمال القطاع الإنتاجي المحلي وتوجيه العوائد إلى خدمة الديون، ما ينتج عنه تراجع الإنتاج وخسارة فرصة الحصة السوقية للمنتج الوطني سواء كان داخليا أو خارجيا حيث يحل من الخارج المنتج المستورد، وينسحب من السوق المنتج المحلي.

¹³⁶ جمال مساعدي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2016، ص 133.

¹³⁷ جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 168.

● **الركود الاقتصادي العالمي:** حيث يكون بتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، وبصفة أساسية من أجل التخفيض لمعدلات التضخم المرتفعة، وينتج على ذلك آثارا ركودية في النشاط الاقتصادي منها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدل النمو، مما يؤثر بدوره على حركة التجارة الدولية، وانخفاض معدل النمو السنوي في حجم الصادرات العالمية، وكان معدل انخفاض الصادرات في البلدان النامية أكبر من البلدان المتقدمة، فإن هذا الانخفاض في صادرات البلدان النامية يرجع أيضا للسياسات الحمائية والتي طبقتها البلدان المتقدمة كرد فعل سببه ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، ومما لا شك فيه أن الخسائر في صادرات البلدان النامية كان لها أثر كبير في تزايد وارتفاع العجز في موازين مدفوعات هذه البلدان¹³⁸، ومع ذلك وفي هذا السياق الاقتصادي العالمي، فإن تصحيح الاختلالات في المدفوعات العالمية التي بدأت بعد الأزمة المالية العالمية 2008 لم تحافظ على وتيرتها الفعلية، وتكوين الاختلالات مشابه لما كان عليه قبل، ولقد كان هناك تصحيح لأسباب سلبية وليست إيجابية، ويرجع ذلك إلى آثار الركود الكبير على الطلب في البلدان المتقدمة والعجز التجاري الذي يهدد استمرار الفوائض والعجز الكبير بالرغم الاقتصادي والاستقرار المالي¹³⁹.

● **تغير مستوى الدخل:** تؤدي زيادة مستويات الدخل للدولة إلى زيادة إنفاقها على الواردات، كما أنه يؤدي انخفاض مستويات دخولها إلى انخفاض إنفاقها على الواردات، أما زيادة الدخل في الدول الأجنبية تؤدي عادة لزيادة نفقاتها على السلع والخدمات المحلية، بمعنى زيادة صادرات الدولة محل الدراسة إلى العالم الخارجي، ونقص مستويات الدخل في الدول الأجنبية يرتبط عادة بانخفاض طلبها على السلع والخدمات المحلية، أي انخفاض صادرات الدول التي هي قيد البحث إلى الخارج.

● **تغير مستوى الأسعار:** ينتج على حالات التضخم والانكماش التي تصيب أي دولة، تغيرات مناظرة في مستويات الأسعار المحلية والعالمية، وفي حالة التضخم فإن الزيادة المرتبطة بمستويات الأسعار المحلية من شأنه أن يؤثر على حجم الصادرات والواردات، فيحصل انخفاض في الطلب الخارجي على الصادرات وذلك على حسب التغيير، ويزيد الطلب الداخلي على الواردات، وهذا الأمر يؤدي لحدوث اختلال في ميزان المدفوعات، أما في حالة الانكماش الاقتصادي إن انخفاض الأسعار المحلية يدفع إلى انخفاض الطلب على الصادرات، وزيادة الطلب على

¹³⁸ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وأسعار الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص 79.

¹³⁹ Mohamed A.El-Erian , Finances et Developpement La Crise et Apres, Internationnal Monetary Fund, France, 2012, P 27.

الواردات، فإنه يمكن الوصول إلى أن حالات التضخم والانكماش وما يرافقه من تغيرات مناظرة في مستويات الأسعار العالمية فهي من شأنها أن تؤدي إلى تغيرات بنفس القيمة في حجم الصادرات والواردات¹⁴⁰.

● **أسباب أخرى:** ومن الأسباب الأخرى التي قد ينتج عنها اختلال في ميزان المدفوعات، نجد انخفاض الإنتاجية في الدول النامية بسبب قلة أدوات الإنتاج ولذلك فإن هذه الدول تقدم على برامج تخصص التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغير ذلك من سلع التنمية ولفترة طويلة، وتهدف هذه البلدان من خلالها إلى رفع مستوى الاستثمار والذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، وينتج على هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، وهو عبارة عن اتجاه مزمن إذ أنه بعد فترة من الزمن ونتيجة لهذا التضخم، ويسبب لزيادة واردات هذه الدول المتطورة، فإنها تواجه عجز دائم أو مزمن في ميزان مدفوعاتها حيث تمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل¹⁴¹.

3. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

تشير غالبية الكتابات إلى أن أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات، هي نتيجة عدة أسباب، خاصة إذا كان جانب المدين (المدفوعات) أكبر من جانب الدائن (المقبوضات)، وحتى إذا سلمنا بالمساواة الحسابي في ميزان المدفوعات، فإن أي تغير يحصل في كل جانب من الجوانب، فهو يؤثر على الآخر، وإذا تعمقنا أكثر في الجوانب التاريخية خاصة في البلدان النامية، لوجدنا الأسباب التالية¹⁴²:

● **الاختلال الموسمي:** فإن هذا النوع من الاختلال يقف على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فإنه كلما قصرت المدة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح، ويبين هذا النوع من الاختلال بالدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، حيث إنه في مواسم تصدير المحاصيل يتحقق عندها فائض في معاملات مع الخارج، وفي آخر السنة فقد يتلاشى هذا الفائض وربما قد يتحول إلى عجز، فمثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة من أجل مواجهته، فهو من المحتمل أن تتساوى الاختلالات الموسمية على مدار السنة¹⁴³.

140 جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-137.

141 جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 170.

142 جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 166.

143 محمود يونس، اقتصاديات دولية، مرجع سبق ذكره، ص 260.

- **الاختلال العارض (العشوائي أو الطارئ):** وهو عبارة عن اختلال مؤقت وشدته ليست كبيرة في معظم الأحيان ولا يتطلب التصحيح، فهو يزول بزوال الظرف المسبب له، وبمعنى أنه بسبب لعوامل عرضية، التي لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها كالنقص المفاجئ لمخصول تصديري، والنتاج عن كوارث طبيعية، أو التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا وخارجيا، وكذلك الاختراعات العالمية والتي قد تؤثر على تبادل السلع بين دول العالم كإكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج، وتغني كليا أو جزئيا عن طلب تلك المواد الأولية في الأسواق الدولية¹⁴⁴.
- **الاختلال النقدي (سعر الصرف الأجنبي):** إذا كان سعر الصرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته الحقيقية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع هاته الدولة من وجه نظر الدول الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب¹⁴⁵.
- **الاختلال الدوري:** حيث يقصد به تناوب فترات الرخاء والكساد التي تميز الاقتصادات الصناعية وتؤثر على مستوى الدخل والعمالة وتؤثر بالتالي على التجارة الخارجية". وعادة ما يمسه الدول المتقدمة التي لها الدورات الاقتصادية والتي تكون في مرحلة نهاية الدورة الاقتصادية، وهو ليس بالخلل الذي يخلق مشاكل للاقتصاد ووتيرة التنمية¹⁴⁶.
- **الاختلال الهيكلي:** وهو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره الأساسي هو تغير في ظروف الطلب أو العرض والذي يؤثر في هيكل الاقتصاد المحلي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة، ويرجع سببه الى بعض القطاعات المختلفة والتي تتمثل فيما يلي:
 - حلول عنصر آخر محل العناصر النادرة نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الانتاج وبالتالي زيادة إمكانية التصدير.
 - التغير في الأصول التي تمتلكها الدولة بالخارج بسبب الاستثمارات الدولية، وهو ما يدفع الى تغير العائد الذي ينتج عن هذه الاستثمارات.

¹⁴⁴ جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

¹⁴⁵ Paula Samuelson, Williamd Nordhaus, économie- taux de change et système financier international, Paris, 2005, P 619.

¹⁴⁶ جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

– تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة، فقد يؤدي هذا إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

فهذا النوع من الاختلال (الهيكلية) لا يصلح لعلاج تغيير سعر الصرف ولا تغيير سياسة الإنفاق أو السياسة الأسعار كالاختلال النقدي أو الدوري، وإنما يلزمه تطوير إنتاجي وتنظيمي حتى تختلف تكاليف الإنتاج في الداخل، وأيضا الاتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة، ويلزمه أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني، وتجديد شامل للطاقت الإنتاجية من أجل دعم القدرة التنافسية.

المطلب الثالث: مؤشرات ميزان المدفوعات وقياس حجم اختلاله وآليات تسويته

يتعرض ميزان المدفوعات إلى عدة اختلالات نتيجة صدمات متكررة، مما ينتج عنها فائض أو عجز، وهذا ما يدفع بالدولة إلى التدخل لمعالجة هذا الخلل، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم مؤشرات ميزان المدفوعات وأهم معايير قياس حجم الاختلال وآليات تسوية هذا الخلل.

1. محددات ومؤشرات ميزان المدفوعات:

سوف نتطرق إلى أهم العوامل التي يتأثر بها ميزان المدفوعات وأهم مؤشرات.

1-1. العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات: يتأثر طابع ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي الذي وصلته الدولة، من خلال مراحل نمو الاقتصاد الوطني، لذلك فهو يتأثر بالمتغيرات التي تؤثر في نمو الاقتصاد ونذكر منها ما يلي:

- **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية بالمقارنة مع الأسعار الأجنبية، فتتخفف بذلك الصادرات وترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وأرخص بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.
- **معدل نمو الناتج المحلي:** تدفع زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، وقد يحدث العكس في حالة انخفاض الدخل فينخفض الطلب على الواردات، فأى زيادة في الناتج المحلي فهي تحقق أكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجات المقيمين، وتوجيه الفوائض إلى التصدير، أما في حالة تراجع الانتاج المحلي فينقص توفير إشباع

حاجات المقيمين مما يؤدي باللجوء إلى المنتج المحلي من أجل تغطية النقص في السوق الوطنية، وهذا ما ينعكس سلبا على رصيد ميزان المدفوعات من خلال بند الميزان الجاري¹⁴⁷.

- **سعر الفائدة الحقيقي:** إن التغير في أسعار الفائدة قد يبدي أثر على حركة رؤوس الأموال، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى عكس ذلك، فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يدفع إلى خروج رؤوس الأموال، لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.
- **سعر الصرف:** يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات التي تنتج محليا، حيث تجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى عكس ذلك فإن تراجع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين¹⁴⁸. ومن المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات، فهو يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وكذلك فإن الطلب على العملة الأجنبية يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية والذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تبين في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه إن التوازن في سوق الصرف الحرة فهو يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات طبقا لما يعرف بالتوازن السوقي، بحيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح اختلال ميزان المدفوعات بصورة تلقائية بدون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية، ويمثل العجز فائض في عرض العملة الوطنية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها ويعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية حيث تصبح أرخص نسبيا فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز. ونفس الشيء في حالة الفائض الذي يمثل فائض طلب على العملة الوطني، يفترض استمرار ارتفاع القيمة الخارجية¹⁴⁹، فتخفيض قيمة العملة هو من أهم عناصر السياسة النقدية للدولة¹⁵⁰

¹⁴⁷ جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 124 - 125.

¹⁴⁸ صرامة عبد الوحيد، بعلول نوفل، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات - دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2000-2016، مجلة المالية وحوكمة الشركات، جامعة أم البواقي، المجلد 2، العدد 2 (ديسمبر 2018)، ص ص 49-50.

¹⁴⁹ صرامة عبد الوحيد، بعلول نوفل، أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2014، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، العدد 5، 2017، ص 401.

¹⁵⁰ Farid Boukkerou Et Samira Djaalab, Balance Des Paiements, Taux De Change Et Dévaluation De La Monnaie En Algérie, Revue Sciences Humaines, N° 40, 2013, p 83

● **الديون الخارجية:** يساعد التمويل الأجنبي على زيادة الاستثمار الإجمالي للبلدان النامية، وبالتالي يزيد معدلات نمو الناتج المحلي، ويدفع إلى تحسين ميزان المدفوعات، بشرط أن يكون حجم انسياب هذا التمويل يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأقساط والأرباح للخارج، وتشير البيانات أن الدول النامية تعاني من وجود عجز مستمر وهيكلية في موازين مدفوعاتها، حيث أنه بعد أن وصلت الديون الخارجية إلى مستويات حرجة في البلدان النامية، أصبحت مدفوعات خدماتها تمثل أحد أهم العوامل التي تسبب للعجز في الحساب الجاري (مدفوعات الفائدة) وأيضاً في حساب العمليات الرأسمالية (الأقساط)، وأصبح المأزق الذي تواجهه مجموعة الدول المتخلفة يتمثل في أنه بعد أن كان الاقتراض عبارة عن وسيلة مؤقتة لسد العجز بالميزان، فلقد أصبح الإفراط في الاقتراض عاملاً جوهرياً مسبباً لهذا العجز، وهو الأمر الذي يتطلب مزيداً من الاقتراض، وهكذا تفتتح أمام الاقتصاد المدين حلقة انفجارية الديون الخارجية¹⁵¹.

● **الحركات المفاجئة لرأس المال:** يحصل هروب رأس المال بكميات كبيرة إلى الخارج وذلك خوفاً من الاضطرابات السياسية أو الحماية من الضرائب الجبائية أو المصادرة أو لأجل البحث عن معدلات أعلى لأسعار الفائدة، أو البحث على مجالات أكثر فاعلية للاستثمار أو لعدم الثقة في عملة دولية رئيسية، وقد يتأثر ميزان المدفوعات بهذه الحركات وفقاً لحجم رأس المال وطبيعة حركته، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة تسديدات القروض الأجنبية وفوائدها التي تدفعها الدولة المدينة، حيث نجد أن ذلك يدفع إلى استنزاف احتياطي الدولة من النقد الأجنبي مما يزيد من اختلال ميزان مدفوعاتها الخارجية¹⁵².

ويمكن تحديد ميزان المدفوعات على النحو التالي:

الصادرات - الواردات + صافي تدفق رأس المال.

وتعتمد الصادرات على المدى القصير (الذي يتعلق به تحليل دورة العمل) إلى حد كبير على العوامل الخارجية، مثل مستوى إجمالي الطلب في البلدان الأجنبية، وتعتمد الواردات على مستوى ونمو الدخل المحلي، بينما تتأثر تحركات رأس المال الصافية بالعوامل الأجنبية والمحلية. فالافتراض الأساسي لهذا النموذج هو أن ميزان المدفوعات يهيمن عليه تقلبات

¹⁵¹ عزازي فريدة، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة قياسية اقتصادية 1970-2006، الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب- البليدة، الجزائر، المجلد 5، العدد 4، 2010، ص ص 50-51.

¹⁵² مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 118.

الواردات والصادرات وحركات رأس المال، حيث يرتبط ميزان المدفوعات سلبيًا بالتغيير في الواردات لأنه يخلق عجز في ميزان المدفوعات¹⁵³.

1-2. مؤشرات ميزان المدفوعات:

تعرف الوضعية الاقتصادية لأي بلد من خلال ميزان مدفوعاته، وذلك بفضل مؤشرات الاقتصادية التي تستخرج من أرصده الموازن الفرعية لميزان المدفوعات¹⁵⁴.

- علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي: وهي العلاقة التي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث أن:

- Y: الإنتاج من السلع مقيما بسعر السوق في فترة:
 C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي.
 G: الإنفاق الحكومي.
 X: الصادرات من السلع.
 I: الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي.
 M: الواردات من السلع.

ومنه:

$$Y = \{C + I + G + (X - M)\}$$

حيث: (C + I + G) تمثل الاستخدامات الداخلية ، ونطلق عليها الرمز A
 فصبح لدينا العلاقة التالية:

$$Y - A = X - M$$

حيث أن:

- Y - A: تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي الخام.
 X - M: وهي تمثل رصيد الميزان التجاري.

¹⁵³ Michael W Keran, Monetary Policy, Balance of payments, And Business Cycles ,The Foreign Experience, Reserve Bank of St. Louis, PP08-09.

¹⁵⁴ جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 177.

فإذا حقق البلد فائض في الناتج الداخلي الخام، فهو يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام، ويوجه الفائض منه أي الباقي إلى التصدير، وهو الذي يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري¹⁵⁵.

- **معدل التغطية (TC):** ويعبر عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$(TC = (X/M) \times 100 \dots \dots \dots *)$$

يبرز هذا المعدل مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناجمة عن الواردات، فإن كان هذا المعدل أصغر من المئة (100) فهو يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولهذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى من أجل تمويله وإدارته.

- **معدل التبعية (TD):** وهو يمثل نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

$$(TD = (M/PIB) \times 100 \dots \dots \dots *)$$

وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير فهذا يعني أن هذا البلد ليست لديه تبعية وطيدة للخارج.

- **معدل القدرة على التصدير (TE):** فهو يعبر عن نسبة الصادرات من السلع (M) إلى ناتج الخام الداخلي (PIB).

$$*(TE = (X/PIB) \times 100 \dots \dots \dots *)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيرة فهذا يدل على أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير¹⁵⁶.

- **معدل القدرة على سداد الواردات (CRM):** فهذا المعدل فهو يقيم بعدد الأيام، فكلما كان عددها أكبر، فذلك يعني أن البلد هو قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن الأفضل ألا يقل عن تسعين (90) يوماً وثلاثة (03) أشهر، حيث أنه عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M).

$$*(CPM = (RC/M) \times 360 \text{ Jours} \dots \dots \dots *)$$

¹⁵⁵ حاجي سمية، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 123.

¹⁵⁶ جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 179.

- العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والنتاج الداخلي الخام: نستطيع قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجاري والنتاج الداخلي الخام بالعلاقة التالية Boc / PIB ، حيث ان Boc هو يمثل رصيد ميزان العمليات الجاري. عموما فإذا كان هذا المعدل يعادل (5%) فهو يعتبر طبيعيا حسب آراء الخبراء، وأما إذا تجاوز (5%) فالوضعية الاقتصادية للبلد تصبح حرجة نوعا ما، واحتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة¹⁵⁷.
- معدل انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي (TO): وهو يعبر عن الصادرات والواردات لبلد ما بالنسبة للنتاج الداخلي الخام¹⁵⁸.

$$TO = \frac{Ex + Im}{2PIB} \times 100$$

2. قياس حجم الاختلال في ميزان المدفوعات:

يعتبر الاختلال في ميزان المدفوعات احدى الظواهر الاقتصادية أكثر خطورة على اقتصاديات دول العالم وخاصة الدول النامية، حيث نجد من أن الجزائر من الدول التي تعاني من هذا الاختلال بسبب اعتمادها على مصدر وحيد للتصدير المتمثل في قطاع النفط وعدم تنوعها في القطاعات الأخرى، ولهذا السبب سوف نتعرف في هذا المطلب قياس حجم الاختلال في ميزان المدفوعات، والعجز الذي يحدث فيه وكيفية تغطيته.

1-2. تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات:

لقياس الفائض أو العجز الحاصل في ميزان المدفوعات لبلد ما، فإننا نعزل بعض البنود ونبقي الأخرى ونستخرج الرصيد، فإذا كان الجانب الدائن يتجاوز الجانب المدين فإن ميزان المدفوعات في حالة فائض للبلد وفي حالة العكس فهو يعبر عن وجود عجز وهو ما يعبر عنه برصيد التسويات حيث يمكن الوصول إليه عن طريق ثلاث خطوات متسلسلة¹⁵⁹، التي يمكن اتخاذها كميّار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه، ومن أجل هذا السبب تقسم بنود ميزان المدفوعات أفقيا إلى معاملات اقتصادية فوق الخط وأخرى معاملات اقتصادية أسفل الخط على هذا الأساس

¹⁵⁷ جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 180.

¹⁵⁸ Jacques Muller, Pascal Vonhove, Jean longatte, économie manuel et applications 4ème édition « Dunod » pris , 2004.

¹⁵⁹ عقبي لخضر، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2016-2017، ص 33.

يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعتبر مصدر الخلل في ميزان المدفوعات أي صورة كانت سواء فائض أو عجز، أما فيما يخص المعاملات الاقتصادية التي تقع أسفل الخط فهي تعبر عن مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية التي تخص مصير مجموع هذه المعاملات، والتي تعتبر في نفس الوقت بمثابة رد فعل هذه السلطات الاقتصادية للتصرف في المعاملات الاقتصادية التي تقع فوق الخط الموجود بها فائض أو عجز¹⁶⁰.

2-1-1. الميزان الأساسي: يعتمد هذا الأسلوب على التفرقة بين نوعين من المعاملات الاقتصادية، المعاملات الاقتصادية التي لها صفة الدورية والتكرار، والتي ليست لها صفة الدورية والتكرار والتي يطلق عليها بنود الموازنة، حيث أن الميزان الأساسي يتكون من كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي لديها صفة الدورية والتكرار والواقعة فوق الخط، وتمثل هذه المعاملات فيما يلي:

- الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

- التحويلات من جانب واحد.

- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

رصيد الميزان الأساسي = رصيد الميزان الجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل.

وبالنسبة لبنود الموازنة فتشمل على تلك المعاملات التي ليس لها صفة الدورية والتكرار والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

- حركات الذهب النقدي.

- التغيرات في احتياطي الصرف الأجنبي.

رصيد ميزان بنود الموازنة = رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل + رصيد ميزان الذهب النقدي + رصيد ميزان الصرف الأجنبي.

ووفقا لهذا المعيار: فإن رصيد ميزان المدفوعات = رصيد الميزان الأساسي¹⁶¹.

2-1-2. الميزان الشامل للسيولة: فإن هذا المعيار يعطي أهمية للدور الذي تلعبه احتياطات البنوك من الذهب والصرف الأجنبي، حيث أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تشمل حساب المعاملات الجارية مع حساب

¹⁶⁰ سامي عفيفي حاتم، "دراسات في الاقتصاد الدولي"، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص 117.

¹⁶¹ رايس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر: 1989-2010، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2013، ص ص 39-40.

رؤوس الأموال طويلة الأجل، وكذا حساب رأس المال قصير الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية، أما فيما يخص المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشمل الاحتياطات المركزية من الذهب والذهب الأجنبي وكذا الاحتياطات من الذهب والذهب الأجنبي لدى البنوك التجارية.

ويكتسب هذا المعيار أهميته البالغة عندما تكون احتياطات الذهب والذهب الأجنبي تخضع لرقابة البنك المركزي.

2-1-3. الميزان الصافي للسيولة: وهو يعد من أقدم المعايير في قياس مقدار العجز والفائض في ميزان المدفوعات وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية بالإضافة إلى حساب رأس المال طويل الأجل وكذا قصير الأجل، أما المعاملات الاقتصادية التي تقع تحت الخط تتمثل في الاحتياطات المركزية من الذهب والذهب الأجنبي.

حيث يحقق ميزان المدفوعات فائضا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة، مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة، ويستخدم حساب الاحتياطي من الذهب والذهب الأجنبي في عملية معادلة ميزان المدفوعات حسابيا¹⁶²

2-2. العجز في ميزان المدفوعات وطرق تمويله:

بصفة عامة يعرف العجز على أنه الوضع الذي يزيد فيه الانفاق على الدخل خلال فترة محددة، أو الحالة التي تزيد فيها الخصوم على الأصول خلال فترة محددة¹⁶³.

وبالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات فهو عبارة عن زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقلة، ولا بد أن نفرق بين العجز في ميزان المدفوعات بهذا المعنى وبين الخلل فيه، لأن اللفظان غير مترادفان، حيث أن اللفظ الثاني يشمل حالة العجز والفائض في ميزان المدفوعات، فالفائض يقصد به زيادة جانب الدائن عن الجانب

¹⁶² ميزان المدفوعات، أرشيف الطلبات والبحوث الدراسية، تاريخ النشر 2009/05/08، تاريخ التصفح 2021/02/20 على الموقع:

<https://www.startimes.com/?t=16654158>

¹⁶³ David W. Pearce, " The MIT Dictionary of modern Economics", Fourth Edition, the NIT press, Cambridge, Massachusetts, USA, 1990, P98.

المدين في العمليات المستقلة من ميزان المدفوعات، ونجد أن العجز في ميزان المدفوعات أصبحت تعاني منه أغلب بلدان العالم¹⁶⁴. وعادة ما تلجأ البلدان التي تعاني من العجز في تمويله من خلال أحد المصادر التالية¹⁶⁵:

- استخدام الأرصدة النقدية والذهب المحفوظ لدى السلطة النقدية للبلد.
- الاقتراض من الخارج.
- ضغط الاستيرادات.

حيث أنه كل مصدر من هذه المصادر له آثار سلبية على الاقتصاد المحلي، فاستعمال المصدر الأول من أجل تمويل العجز في ميزان المدفوعات يدفع إلى نقص الاحتياطات الدولية للبلد، وهو الأمر الذي يشل حركة الاقتصاد مع مرور الزمن بسبب إجبار البلد على خفض استيراده، مما ينتج عنه انخفاض معدلات الاستثمار وزيادة معدلات البطالة والتضخم¹⁶⁶، والمصدر الثاني فستكون هذه القروض عبأ على الاقتصاد بدلا من انقاده من الخروج من هذا العجز، أما استعمال البديل الثالث لغرض تخفيض العجز في ميزان المدفوعات فهو يزيد من المشكلات الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي (ميزان المدفوعات) لأنه يدفع إلى تخفيض معدلات النمو في الداخل ويرفع من معدلات البطالة والتضخم ويخفض الصادرات.

فالحل الأقل ضرر لمثل هذه الظروف يتمثل في تشجيع الدولة للاستثمار المحلي والأجنبي من أجل زيادة معدلات الإنتاج والعمالة والصادرات ولهدف تخفيض معدلات التضخم والاستيرادات والمحافظة على الاحتياطات الدولية وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي إلا في الحالات الضرورية¹⁶⁷.

والشكل التالي يبين الوسائل والحلول الأكثر عملية والمستنبطة من الواقع لأجل تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

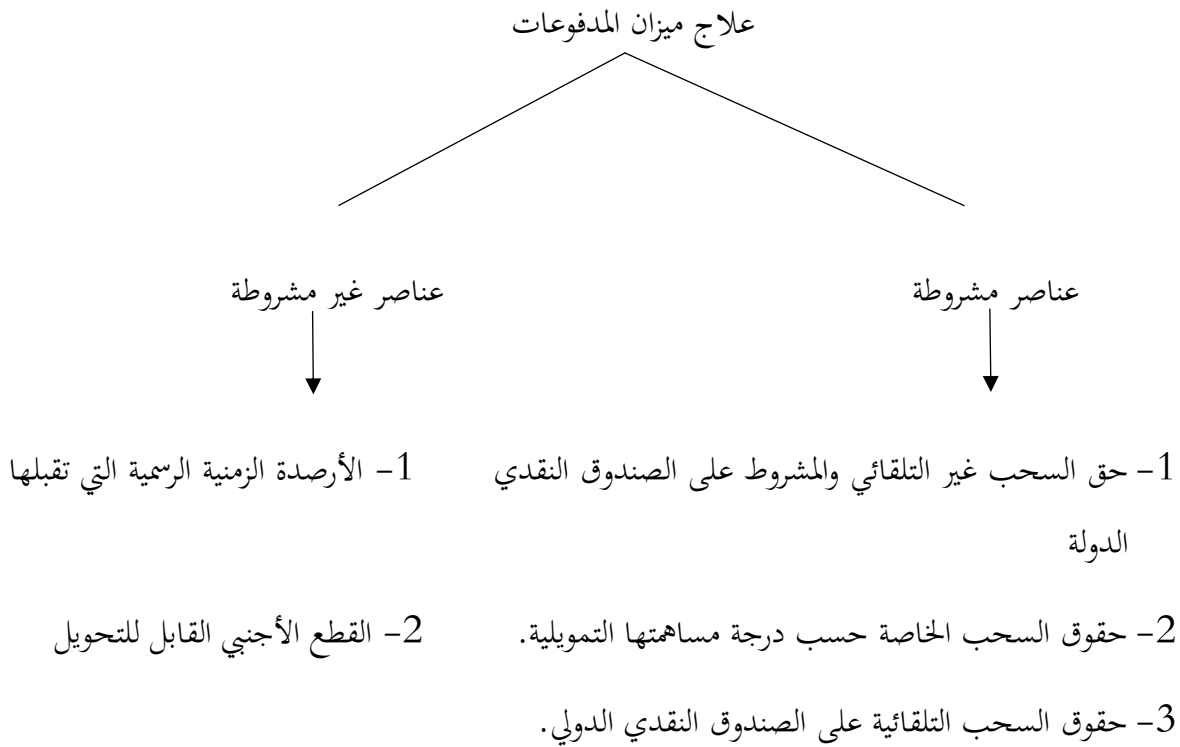
¹⁶⁴ سمير فخري نعمة، إشراف ومراجعة ميسر قاسم غزال، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة العربية 2011، ص 76.

¹⁶⁵ سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

¹⁶⁶ Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, " International Economic theory and policy ", Second Edition, Harper Collins publishers, New York, USA 1991, P517.

¹⁶⁷ سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الشكل رقم (1-1): عناصر الأرصدة الرسمية في علاج وضعيات ميزان المدفوعات



المصدر: الأخضر أبو علاء عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 47.

فمن خلال هذا المخطط، يمكن الخروج بمجموعة من القرارات منها¹⁶⁸:

- استعمال المتاح من الأرصدة الذهبية والنقدية بالعملة الأجنبية للبلد، وهو مرتبط بالمتاح منها لدى الدولة، وعلى أساس بنية مواردها الخارجية النابعة من موارد الصادرات.
- الاقتراض من الخارج بسبب عدم قدرتها بالاعتماد على أرصدها من النقد الأجنبي.
- اللجوء إلى المساعدات المالية الخارجية، حيث تغطي الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية والإنسانية، وهذه المساعدات ففي غالب الأحيان تتم بدون مقابل.
- الاقتراض من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي بشكل حقوق السحب الخاصة D.T.S ولا شك أن البلدان النامية هي التي تلجأ إلى هذه الوسيلة.

¹⁶⁸ الأخضر عزي، مرجع سبق ذكره، ص 48 (بتصرف).

3- آليات التصحيح وتسوية الخلل في ميزان المدفوعات:

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات لبلد ما يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية خطيرة على اقتصادها الوطني لأنه يتعلق بمركز ذلك البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية ولا سيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور، لذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك، فهو عادة ما يتطلب زمن قد يمتد إلى سنوات عديدة وذلك باستعمال مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد المحلي بأضرار جسيمة، وعموما يوجد طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يتمثلان فيما يلي¹⁶⁹:

– التصحيح عن طريق آلية السوق.

– التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة.

3-1. التصحيح عن طريق آلية السوق:

لقد استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز السعر على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن، ومع تأثير أفكار كنز فلقد وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل الوطني من أجل إعادة التوازن، أما التحليل الحديث فهو يفسح المجال أمام تغيرات الأثمان، وكذلك تغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في حيز هذه النظريات بهدف الوصول إلى نظرية شاملة، وهذه الطريقة تأخذ ثلاث أشكال هي كالتالي:

3-1-1. التصحيح عن طريق آلية الأسعار (النظرية التقليدية):

خص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ومن أجل تطبيق هذه الآلية فهو يتطلب ثلاث شروط أساسية هي:

– ثبات أسعار الصرف.

– الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.

– مرونة الأسعار والأجور (أي حرية حركتها).

وتمثل هذه الشروط من أهم أركان النظرية التقليدية (classical theory)، حيث تتلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها، ففي حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات،

¹⁶⁹ خالد حسين علي المرزوك، طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، كلية الإدارة والاقتصاد، رئاسة جامعة بابل، 2013، على الموقع الإلكتروني <http://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=34424>، تاريخ الاطلاع 2020/04/21.

فهذا يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر ويرافقها زيادة في عرض النقود في التداول وهو الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى (البلدان)، حيث ستترب عن ذلك نتيجتين¹⁷⁰:

- أ. انخفاض صادرات البلد إلى الخارج وذلك نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب.
- ب. ارتفاع في استيرادات البلد من الخارج وذلك نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر، حيث تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة حدوث عجز في الميزان، فالنتيجة ستكون متعكسة، ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا، كما قد تؤدي التغيرات الحاصلة في الأسعار إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية، بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات، ولكن ليس مثل تأثير مستوى الأسعار في إعادة التوازن في الميزان ففي الحالة الأولى (حالة الفائض) باستطاعة البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة بسبب ارتفاع السيولة المحلية، مما سيدفع إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد، وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن لميزان المدفوعات ثانيا، أما الحالة الثانية (حالة العجز) بإمكان البلد أن ترفع سعر الفائدة لجذب الأموال الأجنبية إلى الداخل، وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية يعود التوازن للميزان.

3-1-2. التصحيح عن طريق سعر الصرف: بصفة عامة؛ في ظل نظام سعر الصرف الثابت سوف يؤدي فائض ميزان المدفوعات إلى زيادة الرصيد النقدي، ويدفع العجز إلى نقص الرصيد النقدي للدولة التي تتبع نظام تثبيت الأسعار، ولا يؤدي اختلال ميزان المدفوعات إلى تغيرات في الرصيد النقدي في ظل أسعار الصرف الحرة لأنه لا يكون هناك تدخل من قبل البنك المركزي¹⁷¹.

3-1-3. التصحيح عن طريق الدخل (النظرية الكينزية): مضمون هذه النظرية أن حدوث الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل الوطني والتشغيل في كل دولة من الدول التي تعاني من الاختلال، وفي تفسير ظاهرة التوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين يتمثلان في الميل الحدي للاستيراد، ومضاعف التجارة الخارجية. فالميل الحدي للاستيراد يعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات، سواء زيادة أو نقصاناً، ومقدار التغير في الدخل، بالزيادة أو بالنقصان، فهو يعبر عن النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل الوطني. أما مضاعف التجارة الخارجية فمقصوده هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق

¹⁷⁰ جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 171-172.

¹⁷¹ عاتكة عثمان العطا أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 118.

الذي تولد عن تحقيق فائض، أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات دولة ما مع الدول الأخرى. فهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل الوطني وبين ميزان المدفوعات، فعن طريق مضاعف التجارة الخارجية فإن الصادرات تؤثر على مستوى الدخل، ونظرا لوجود علاقة ايجابية بين الدخل وبين الطلب على الواردات، فمستوى الدخل ذاته يرتبط بحالة ميزان المدفوعات¹⁷².

3-1-4. طريقة المرونات (أو التجارة): يرتكز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري حيث يعتبر أن رصيد ميزان المدفوعات هو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات، ويهدف لتبيان دور سياسة سعر الصرف كآلية لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وبشكل خاص عن طريق تركيز التحليل على الميزان التجاري¹⁷³، ويعتبر أسلوب المرونات أحد سياسات تسوية الاختلال الخارجي والتي تتضمن أيضا أسلوب الاستيعاب الذي يركز أساسا على دور السياسة المالية وكذلك الأسلوب النقدي الذي يركز أساسا على العرض والطلب المرتبطان بالكتلة النقدية، وتدور فكرة هذه النظرية حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى سعر صرف العملة الوطنية وكذلك أهميتهما في توجيه ميزان المدفوعات، ولقد ظهر هذا الأسلوب خلال فترة ثلاثينات في القرن العشرين وينسب إلى روبنسون Robinson وهذا الأسلوب يعتمد على شرط مارشال ليرنر Lerner-Marshall، ومن أهم مميزات هذا الأسلوب ما يلي¹⁷⁴:

- أ. يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق من خلال تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من قبل المقيمين وبالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من قبل غير المقيمين مما يدفع إلى زيادة الصادرات.
- ب. يركز هذا الأسلوب فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات ولا يهتم بجميع عناصر ميزان المدفوعات.

ويعتمد شرط مارشال - لرنر على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات، حيث ان $Ex + Em > 1$ وهو يمثل شرط مارشال- لرنر، وتمثل Ex مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وهي قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات نتيجة التغير في سعر الصرف بوحدة واحدة، أما Em مرونة الواردات بالنسبة

¹⁷² زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 76.

¹⁷³ Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede , BALANCE OF PAYMENTS ADJUSTMENT: THE WEST AFRICAN-MONETARY ZONE EXPERIENCE, Vol.10, NO.2, Journal of Monetary and Economic Integration ,2012, P 103.

¹⁷⁴ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 3، العدد 4، 2006، ص ص 234-235 (بتصرف).

لسعر الصرف وهي قيمة التغير الذي يحصل في الواردات نتيجة التغير في سعر الصرف بوحدة واحدة. لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري، يجب أن يكون:

$$\checkmark Ex + Em > 1 \text{ وهو يحقق شرط مارشال ليرنر.}$$

✓ فإذا كان $Ex + Em = 1$ فالتغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما.

✓ أما إذا كان $Ex + Em < 1$ فان التغير في سعر الصرف يؤدي الى تدهور الميزان.

فيما يخص الصيغة الوحيدة التي تؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات هي الصيغة الأولى، أين يكون مجموع المرونتين أكبر من 1، حيث نميز حالتين في ذلك:

- **حالة العجز:** إن إحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فذلك يدفع إلى إحداث تغيرات في أسعار كل من الصادرات والواردات، فتبدو أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين، فيزداد الطلب عليها وترتفع الصادرات نتيجة لذلك، فيما تبدو أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي تخفيض سعر العملة فيؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما يدفع بتصحيح العجز في الميزان.
- **حالة الفائض:** إن الرفع في قيمة العملة الوطنية يدفع إلى إحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث أن أسعار الصادرات تبدو مرتفعة الثمن من وجهة النظر غير المقيمين فينخفض الطلب عليها، بينما تنخفض أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين فيرتفع الطلب عليها وهذا ما يؤدي الى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وبالتالي يتلاشى الفائض تدريجيا¹⁷⁵.

3-1-5. المنهج النقدي: فشل منهج المرونات في تحقيق التوازن والاستقرار الكلي في ميزان المدفوعات بسبب تركيزه على بنود الحساب الجاري، وهو الأمر الذي دفع بالنقديين إلى تطوير منهج جديد يعرف بالمنهج النقدي، وهو يهتم بتحليل مكونات ميزان المدفوعات بشكل إجمالي وذلك من خلال الحساب النقدي¹⁷⁶. فالمنهج النقدي يعالج ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام والفعال للسياسة النقدية، بالتركيز على النظام النقدي في التحليل الاقتصادي الذي يرتبط بتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، حيث أن معالمة بدأت تتضح منذ منتصف السبعينات على يد مجموعة من الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي وكذلك مجموعة ثانية تمثلها مدرسة شيكاغو حيث تزودت بالأفكار

¹⁷⁵ حاجي سمية، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص 169-172 (بتصرف).

¹⁷⁶ عزازي فريدة، المناهج المستخدمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، المجلد 48، العدد 1،

النقدية التي روج لها النقديون من خلال زعامة فريدمان. ويمكن توضيح أهم النقاط التقييمية الخاصة بهذا المنهج من خلال:

- ✓ يتوقف هذا المنهج على افتراض اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي، ولا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية المتعلقة بصادراته ووارداته، وكذلك يتميز بانخفاض مرونة العرض الكلي.
- ✓ لقد قدم المنهج النقدي تحليلاً لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف ثابت، باعتبار أن معظم الدول ثبتت عملاتها في ظل سعر صرف ثابت مع أحد العملات الصعبة، كما أن المنهج كان قد قدم افتراضاته في ظل سعر صرف ثابت، وذلك لا يعني أنه دعا إلى التمسك بهذا النوع من أنظمة الصرف، فإن المنهج النقدي يوصي في حالة زيادة عرض النقد بعدم التمسك بسعر صرف ثابت لأنها مسألة غير مجدية، وعلى هذا الأساس فهو يستدعي ضرورة المراجعة المستمرة لسعر الصرف لأجل الوصول إلى التقييم الحقيقي للعملة.
- ✓ إهمال المنهج النقدي الميزان المدفوعات دور الموازنة الحكومية وقدرة تأثيرها على ميزان المدفوعات، بالرغم من الارتباط الفعال والمباشر بين ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية، ويرجع سببه لتركيز المنهج النقدي على دور النقود في حصول التوازن الميزان المدفوعات¹⁷⁷، فميزان المدفوعات يعد ظاهرة نقدية وليس ظاهرة حقيقية، وهو نموذج للتحليل الكلي يركز على الاحتياطات النقدية الدولية (صافي الأصول الأجنبية).
- ✓ يركز المنهج النقدي على الآثار طويلة المدى التي تخص تغيرات السياسة النقدية وانعكاساتها على مشكلة تكييف وتوازن ميزان المدفوعات.
- ✓ فالمنهج النقدي وضع مفهوم جديد لميزان المدفوعات في إطار وصفه كظاهرة نقدية، بحيث ينظر إلى رصيد ميزان المدفوعات على أنه التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية (صافي الأصول الأجنبية)، حيث أن هذه الأخيرة تعادل مبدأ ميزان العمليات الجارية، مضاف إليه رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية¹⁷⁸.

3-1-6. التصحيح عن طريق التدفقات المالية الدولية: تركز هذه الآلية على أن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضا، وتدفع هذه السيولة إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض وتسبب في ذلك انخفاضاً في معدلات الفائدة، مما ينتج عنه خروجاً لرؤوس الأموال من البلد وبالتالي تساهم في عودة

¹⁷⁷ قروب مبارك، لكصاسي مریم، مقاربات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات - حالة الجزائر-، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:

10، العدد: 02، 2021، ص 550

¹⁷⁸ عزازي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 214.

التوازن إلى ميزان المدفوعات. وفي حالة العجز الحاصلة في ميزان المدفوعات فذلك يؤدي إلى انخفاض السيولة مما ينتج عنه انخفاض في عرض رؤوس الأموال والذي يدفع إلى ارتفاع معدلات الفائدة مما ينتج عنه جلب رؤوس الأموال للبلد صاحب العجز، وهكذا يعود التوازن لميزان المدفوعات¹⁷⁹.

3-2. التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة: عندما يستدعي العجز في ميزان المدفوعات تدخل السلطات العامة من أجل المعالجة باستعمال إحدى الطريقتين، إما السياسة النقدية أو السياسة المالية عن طريق التقشف والانكماش ومراقبة السوق حيث أنه يحدث كثيراً ألا تترك السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وهذا لما يعنيه من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، كما تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات من أجل تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، حيث هناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات أخرى تتخذ خارجه¹⁸⁰. وتتخذ الإجراءات على النحو التالي¹⁸¹:

أ. الإجراءات الداخلية: وهي تتمثل في:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب من أجل الحصول على العملات الأجنبية وذلك في حالة العجز في الميزان.
- بيع العقارات المحلية للأجانب بغية الحصول على النقد الأجنبي.
- استعمال أدوات السياسة التجارية المتنوعة من أجل الضغط على الواردات كنظام الحصص أو فرض الرسوم الجمركية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات لتحقيق التوازن في الميزان.
- استخدام الذهب والاحتياطات الرسمية المتوفرة لدى الدولة في معالجة وتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

ب. الإجراءات الخارجية: تتمثل فيما يلي:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من مختلف المصادر كصندوق النقد الدولي، البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية... الخ.
- بيع جزء من احتياطات الذهب إلى العالم الخارجي.

¹⁷⁹ أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 135.

¹⁸⁰ جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

¹⁸¹ تقي الحسني عرفان، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1999، ص ص 141-142.

- بيع الأسهم والسندات التي هي ملك للسلطات العامة الموجودة في المؤسسات الأجنبية من أجل الحصول على النقد الأجنبي.

خاتمة:

أدى تطور العلاقات الدولية نتيجة التخصص الدولي إلى الانفتاح على العالم الخارجي وخاصة فيما يخص مجال التجارة والاستثمار، مما دفع بالدول إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف الفائض من منتجاتها والحصول على منتجات خارجية، والذي أجبرها على تبويب هذه المبادلات والمعاملات الاقتصادية في سجل أو بيان يظهر من خلاله التزامات وحقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي والذي يسمى بميزان المدفوعات كونه يعطي حصيلة تلك المبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، وهو يعتبر من أهم المؤشرات التي تعكس الوضع الاقتصادي للدولة، والذي تعتمد عليه السلطات النقدية لوضع معالم سياستها النقدية من أجل معالجة الخلل الحاصل فيه وتحقيق توازنه.

ونتيجة لما سبق فلقد اختلفت الآراء ووجهات نظر المدارس حول السياسة النقدية، حيث اعترف بأهميتها كل من رواد المدرسة الكينزية والمدرسة الحديثة، وأهميتها المدرسة الكلاسيكية، وهي تمثل مجموعة من الإجراءات والآليات يستخدمها البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي والائتمان من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي.

وتعد إحدى السياسات الهامة والأكثر شيوعاً واستخداماً ونجاعة في تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال قنواتها المختلفة والتي نجد من أهمها سعر الصرف، معدل الفائدة والمعروض النقدي والتي تعتبر كأهداف وسيطية يتم عن طريقها إنجاز الهدف النهائي المتمثل في تحقيق التوازن الخارجي.

وباعتبار أن السياسة النقدية تحتل الصدارة المالية وهي من مهام السلطة النقدية فإن تأثيرها يكون من خلال التأثير على سيولة البنوك التجارية عبر أدواتها المباشرة وغير مباشرة وأدوات أخرى، بحيث ينتقل تأثيرها إلى تحقيق أهداف المربع السحري لريكاردو (التضخم، البطالة، مستوى العام للأسعار وميزان المدفوعات) وذلك تماشياً مع الوضع الاقتصادي السائد للدولة.

الفصل الثاني:

مراجعة الأدبيات التطبيقية

مقدمة:

مرت السياسة النقدية بعدة مراحل إلى أن وصلت إلى ما هي عليه حالياً، حيث تميزت بالحيادية في بداية القرن العشرين، ثم تبلورت مع تطور الأحداث الاقتصادية حيث أصبحت تؤثر في الإنتاج والدخول وأداة أساسية تستخدم في تحقيق الاستقرار.

حيث سعت معظم الدول جاهدة من خلال السياسة النقدية باختلاف أنواعها وباعتبارها من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها من أجل الوصول إلى أهدافها المختلفة، وخاصة تحقيق هدفها النهائي المتمثل في تحقيق التوازن الخارجي، وهذا ما جعلها تمثل حقل خصب لعديد من البحوث والدراسات.

اهتمت العديد من الدراسات السابقة بموضوع السياسة النقدية وميزان المدفوعات سواء في الدول المتقدمة أو النامية، فمنهم من سعى إلى قياس فعالية ودور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، ودراسات أخرى حاولت قياس أثر متغيراتها المختلفة المتمثلة في أدواتها وقنواتها على ميزان المدفوعات في الدول العربية والأجنبية.

ومن أجل التمكن من فهم والتدقيق في بحثنا، قمنا بالإلمام بأهم الجوانب التي تخص موضوع فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، وتناولنا في هذا الفصل دراسات سابقة عربية وأخرى أجنبية والتي تنوعت في الأساليب الإحصائية والقياسية وكذا البرامج المختلفة تخص فترة زمنية معينة، حيث نجد منها دراسات محلية تخص الجزائر ودول عربية وأخرى تخص دول أجنبية.

المبحث الأول: الدراسات التجريبية في الدول العربية

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم الدراسات التي سبق وتطرق لها الباحثون والتي تتعلق بدراساتي الحالية أو أحد الجوانب الخاصة بها المتمثلة في السياسة النقدية أو ميزان المدفوعات والتي تخص الجزائر أو دول عربية أخرى. حيث نجد العديد من الدراسات حيث سيتم عرض أهمها فيما يلي:

1. دراسة بوشنب موسى (2015)¹⁸² ، بعنوان "فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013"، حيث سعى الباحث إلى الإجابة عن إشكالية مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر للفترة الممتدة بين 2000-2013، إذ هدف إلى إبراز فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية خلال الفترة 2000-2013 ، وقد استخدم في دراسته المنهج الوصفي حيث أعطى نظرة شاملة عن إصلاحات السياسة النقدية التي قامت بها الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة، كما استخدم المنهج التحليلي حيث أبرز من خلاله فعالية السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية ممثلة في التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، الأسعار، التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) خلال الفترة 2000-2013. وقد خلص الباحث إلى النتائج التالية:
 - السياسة النقدية في الجزائر تطورت أكثر بعد الإصلاحات الألفية الثالثة، حيث أصبحت السياسة النقدية خليطاً متجانساً من الأدوات والآليات للتأثير على النشاط الاقتصادي.
 - من أجل تحقيق فعالية ذات كفاءة عالية لا بد من مزج السياسة النقدية مع السياسة المالية التوسعية.
 - تبقى السياسة النقدية في الجزائر في حاجة إلى فعالية أكثر من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في التشغيل الكامل، والنمو الاقتصادي المرتفع، وتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، وهذا لارتباطها بتقلبات الوضع الدولي كتقلبات كل من أسعار الصرف، وأسعار النفط، والمديونية الخارجية.

¹⁸² بوشنب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013، معارف (مجلة علمية محكمة) قسم: علوم اقتصادية، السنة العاشرة- العدد: 19، 2015، ص ص 91-106.

2. دراسة¹⁸³ Assia Merabet (2015) بعنوان "Essaie de modélisation de la relation entre le taux de change et balance des paiements (Cas de L'Algérie de 1991 à 2007"

وقد هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وميزان المدفوعات في الجزائر، حيث استخدمت المنهج الاستنباطي من خلال إعطاء مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات وسعر الصرف، كما استعملت المنهج القياسي في تكوين النموذج للظاهرة المدروسة من خلال الأساليب الإحصائية التالية: تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى المزدوجة (2SLS)، اختبار المعاملات اختبار فشر خلال فترة الدراسة، وذلك باستعمال المتغيرات التالية: سعر الصرف الاسمي TCT، الميزان التجاري BMT، الحساب الجاري BCT، ميزان المدفوعات BPT، توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها في النقاط التالية:

— من خلال مقارنة المجاميع المختلفة لميزان المدفوعات الخاصة بسعر الصرف للجزائر خلال الفترة من 1991 إلى 2007، بينت الدراسة أن مستوى سعر الصرف يمكن أن يؤثر على ميزان الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري وبالتالي على الميزان العام لميزان المدفوعات، وهذه العلاقة يدعمها العديد من الاقتصاديين الذين يعتقدون أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى تنافسية الدولة وبالتالي إلى تحسين ميزان المدفوعات.

3. دراسة باصور كمال (2016)¹⁸⁴، بعنوان "أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة 2000-2012". تمحورت اشكالية هذه الدراسة حول مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2012، وهدف الباحث إلى ابراز دور وفعالية السياسة النقدية من خلال سعر الصرف الذي يعتبر كوسيط لها في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات ذلك باعتبار أن انخفاض سعر الصرف يعمل على تحسين وضعية هذا الأخير ويعتبر قناة من قنوات ابلاغ السياسة النقدية، وهدف الباحث أيضا إلى تبيان أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة وكذلك توضيح فعالية العرض النقدي في إعادة توازن ميزان المدفوعات، ولقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج

¹⁸³ Assia Merabet, Essaie de modélisation de la relation entre le taux de change et balance des paiements (Cas de L'Algérie de 1991 à 2007), Revue d'économie et de statistique appliquée, volume 12, Numéro 1, 2015, pp 94-99.

¹⁸⁴ باصور كمال، مقال بعنوان أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة 2000-2012، مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية، جامعة يحي فارس-المدينة، العدد 06/جوان 2016، ص ص 51-77.

الوصفي بإعطاء أهم المناهج المستعملة في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات والتي تعتبر من أهم أدوات وقنوات السياسة النقدية كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الذي أوضح من خلاله تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال فترة الدراسة، وكذلك تبيان تحليل تطورات أسعار الفائدة خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى توضيح تطور عناصر هيكل ميزان المدفوعات، تطور الدين الخارجي واحتياطات الصرف الرسمية. وتبلورت نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

— سعت السياسة النقدية في الجزائر في الفترة الأخيرة خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض وما تلاها من قوانين إلى محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار العام للأسعار كأهم الأهداف الداخلية، والمحافظة على استقرار سعر الصرف عن طريق الحفاظ على قيمة العملة المحلية والذي يعتبر كهدف خارجي.

— الاستراتيجية النقدية التي انتهجها بنك الجزائر لم تحقق الفعالية المنتظرة في تحقيق التوازن الخارجي وذلك نظرا لعدة أسباب منها داخلية وخارجية كانت حاجز أمام قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها، فالفائض المحقق في ميزان المدفوعات وكذا تطور رصيد احتياطات الصرف والتحسينات المحققة على مستوى التوازنات النقدية سببها ارتفاع أسعار المحروقات واعتماد الجزائر على المحروقات في صادراتها وليس تحسن الأداء الاقتصادي.

4. دراسة دردوري لحسن (2016)¹⁸⁵، بعنوان "فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014"، حيث حاول الباحث الإجابة على اشكالية ما هي آليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات بواسطة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014؟ وقد استعمل الباحث المنهج الاستنباطي تجلت معالمه في اعطاء نظرة شاملة حول تطور الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة، وكذلك سير السياسة النقدية في ظل اتفاقيات صندوق النقد الدولي واستخدم الباحث المنهج التحليلي حاول من خلاله إبراز تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل برامج الانعاش الاقتصادي، وتجسدت نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

— تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، حيث تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم من خلال أدواتها المختلفة (الكيفية والكمية)؛

¹⁸⁵ دردوري لحسن، فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 6، العدد 2، 2016، ص ص 358-375.

- يؤدي تحديد هدف وحيد للسياسة النقدية لمحاولة كبح التضخم وإهمال الأهداف الأخرى إلى اختلال التوازنات الداخلية، ويساهم أيضا في ظهور مشاكل أخرى مثل الزيادة في معدلات البطالة؛
- قد لا تكون سياسة تخفيض العملة فعالة (سعر الصرف) دائما في معالجة الاختلالات في البلدان النامية وعندما تكون فعالة فإنها تؤثر سلبا على الجوانب الأخرى؛
- إن منح الاستقلالية لبنك الجزائر بدرجة كبيرة يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية، لأنه يصبح قادرا على رفض أوامر الحكومة التي يراها غير مناسبة؛
- تكمن فعالية أدوات السياسة النقدية عندما تساير التطورات الاقتصادية التي تحدثها الدولة؛
- تعد أدوات السياسة النقدية من الوسائل الفعالة في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر وذلك خصوصا خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية؛
- عدم ظهور فعالية السياسة النقدية خلال الفترة 2000_2009 وذلك بسبب الفائض الذي يعرفه ميزان المدفوعات؛
- عملت الجزائر على تطوير أدوات السياسة النقدية عن طريق الإصلاحات التي مست قانون النقد والقرض منذ انشائه؛
- تمكن البنك المركزي من السيطرة على المستويات المرتفعة للتضخم خلال السنوات الأخيرة يظهر الدور الكبير للسياسة النقدية.

5. دراسة حاجي سمية (2016)¹⁸⁶ ، بعنوان " دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر 1990-2014" ، حيث سعت الباحثة إلى معالجة إشكالية دور السياسة النقدية في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات بصورة عامة وفي الجزائر بصورة خاصة، حيث هدفت إلى إبراز دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري وذلك بممارسة تأثيرها من خلال استخدام أدواتها والتي نجد من أهمها: معدل الفائدة ومعدل إعادة الخصم بالإضافة إلى نسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل استرجاع السيولة البنكية. وتبعا لمتطلبات الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي عند استعراض كل جوانب ميزان المدفوعات والسياسة النقدية ومحاولة إعطاء لمحة عن آلية عمل السياسة النقدية في اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري، ومن أجل توضيح إن كان للسياسة النقدية دور فعالا أم لا فلقد تم استعمال النموذج

¹⁸⁶ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه حالة الجزائر 1990-2014، جامعة بسكرة، 2016.

القياسي باستخدام الانحدار المتعدد من أجل عرض كيفية تطبيق آليات السياسة النقدية في تصحيح ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2014 وذلك باستخدام المتغيرات المستقلة التالية: الكتلة النقدية، الواردات، الصادرات، معدلات التضخم، أسعار الصرف، الناتج الداخلي الخام، معدل الفائدة الاستثماري، معدل إعادة الخصم، معدل الاحتياطي الاجباري، أما المتغير التابع فيمثل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وذلك من خلال استعمال الأساليب الاحصائية القياسية ممثلة في نماذج الانحدار ذات الصيغة الخطية، دراسة الاستقرارية لسلاسل الدراسة، تقدير معلمات النموذج. وخلصت الباحثة إلى النتائج التالية:

— إمكانية وجود متغيرات عشوائية أخرى تؤثر على ميزان المدفوعات كنسبة المديونية، معدلات النمو الاقتصادي، أسعار البترول... الخ، كما أن نسبة المتغيرات المستقلة تحدد 96% من الرصيد الكلي لميزان المدفوعات وهي نسبة تفسير عالية جدا و4% المتبقية تمثل عوامل خارجية أخرى غير مدرجة في تحليل النموذج.

— نجد أن أداة سعر الفائدة (الاستثماري) وأداة استرجاع السيولة لهما تأثير كبير ودور فعال وهذا ما توضحه العلاقة الطردية بينهما وبين رصيد ميزان المدفوعات، ويلاحظ أن تأثير معدل استرجاع السيولة أكبر من تأثير معدل الفائدة في إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات، أما أداتي معدل إعادة الخصم والاحتياطي الاجباري ليس لديهما تأثير، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات.

— تباين تأثير المتغيرات الاقتصادية حيث نجد أن للناتج الخام والتضخم دور ضئيل وسلي وفقا لنتائج النموذج المدروس وبالتالي غياب فعالية ودور هذين المتغيرين في اصلاح الخلل لميزان المدفوعات بينما نجد ان سعر الصرف له دور فعال في اصلاح الاختلال وهذا ما تؤكدته نتائج الدراسة للعلاقة الطردية بين التغيرات الحاصلة على مستوى معدل سعر الصرف ورصيد الميزان المدفوعات.

— ومن خلال النموذج المدروس فإن تأثير المتغيرات على رصيد ميزان المدفوعات يكون بالترتيب التالي: سعر الصرف، معدل استرجاع السيولة، الصادرات، سعر الفائدة، معدل الخصم، الاحتياطي الاجباري، الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يؤكد على صحة النظرية الاقتصادية ودور أدوات السياسة النقدية في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري.

6. دراسة بشيشي وليد (2016)¹⁸⁷ بعنوان "دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2014)"، سعت هذه الدراسة إلى الإجابة على إشكالية مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2014، وذلك من خلال إبراز أثر كل من سعر الصرف ومعدل التضخم ومعدل الفائدة على ميزان المدفوعات، وكذا تبيان العلاقة القصيرة الأجل وطويلة الأجل بين السياسة النقدية وميزان المدفوعات الجزائري، ولقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي عن طريق الامام بأهم جوانب الموضوع الخاصة بالسياسة النقدية، كما اعتمد الباحث في دراسته المنهج القياسي بالقيام بدراسة قياسية لتبيان أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة بغية الحصول على نتائج علمية أكثر تفسير ووضوح، حيث تم بناء نموذج الدراسة بالاعتماد على النظرية الكينزية، النظرية النقدية والتي تتمثل في نموذج (Magee, oladipupo et onotaniyohuwo). وقد استخدم الباحث رصيد ميزان المدفوعات كمتغير تابع PB، أما المتغيرات المستقلة فهي تمثلت فيما يلي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RPIB، عرض النقد M2، سعر الفائدة EI، معدل التضخم INF، كما اعتمد الباحث على الأدوات الإحصائية التالية: اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية لديكي فولر الموسع، تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ Angel-granger، واختبار التكامل المشترك من أجل قياس وتحليل الدراسة باستخدام برنامج Eviews. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك تأثير معنوي وسلبي وذو دلالة احصائية في المدى القصير لكل من التضخم، والكتلة النقدية بمفهومها الواسع، وسعر الصرف على ميزان المدفوعات، وللناتج المحلي أثر موجب ذات دلالة معنوية على ميزان المدفوعات في المدى القصير والطويل.
- تأثير سعر الفائدة يقتصر على المدى الطويل، فهي لا تفسر التغير في ميزان المدفوعات على المدى القصير، أما قيمة الثابت فهي معنوية في المدى الطويل وغير معنوية في المدى القصير.

7. دراسة عبود عبد المجيد، (2017)¹⁸⁸، بعنوان "أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990-2015"، تحورت هذه الدراسة حول مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على وضعية أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر،

¹⁸⁷ بشيشي وليد، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2014)، جامعة قلمة، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد: 7، العدد: 1، 2016، ص ص 265-292.

¹⁸⁸ عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (var) خلال الفترة 1990-2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 1، العدد 4، بشار، الجزائر، 2017.

وهدف الباحث في دراسته إلى تحديد بعض المفاهيم الخاصة بسعر الصرف وميزان المدفوعات وإبراز تطور كل من سعر الصرف وأرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة، وأيضا تحليل أثر سياسة سعر الصرف على وضعية أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري. واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بالإضافة إلى المنهج القياسي في تكوين النموذج وبرنامج Eviews في التحليل، حيث اعتمد على تقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR واعتبر أرصدة ميزان المدفوعات المتمثلة في رصيد الميزان التجاري BC، رصيد حساب رأس المال BCA، الرصيد الكلي لميزان المدفوعات BP كمتغير تابع كل على حدا، وسعر الصرف الرسمي TCH كمتغير مستقل، وتم إضافة متغير أسعار النفط الخام OIL في نموذج رصيد ميزان التجاري والرصيد الكلي لميزان المدفوعات باعتباره يؤثر في تغيراتهم، أما نموذج حساب رأس المال فلقد أدرج الباحث متغير خدمة المديونية الخارجية SD. وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم وجود تأثير مباشر لتغيرات أسعار الصرف في تحسن رصيد الميزان التجاري في المدى القصير وظهورها في المدى المتوسط.
- عدم وجود علاقة مباشرة بين تغيرات سعر الصرف ورصيد حساب رأس المال وذلك بسبب الرقابة على الصرف وحركة رؤوس الأموال.
- عرف حساب رأس المال عجز خلال فترة الدراسة حيث أثبتت الدراسة ارتباطه بخدمة المديونية الخارجية التي زادت في حدة عجزه وقلة رؤوس الأموال الداخلة للجزائر.
- استقرار ميزان المدفوعات في المدى الطويل أساسه استقرار سعر الصرف حيث أظهرت نتائج تحليل التباين أن سعر الصرف يساهم ب 25.39% في تفسير خطأ التنبؤ المتعلق بالرصيد الكلي لميزان المدفوعات.
- يراجع الفائض المحقق في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في أغلب سنوات الدراسة إلى تحسن أسعار النفط، وهذا ما أثبتته تحليل التباين حيث يساهم ب 42.34% في تفسير خطأ التنبؤ به.
- اعتماد الجزائر على اقتصاد الربيع جعله عرضة للأزمات والصدمات التي تنجم عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي لها أثر على اختلال التوازنات الخارجية.

8. دراسة مغلاوي أمينة وبلعربي عبد القادر (2017)¹⁸⁹، بعنوان "الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1992-2014) نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه (SVAR)"،

¹⁸⁹ مغلاوي أمينة وبلعربي عبد القادر، الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1992-2014) نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه (SVAR)، المجلد 5، العدد 1، 2017، ص ص 126-153.

حيث تمحورت هذه الدراسة حول اشكالية ما هي السياسة المناسبة والفعالة في تصحيح الاختلالات على مستوى ميزان المدفوعات، حيث هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء الكفاءة النسبية الخاصة بالسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)، واعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج الاستقرائي ومنهج القياسي في تكوين النموذج، حيث اعتمدا على المتغيرات التالية: إجمالي النفقات العامة، عرض النقد بمفهومه الواسع، حركة رؤوس الأموال ورصيد الميزان التجاري، بحيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه SVAR وقد تم استخدام أداتين رئيسيتين للتحليل هما تحليل مكونات التباين، ودالة الاستجابة لردة الفعل، وتمثلت النتائج التي توصلت لها الدراسة فيما يلي:

– السياسة المالية في الجزائر مرت بعدة مراحل، فنتيجة للإصلاحات التي عرفتها السياسة المالية بصفة خاصة في الفترة ما بين 1992 و1998، وحظيها بجانب من الاهتمام من أصحاب القرار، فإن النفقات العامة شهدت تزيادا بمعدلات مرتفعة، أما في الفترة 1999 إلى غاية 2011 فقد اتبعت منذ بداية الألفية الجديدة منحى جديدا في شكل توسع "المنهج الكينزي"، حيث كان للوفرة الكبيرة التي حققتها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط دورا أساسيا في إتباع هذه السياسة التي ركزت على التوسع في النفقات العامة خلال الفترة ما بين 2001 إلى 2014 في برامج الاستثمارات العمومية منها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى 2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005 إلى 2009، ثم برنامج توطيد النمو من 2010 إلى 2014.

– أما فيما يخص موضوع السياسة النقدية في الجزائر تبين أنها مرت بعدة محطات وإصلاحات بارزة، أهمها الفترة 1990 إلى 1993 حيث اتسمت بالإصلاح المالي والنقدي واللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وتم إصدار قانون النقد والقرض 90-10 وتميزت التطورات النقدية لهذه الفترة بإتباع سياسة نقدية توسعية، وبداية من سنة 1995 اتبعت السلطات النقدية سياسة نقدية صارمة بهدف تحفيز الادخار المحلي، ونتيجة لشروط صندوق النقد الدولي أصبحت السياسة النقدية وسيلة هامة من أجل إدارة الطلب النقدي، وخلال الفترة 2000 إلى 2011 شهدت الاقتصاد الجزائري ارتفاع أسعار البترول مما ساعد على جلب للاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى التسديد المسبق للديون، ولكن نجد أن السياسة النقدية في الجزائر في غاية التعقيد ومن الرغم من وضوحها في قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه، فإن ظاهرة فائض السيولة الهيكلي الذي تميز به الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة يتوقع بحدوث ضغوط تضخمية تهدد الاستقرار الاقتصادي.

9. دراسة بشيشي وليد، 2018، بعنوان "التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر"¹⁹⁰، سعى الباحث الاجابة على الاشكالية مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي من (1990-2014) في الجزائر، وهدف الباحث في دراسته توضيح تأثير كل من تغيرات أسعار الصرف، معدل التضخم، و معدل الفائدة على ميزان المدفوعات، واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، ومن اجل تدعيم دراسته فقد تم الاعتماد على المنهج القياسي من اجل اعطاء نتائج مهمة وأكثر تفسير، واعتمد بناء نموذج دراسته على النظرية الكينزية (النظرية النقدية) تمثل في نموذج (oladipupo) Magee, et onotaniyohuwo, 1976 ، باستعمال المتغيرات التالية: المتغير التابع PB والذي يعبر على رصيد ميزان المدفوعات، أما فيما يخص المتغيرات المستقلة فهي تتمثل في سعر الفائدة (معدل تكلفة التمويل) EI، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RPIB، عرض النقد M2، معدل التضخم INF، سعر الصرف ER. وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين ميزان المدفوعات ومتغيرات الدراسة في معادلة الدراسة.
- يصحح ميزان المدفوعات من الاختلالات في كل فترة ماضية بنحو 92.16، وأن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية نحو التوازن مما يعني أن ميزان المدفوعات يستغرق ما يقارب 13 شهرا حتى يتوازن بعد كل صدمة.
- تفسر المتغيرات المستقلة 89.2 من التقلبات في ميزان المدفوعات وهذا ما يدل على جودة النموذج.
- عموما فإن النتائج قد بينت أن هناك تأثير معنوي وسالب ومقبول احصائيا في المدى القصير لكل من التضخم، سعر الصرف والكتلة النقدية، أما بالنسبة للناتج المحلي فأثره موجب ومعنوي على ميزان المدفوعات بحيث أن هذه النتائج تتوافق في المدى القصير والطويل، أما سعر الفائدة فهي لا تفسر التغير في ميزان المدفوعات في المدى القصير، وبالرغم من أن قيمة الثابت كانت معنوية في الأجل الطويل إلا أنها غير معنوية في المدى القصير.

10. دراسة موساوي أمال وفطيمة مشتر (2018)¹⁹¹، بعنوان "دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)" ، حيث سعت الباحثتين للإجابة على

¹⁹⁰ بشيشي وليد، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 11، العدد5، 2018، ص ص 349-370.

¹⁹¹ موساوي أمال وفطيمة مشتر، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد: 06، 2018، ص ص 151-165.

اشكالية كيف يمكن أن تؤثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي خلال فترة (2000-2017)، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة دور سياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر والتعريف بالسياسة النقدية، أنواعها وأهدافها، وقد استخدمتا الباحثتين المنهج الوصفي حيث تطرقا إلى مفاهيم عامة حول السياسة النقدية والتوازن الخارجي، والعلاقة التي تجمع بينهما، كما تم استخدام المنهج الإحصائي التحليلي عن طريق القيام بدراسة تحليلية حيث اعتمدتا على ثلاث متغيرات اقتصادية تمثلت في: سعر الصرف، ومعدل الفائدة والمعروض النقدي في الجزائر، وتوصلت الباحثتين من خلال دراستهما إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- لغرض تحقيق هدف التوازن الخارجي لا بد من استعمال السياسة النقدية من خلال قنواتها المتمثلة في سعر الفائدة، سعر الصرف والعرض النقدي.
- يعود الفائض الذي حققته الجزائر ابتداء من سنة 2000 في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بالدرجة الأولى إلى الفائض في رصيد الميزان التجاري وكذلك إلى مساهمة الإيرادات الناتجة عن قطاع المحروقات.
- السياسة المالية لها دور مساعد في معالجة اختلال التوازن الخارجي، لذلك لا ينبغي حصر تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات على عاتق السياسة النقدية وحده.
- لا بد من إنعاش وتنويع صادرات الجزائر لكونها تعتمد كلياً على الصادرات النفطية فقط مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات الجزائري.

11. دراسة الزبير عياش وبوسكي حليلة (2018)¹⁹²، بعنوان "تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر

باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي (VECM) خلال الفترة (1990-2016)"، تمحورت هذه الدراسة حول اشكالية مدى فعالية السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية (الناتج والأسعار) خلال الفترة من (1990-2016)، حيث هدف الباحثان إلى تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين مستوى الدخل، العرض النقدي ومستوى الأسعار في الجزائر، فمن المتوقع أن يفيد تفسير العلاقة بين الدخل والأسعار والنقود أصحاب صانعي السياسات الاقتصادية في تحفيز النمو الاقتصادي، ضبط معدلات التضخم ووضع استراتيجيات وبرامج للتنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد سعى الباحثين إلى تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر ودراسة فعاليتها

¹⁹² الزبير عياش وبوسكي حليلة، 2018، تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي (VECM) خلال الفترة (1990-2016)، مجلة اقتصاديات مال والأعمال JFBE، المجلد 2، العدد 1، 2018، ص ص 260-282.

على بعض المؤشرات الاقتصادية الحقيقية كالناتج والأسعار خلال فترة الدراسة، حيث اعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج القياسي في تكوين النموذج، وبرنامج EViews في التحليل، حيث اعتمدا على المتغيرات التالية: معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي، معدل نمو الكتلة النقدية، معدل التضخم، ولقد تم استعمال الاختبارات الاحصائية التي تتمثل في الاستقرارية، السببية، اختبار التكامل لجوهانسون، وتقدير نموذج تصحيح الخطأ العشوائي VECM، اختبار الارتباط المتسلسل، اختبار عدم ثبات التباين، حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم استقرارية كل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة في حين أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول، الأمر الذي يبين أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وهو ما يسمح بإجراء اختبار التكامل المشترك.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقود والأسعار والناتج الداخلي الإجمالي وهذا ما بينه اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.
- وضحت نتائج اختبار السببية لغرانجر (Granger) على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي، وهذا ما يبين أن ارتفاع الناتج أدى إلى زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وأن زيادة النقود ساهمت بدورها في ارتفاع الناتج، ونجد أن هذه النتيجة تنسجم مع طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة شبه كلية على النفط كمورد وحيد للدولة، فزيادة الناتج الداخلي الإجمالي عن طريق ارتفاع أسعار المحروقات أدى إلى ارتفاع كمية النقود المعروضة، وخاصة تلك الموجهة لزيادة الأجور، أما بالنسبة للعلاقة السببية بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل التضخم فهي ذو اتجاه واحد نحو معدل التضخم مما يشير إلى أن ظاهرة التضخم في الجزائر هي ظاهر نقدية، ونجد أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين مستوى الأسعار والناتج، وهي في اتجاه الناتج.
- إن حدوث صدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد في معدل نمو الكتلة النقدية سوف يكون لها أثر موجب دائما على معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي وهذا ما تشير له نتائج تحليل دوال الاستجابة لردود الفعل، ويؤدي وقوع صدمة غير متوقعة بمقدار انحراف معياري واحد في معدل نمو الكتلة النقدية إلى أثر إيجابي على معدل التضخم في الأجل القصير ويتحول بعدها أثر الصدمة إلى أثر سالب في الأجل المتوسط، ثم يعود مرة أخرى إلى موجب في الأجل الطويل.

- برهنت نتائج تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي ومعدل التضخم بأن التغيرات الظرفية في معدل نمو الناتج الداخلي ومعدل التضخم هي ناتجة عن صدمات المتغير نفسه (الناتج والأسعار)، حيث قدرت ب 99.76 % و 85.64 % على التوالي في الأجل القصير لتتخفف تدريجاً إلى أن تصل إلى 76.74 % و 67.07 % على التوالي في السنة العاشرة التي تلي الصدمة.
- دراسة أدوات البنك المركزي تساعد في صياغة السياسة النقدية التي تساهم في تحسين مؤشرات الكفاءة كإدارة سعر الصرف الحقيقي، وتدهور الصادرات يتأثر استجابة لصدمة سعر الصرف والحد من إمكانيات الاستيراد حيث يدفع هذا التدهور إلى تشجيع النمو داخليا في قطاع التصدير والذي يولد عوامل خارجية إيجابية التي تعزز من نمو الإنتاجية في الاقتصاد بأكمله ويعمل على خلق فرص عمل.
- تعتبر الاجراءات التي تصدر من البنك المركزي المحددة والمؤثرة في مؤشرات أداء كفاءة السياسة النقدية مما يساعد على تحقيق الهدف الطويل الأجل الذي يتمثل في استقرار الأسعار ويحدد آليات من أجل الوصول إلى معدلات منخفضة للتضخم لذلك فإن التغيرات في استقلالية البنك المركزي وشفافيته ومصداقيته تؤثر على قدرة وكفاءة واضعي السياسات النقدية في تحقيق الأهداف النقدية.
- تعد استقلالية البنك المركزي هي الأساس القانوني الذي يقوم عليه البنك المركزي بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك عن طريق أدوات السلطة النقدية لذلك ينبغي أن تعطى السلطة النقدية الحرية في اختيار الأهداف وعدم تحديدها.
12. دراسة عاتكا عثمان العطا أحمد (2018) ¹⁹³، بعنوان "أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني دراسة تطبيقية قياسية خلال الفترة من 1992-2016"، سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على إشكالية ماهية أثر تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان وأثرها في أداء الاقتصاد السوداني بصفة عامة وعلى ميزان المدفوعات بصفة خاصة، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي، وكذا أدواتها، ودوافع تطبيقها ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها، والوقوف على تجربة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان، وتسليط الضوء على أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني، ومعرفة أثر تطبيقه على أداء الاقتصاد السوداني، وكذلك بناء نموذج قياسي يفسر أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة، وأيضا إعطاء مقترحات وتوصيات

¹⁹³ عاتكا عثمان العطا أحمد، أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني دراسة تطبيقية قياسية خلال الفترة من 1992-2016، أطروحة نيل درجة الدكتوراه الفلسفة في التجارة، جامعة شندي، جمهورية السودان، 2018.

تساعد متخذي القرار في تعزيز إيجابيات تنفيذ هذه السياسة على متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل عام، وعلى ميزان المدفوعات بصفة خاصة، وكذلك معرفة أوجه القصور التي تكثف عملية التطبيق، واستعمل المنهج الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة وتحليل نتائجها، وكذا المنهج القياسي في الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج Eviews 10 من خلال دراسة العلاقات والتأثيرات طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة باستعمال منهجية ARDL، حيث استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية المتمثلة في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها، اختبار التكامل المشترك، دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، اختبار عدم ثبات التباين، حيث استخدم المتغيرات التالية: المتغير التابع وهو يعبر عن مؤشرات ميزان المدفوعات التي تتمثل في الحساب الجاري CA، الحساب الرأسمالي والمالي KA، الميزان الكلي OB. أما المتغيرات المستقلة فحددت في نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، عرض النقود M2، معدل التضخم، الموازنة العامة، الانفتاح الاقتصادي (مؤشر التجارة الخارجية) OP. وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج أبرزها:

- وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من مؤشرات الاقتصاد إلى ميزان المدفوعات خلال فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي.
- إن أهم المتغيرات التي تؤثر في الحساب الجاري في المدى الطويل تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود، الموازنة العامة، أما جميع مؤشرات الدراسة التي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، عرض النقود، معدل التضخم، الموازنة العامة، الانفتاح الاقتصادي فهي عوامل مؤثرة عليه في الأجل القصير.
- تمثلت أهم العوامل المؤثرة في الحساب الرأسمالي والمالي في المدى الطويل في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم، عرض النقود، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، بينما مؤشرات الدراسة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود، سعر الصرف، معدل التضخم، الموازنة العامة، والانفتاح الاقتصادي فهي عوامل تؤثر عليه في الأجل القصير.
- مؤشرات الدراسة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود، سعر الصرف، معدل التضخم، الموازنة العامة، والانفتاح الاقتصادي هي عوامل تؤثر في الميزان الكلي في الأجل الطويل والقصير.
- وجود علاقة ارتباط طردية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم، الموازنة العامة، ودرجة الانفتاح الاقتصادي) وأداء الحساب الجاري، كما توجد علاقة ارتباط سالبة بين عرض النقود وأداء الحساب الجاري خلال فترة الانفتاح الاقتصادي، وتوجد علاقة ارتباط طردية بين

- مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الموازنة العامة، والتحرير الاقتصادي وأداء الحساب الرأسمالي والمالي.
- وجود علاقة ارتباط سالبة بين عرض النقود، التضخم وأداء الحساب الرأسمالي والمالي في فترة الانفتاح الاقتصادي.
- وجود علاقة ارتباط طردية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي التضخم عرض النقود، ودرجة الانفتاح الاقتصادي) وأداء الميزان الكلي، كما توجد علاقة ارتباط سالبة بين (سعر الصرف والموازنة العامة) وأداء الميزان الكلي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي.
- نجاح سياسة التحرير في المدى القصير في السودان وذلك منذ بداية التسعينات 1992 إلى غاية 1996، حققت بعض أهدافها حيث شهد الاقتصاد السوداني تقدم ملحوظ تمثل في زيادة عالية في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بسبب تحرير الأسعار وكذلك زيادة الإنتاج الزراعي إلا أن هذا رافقته بعض المشاكل اقتصادية والاجتماعية.
- شهدت الفترة من سنة 1997 إلى غاية سنة 2002 تحقيق مجموعة من الأهداف في فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي، حيث تم تحقيق استقرار اقتصادي الذي تمثلت في معدلات نمو عالية ودائمة، استقرار سعر صرف الحقيقي وانخفاض معدلات التضخم، وعجز حساب الجاري الخارجي.
- نجاح سياسة الانفتاح الاقتصادي في جلب رؤوس الأموال وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات المختلفة والذي أسهم في تحسين وضع الحساب الرأسمالي والمالي وميزان المدفوعات في بعض سنوات الدراسة.
- وبصفة عامة فإن سياسة التحرير الاقتصادي لم تساهم في حل مشاكل الاقتصاد السوداني والارتقاء به نحو النمو، حيث أدت إلى تشوهات خطيرة فيه، وشهد العقد الثاني وبداية العقد الثالث الخاص بتنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي في السودان إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع في معدلات التضخم من سنة إلى أخرى، وزيادة في سعر الصرف وانخفاض محسوس في قيمة الجنيه السوداني، حيث يرجع ذلك إلى الشح الكبير في موارد النقد الأجنبي بسبب عدم الاستقرار في نظام سعر الصرف والسياسات المتعلقة به، وكذلك عدم الاستطاعة على ضبط السوق الموازية، وارتفاع ضغوط الصرف الناتجة عن الأوضاع الأمنية، وأيضا تدهور العلاقات الخارجية وعدم تدفق المساعدات والاعون الخارجي وخروج النفط السوداني من الميزانية، بالإضافة إلى الخلل في الحساب الخارجي.

- شهد عام 1992 أعلى مستوى لعرض النقود، بينما سجلت السنوات التي تليه انخفاض وذلك راجع الى ارتفاع معدلات التضخم التي كانت تمثل أرقام ثلاثية، حيث قامت الدولة بتغيير للعملة مرتين وهذا ما ساهم في تقليل معدل عرض لنقود، ثم استمر تزايد عرض النقود بسبب ارتفاع فرق السعر الناتج عن عمليات شراء وتخصيص عائدات الذهب للحكومة المركزية.
- درجة التحرير التجاري السوداني لم تشهد تطور بشكل عام خلال فترة الدراسة بسبب ضعف تنافسية الصادرات السودانية وعدم استقرار سياسات القطاع الخارجي، التذبذب في القطاعات الإنتاجية في السودان والتي سببها السياسات الاقتصادية المتبعة، وكذلك عدم الاستقرار الأمني والعقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على الاقتصاد السوداني بداية من التسعينات من القرن الماضي حتى الى غاية 2016 مما أثرت على حركة التبادل التجاري بين السودان وصعوبة حركة المعاملات المالية مما انعكس سلبا على انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي للسوداني .
- سجلت الموازنة العامة عجز خلال فترة الدراسة مما يدل على عدم وجود استقرار مالي في المالية العامة في الاقتصاد السوداني بسبب عدم فعالية السياسات الاقتصادية وضعف الشفافية وانتشار الفساد.
- لم تساهم سياسة الانفتاح الاقتصادي في تحسن وضعية ميزان المدفوعات السوداني حيث سجل عجز دائم في فترات الانفتاح الاقتصادي ماعدا سنوات 1998، 1999، 2000، 2002، 2003، 2004، 2005، 2008، 2015 وهي سنوات التي حققت فائض من بين سنوات الدراسة.
- الميزان التجاري لم يحقق فائضا خلال فترة الانفتاح إلا أنه كان هناك تحسن ملموس في بعض السنوات.

13. دراسة Ounassi Hassene et Kara Rabah (2020)¹⁹⁴ ، بعنوان " La libéralisation financière

et son impact sur les objectifs de la politique monétaire en Algérie (1990 - 2015)“

حيث سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى البحث في اشكالية تطبيق التحرير المالي في الجزائر هل له تأثير على أداء السياسة النقدية، و ذلك من خلال تحليل تطور مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة التي أعقبت تحرير النظام المالي والمصرفي باستخدام المنهج الوصفي من خلال اعطاء مفاهيم عامة حول التحرير

¹⁹⁴ Ounassi Hassene et , Kara Rabah , La libéralisation financière et son impact sur les objectifs de la politique monétaire en Algérie (1990 - 2015),2 Revue finance et Marché, VOL: 07 / N°: 01, 2020, PP 63-85.

المالي وتأثير العولمة حول السياسة المالية، كما استخدم الباحثان المنهج القياسي عن طريق استعمال الأساليب الاحصائية المتمثلة في طريقة تحليل المكونات الرئيسية المعيارية ACP باستخدام برنامج الإحصائي (XL-STAT 2010)، من أجل الكشف عن العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية والتحرير المالي، ولقد استعمل الباحثان أربعة متغيرات تتعلق بالسياسة النقدية والمتمثلة في النمو الاقتصادي (PIB)، التضخم (INF)، البطالة (CH)، ميزان المدفوعات (BP)، وأربعة متغيرات أخرى تمثل التحرير المالي والتي تتمثل في نسبة السيولة في الاقتصاد (M2/PIB)، نسبة الاعتمادات الممنوحة للقطاع الخاص (CSP/PIB)، نسبة السيولة (M1/M2)، معدل الفائدة الحقيقي (i)، ولقد استعمل الباحثان طريقة الاحصاء الوصفي، مصفوفة الارتباط، المتجهات الذاتية، إسقاط المتغيرات. وقد توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- وجود تشتت واسع بين المؤشرات المدروسة وخاصة نسبة السيولة في الاقتصاد ومعدل التضخم وميزان المدفوعات، وهذا ما يعطي هذا صورة سلبية عن استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- عجز السلطات النقدية عن ضبط حجم السيولة في الاقتصاد الجزائري.
- وجود علاقة سلبية قوية بين حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص (CSP) ومعدل البطالة (CH)، والتي يمكن تفسيرها من خلال السياسة التي تتبناها السلطات العامة القائمة على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في إطار ANSJ و CNAC و ANDI....
- هناك علاقة إيجابية قوية بين معدل السيولة في الاقتصاد (M2 / الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل البطالة وهو ناتج عن زيادة الإنفاق العام.
- العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي وميزان المدفوعات ضعيفة خلال هذه الفترة، مما يعني أن معدل الفائدة لم يلعب دوره في جذب رأس المال.
- كان لسياسة التحرير المالي أثر إيجابي على التضخم ومعدل البطالة خلال فترة الدراسة، وأثر سلبي على معدل نمو الاقتصاد الجزائري وميزان مدفوعات الاقتصاد الجزائري.
- يمكننا أن نستنتج أن سياسات التحرير المالي لم تحسن المؤشرات الرئيسية للسياسة النقدية وخاصة الهدف الرئيسي وهو النمو الاقتصادي.

14. دراسة بن مصطفى ريم، بن لدغم فتحي، صوار يوسف (2020)¹⁹⁵، بعنوان "دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017"، حيث سعى الباحثون في هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية: ما مدى تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟، حيث استخدموا الباحثون المنهج الوصفي من خلال إعطاء لمحة عام عن السياس النقدية وميزان المدفوعات، والمنهج الاستقرائي في تحليل تطور أدوات السياسة النقدية وتطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة 2013-2017، وكذلك المنهج القياسي بالاعتماد على استخدام طريقة التكامل المشترك لكل من Engle - Granger و Johansen من أجل تفسير العلاقة بين المتغيرات المؤثرة على ميزان المدفوعات في الجزائر التي تتمثل في الكتلة النقدية سعر الصرف ومعدل إعادة الخصم، بحيث استخدم الباحثون المتغيرات التالية: رصيد ميزان المدفوعات، الكتلة النقدية، سعر الصرف، معدل إعادة الخصم. وذلك من خلال استعمال الأدوات الإحصائية القياسية ممثلة في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة لديكي فولر المتطور، واختبار علاقة التكامل المشترك لجوهانسون، تحديد درجة التأخير، اختبار السببية لغرانجر، ارتباط الذاتي بين البواقي، ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- برهنت الدراسة القياسية على أن جميع المتغيرات محل الدراسة مستقرة عند الدرجة الأولى، مما يعني توفر الشرط المبدئي لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.
- بين اختبار التكامل المشترك لـ Engle - Granger و Johansen على وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات التي تؤثر في ميزان المدفوعات والتي تتمثل في كل من الكتلة النقدية، سعر الصرف ومعدل إعادة الخصم، ولقد دعمت النتيجة المتوصل إليها فرضية الدراسة من جهة، في حين خلصت دراسة العلاقات السببية بين المتغيرات إلى غياب العلاقة السببية بين كل المتغيرات التفسيرية مع المتغير التابع ميزان المدفوعات في الأجل القصير، أي لم نلمس الدور الذي تقوم به السياسة النقدية من خلال استعمال الأدوات الخاصة بها للتأثير على ميزان المدفوعات، لذا توصي الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية لأن السياسة النقدية تحتاج إلى تنسيق مع السياسات الكلية كالسياسة المالية حتى تكون أكثر فعالية، تشجيع تنوع الصادرات وخاصة الصادرات غير النفطية لأن هذا سيعزز من وضع الميزان.

¹⁹⁵ بن مصطفى ريم، بن لدغم فتحي، صوار يوسف، 2020، بعنوان دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، المجلد 13، العدد 1، ص ص 385-406.

15. دراسة رشا يوسف أبو شاويش، طالب عوض وراة (2021)¹⁹⁶، بعنوان "أثر السياسة النقدية على حجم الاحتياطات الأجنبية: حالة الأردن"، حيث تمحورت هذه الدراسة حول اشكالية ما مدى تأثير السياسة النقدية على حركة الاحتياطات الأجنبية؟، حيث هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل أثر السياسة النقدية على الاحتياطات الأجنبية في الأردن على الأمدين القصير والطويل في سياق النهج النقدي لميزان المدفوعات خلال الفترة (Q1: 2002 - Q4: 2019)، واعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج الوصفي الذي يفسر الخلفية النظرية لتصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال المدخل النقدي، والمنهج القياسي في تكوين النموذج باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL وذلك باستعمال الأساليب الإحصائية التالية: اختبار الاستقرار لديكي فولر المعزز، اختبار الحدود، اختبار العلاقة القصيرة والطويلة الاجل، تصحيح الخطأ، اختبار مشكلة تباين حد الخطأ، اختبار الارتباط الذاتي، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار السببية، حيث اعتمدا على المتغيرات التالية: مقدار الاحتياطي الأجنبي حيث يمثل المتغير التابع، أما المتغيرات المستقلة فهي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، عرض النقد بالمعنى الواسع، الأسعار النسبية، الاحتياطات الدولية. وتمثلت النتائج التي توصلت لها الدراسة فيما يلي:

- وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، وهو ما يعني أنها تتقارب مع مرور الزمن حيث تظهر سلوكا متشابهما.
- وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية، وذلك حينما تكون الاحتياطات الأجنبية هي المتغير التابع ويكون عرض النقود الواسع جنبا إلى جنب مع محددات الطلب على النقود تمثل المتغيرات المستقلة، وذلك عن طريق تقدير معادلتين احدهما تخص العرض والأخرى تخص الطلب.
- وجود علاقة سببية موجبة بين عرض النقد الواسع والاحتياطات الأجنبية، وهو ما يعكس العلاقة الموجبة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي وذلك مع ثبات سرعة دوران النقود، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية بسبب زيادة ثقة الناس بالعملة المحلية وبالاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الأجنبية.

¹⁹⁶ رشا يوسف أبو شاويش، طالب عوض وراة، أثر السياسة النقدية على حجم الاحتياطات الأجنبية: حالة الأردن، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 15، 2021، ص ص 42-52.

- سعر الفائدة له أثر إيجابي ومعنوي على الاحتياطي الأجنبي في المدى القصير والطويل، ويعني ذلك أنه عند يحدث ارتفاع سعر الفائدة فإنه يزيد تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل وهو ما يعزز الاحتياطي الأجنبي مما يدفع الى تحسين ميزان المدفوعات وذلك بسبب رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالعملة المحلية التي لديها أعلى معدل فائدة ويحصل من خلالها العائد الأكبر عند الإيداع.
- وجود أثر سلبي ومعنوي لمستوى الأسعار (نسبة مؤشر الأسعار المستهلك محليا إلى نسبة مؤشر أسعار المستهلك الأجنبي) على الاحتياطي الأجنبي في الأمدين القصير والطويل.

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية في الدول الأجنبية

1. دراسة لـ **Robert A. Mundell (2012)** ¹⁹⁷ : بعنوان " The appropriate use of monetary and

"fiscal policy for internal and external stability" تمحورت هذه الدراسة حول مشكلة تحقيق الاستقرار الداخلي وميزان المدفوعات في بلد يأخذ بعين الاعتبار تغيير سعر الصرف أو فرض قيود على التجارة، وهدفت إلى تبيان الاستخدام الأمثل والصحيح للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الخارجي عن طريق توازن ميزان المدفوعات وكذلك تحقيق التوازن والاستقرار الداخلي من خلال السياسة المالية، واعتبرت هذه الدراسة أن كل من السياستين النقدية والمالية هي متغيرات مستقلة، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي عن طريق إعطاء تحليل لرصيد الميزان التجاري والعوامل التي تؤثر على عجز وفائض ميزان المدفوعات. وتمثلت متغيرات الدراسة في سعر الفائدة، صادرات رأس المال (الواردات)، الميزان التجاري، الإنفاق الحكومي (فائض الميزانية)، سعر الصرف، ولقد تم استعمال المنهج القياسي من أجل حساب الانحدار، ومن أهم النتائج المتحصل عليها نجد ما يلي:

- إن ميزان المدفوعات يتحسن ويتوازن في حالة خفض صادرات رأس المال وخفض الإنفاق المحلي.
- حركات أسعار الصرف الآجلة تزيد عن تعويض الفائدة (تغيرات في أسعار الفائدة).
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للسياسة النقدية أمر مرغوب فيه في المدى القصير.
- الزيادة في معدل الفائدة سوف يسبب فائض ويجب تعويضه عن طريق تخفيض في الإنفاق الحكومي من أجل استعادة التوازن.
- النظام المعاكس سيؤدي إلى تفاقم البطالة بشكل متوازن، وحالات العجز والركود يعني أن الإنفاق الحكومي (فائض الميزانية) مرتفع وسعر الفائدة منخفض وحالات الفائض والتضخم تعني العكس.
- ظروف الاستقرار الديناميكي تعتبر أكثر تقييدا والتي تتطلب النزعات الهامشية للاستيراد الذي في المتوسط لا يزيد عن النصف ومن أجل تأثير السياستين المالية والنقدية على الاستقرار الداخلي والخارجي يجب استبعاد أي تحويل عكسي.
- يتمثل الاستخدام المناسب للسياستين النقدية والمالية في استعمال السياسة المالية للأغراض الخارجية والسياسة النقدية للاستقرار الداخلي.

¹⁹⁷ Robert A. Mundell, The appropriate use of monetary and fiscal policy for internal and external stability, palgrave macmillan journals on behalfs of international monetary fund, vol. 9, issue 1, 2012, pp 70-79.

— نسبة تأثير سعر الفائدة على الاستقرار الداخلي أقل من نسبة تأثير السياسة المالية عليه.

2. دراسة **Farid Boukkerou et Samira Djaalab (2013)**¹⁹⁸ ، بعنوان " Balance des paiements, Taux de change et dévaluation de la monnaie en Algérie "

“ حيث سعى الباحثان في دراستهما إلى تبيان وتحليل أثر سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية على ميزان المدفوعات الجزائري، فلقد استخدم المنهج الوصفي عن طريق إعطاء لمحة عن بعض المفاهيم الخاصة بسعر الصرف، ميزان المدفوعات وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وقد استعانا بالمنهج التحليلي في تحليل أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري وأهم العوامل التي تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية. وتوصل الباحثان في دراستهما إلى النتائج التالية:

— يظهر الوضع الاقتصادي الجزائري تراجعاً واضحاً في نموه وتطوره وهذا ما تؤكد مجاميع الحسابات القومية التي تمت دراستها على نطاق واسع، ويعود سبب هذا التراجع إلى ضعف التكامل الاقتصادي بين الفروع الوطنية المختلفة والدور الغالب للتجارة الخارجية.

— مشاركة الجزائر في التجارة العالمية لها خصوصية تناقض حيث نجد المنتجات المستوردة هي المنتجات الأساسية والمدخلات الصناعية اللازمة لحسن سير جهاز الإنتاج، وتتعلق الواردات بمجموعة متنوعة جداً وواسعة جداً من المنتجات، أما الصادرات فهي ضئيلة باستثناء الصادرات من الهيدروكربونات، والصادرات غير الهيدروكربونية فهي ضئيلة جداً ومركزة على مجموعة من المنتجات منخفضة القيمة.

— يتم الحصول على فائض ميزان المدفوعات من خلال فائض الرصيد التجاري.

— لتعزيز الصادرات غير الهيدروكربونية فإن التكافؤ بين العملة الوطنية وتخفيض قيمة العملة هو جزء من السياسة النقدية للبنك المركزي من أجل تحقيق التوازن الخارجي (الأصول المالية لصندوق النقد الدولي).

— لا يمكن الحصول على التوازن الخارجي إلا من خلال الجمع بين جهود السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية للبلاد.

3. دراسة **Anthony Ilegbinosa Imoisi, Lekan Moses Olatunji, Bosco Ito Ekpenyong (2013)**¹⁹⁹ ، بعنوان " Monetary Policy and Its Implication for Balance of Payments Stability in Nigeria:1980-2010 "

، حيث حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى تحديد وتعريف

¹⁹⁸ Farid Boukkerou et Samira Djaalab, Balance des paiements, Taux de change et dévaluation de la monnaie en Algérie, Revue sciences humaines, volume 24, numéro 2, 2013, pp 57-84.

¹⁹⁹ Anthony Ilegbinosa Imoisi, Lekan Moses Olatunji, Bosco Ito Ekpenyong, Monetary Policy and Its Implication for Balance of Payments Stability in Nigeria:1980-2010, International Journal of Economics and Finance; Vol. 5, No. 3; 2013, pp 196-204.

إلى أي مدى حققت تدابير السياسة النقدية استقرار ميزان المدفوعات في نيجيريا؟، حيث هدف الباحثون إلى تحديد مدى تحقيق السياسة النقدية لاستقرار ميزان المدفوعات في نيجيريا، وكذلك تحديد أسباب وآثار عجز ميزان المدفوعات في اقتصاد نيجيريا خلال فترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2010، ولقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي من خلال عطاء مفاهيم عامة حول السياسة النقدية وأدواتها، نظريات وطرق معالجة خلل ميزان المدفوعات، أهميته ومكوناته، والمنهج القياسي والتحليلي لتحليل وقياس العلاقة بين ميزان المدفوعات والمتغيرات المستقلة التي تمثل السياسة النقدية خلال فترة الدراسة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وذلك باستعمال الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار T student معنوية المعلمات، اختبار معنوية النموذج لفيشر، القوة التفسيرية لمعامل التحديد، باستخدام برنامج SPSS، ولقد اعتمد الباحثون في دراستهم على المتغيرات المستقلة التالية: سعر الصرف، معدل الفائدة، وعرض النقود، أما المتغير التابع فهو يمثل ميزان المدفوعات الإجمالي الحقيقي، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يساهم عرض النقود في تحسين وضعية ميزان المدفوعات بشكل كبير، فعندما تكون زيادة في الأموال المتداولة (المعروض النقدي) فهذا سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وهو ما يشجع على الاقتراض من المؤسسات المالية لغرض تشجيع الاستثمار، وبالتالي يدفع إلى ارتفاع الأنشطة الانتاجية للدولة والتي تؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات إلى البلدان العالم الخارجي، وبالتالي زيادة تحصيل النقد الأجنبي إلى البلاد مما يدفع إلى تحسين ميزان المدفوعات.
- ساهم معدل الفائدة بشكل إيجابي في تحسين وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، بحيث يعد تنظيم وتحديد سعر الفائدة من أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي التي في تحقيق استقرار ميزان المدفوعات في نيجيريا، فإذا كان هناك انخفاض في سعر الفائدة فإنه يؤدي إلى زيادة الودائع مما يدفع إلى زيادة فرص الاستثمار وبالتالي الزيادة في الإنتاج المحلي والذي يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية وبالتالي ارتفاع الصادرات والذي يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.
- سعر الصرف له تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات ولكنه لم يكن مهم في الفترة قيد الدراسة (1980-2010)، مما يعني أن الدولة من أجل ضمان استقرار ميزان المدفوعات كانت تعتمد على سياسة خفض الانفاق أكثر من سياسة تخفيض العملة المحلية لنيجيريا.

4. دراسة Collins Boateng, Desmond Tutu Ayentimi (2013)²⁰⁰ ، بعنوان " An Empirical

"Anaysis of Balance of Payment in Ghana using the Monetary Approach" حيث سعى الباحثان في هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على الأسباب المحتملة التي تسبب الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في غانا بالرغم من الجهود المبذولة في إطار برنامج الانتعاش الاقتصادي لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات للبلاد، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان فائض المعروض النقدي له دور في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات في غانا، وكذلك تحديد محددات وآليات تسوية الخلل في ميزان المدفوعات، حيث استخدم الباحثان المنهج التحليلي لتحليل ميزان المدفوعات باستعمال المنهج النقدي على اعتبار أن هناك علاقة بين ميزان المدفوعات وعرض النقود في غانا، حيث يقاس الرصيد الإجمالي للمدفوعات بالاحتياطات الدولية، كما استعمل المنهج القياسي خلال فترة 1980-2010 بالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى العادية باستعمال الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار معنوية المعاملات، اختبار دربن واتسن DW ، اختبار الارتباطات التلقائية، اختبار التكامل المشترك، ولقد اعتمد الباحثان في دراستهم على المتغيرات المستقلة ممتلئة في الناتج المحلي الإجمالي، صافي الائتمان المحلي، عرض النقود، التضخم، وسعر الفائدة؛ أما المتغير التابع فتمثل في صافي الأصول الأجنبية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك عدة عوامل تفسر استمرار عدم توازن ميزان المدفوعات حيث نجد من أهمها ضعف أداء الصادرات، والعجز الضخم في حساب الخدمات، استهلاك الدين الخارجي، انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، واختلاس دعم التمويل الخارجي، والنقد المحلي المفرط والتوسع في الائتمان، العجز المالي الكبير، ارتفاع الأسعار تدهور معدلات التبادل التجاري.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجاباً على صافي الأصول الأجنبية.
- تظهر الدراسة أن اختلال ميزان المدفوعات في غانا لا يتأثر فقط بالمتغيرات النقدية.
- يؤثر الإنفاق العام والدين العام على ميزان المدفوعات في غانا.
- وجود علاقة سلبية بين الائتمان المحلي وسعر الفائدة وصافي الأصول الأجنبية بينما توجد علاقة ارتباط موجبة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وصافي الأصول الأجنبية، أما التضخم فليس له علاقة ارتباط مع صافي الأصول الأجنبية.

²⁰⁰ Collins Boateng, Desmond Tutu Ayentimi, An Empirical Anaysis of Balance of Payment in Ghana using the Monetary Approach, European Journal of Business and Management, Vol.5, No.8, 2013, pp 101-110.

– لغرض تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات يجب على الحكومة إعطاء حصص متساوية الانتباه إلى المستويات الأخرى للسياسة بدلاً من الاعتماد على الأدوات النقدية لتحقيق استقرار ميزان المدفوعات للدولة.

5. دراسة Nawaz Ahmad, Rizwan Raheem Ahmed, Imamuddin Khoso, Rana Imroze

Impact of Exchange Rate on Balance of " بعنوان ²⁰¹(2014) Palwishah, Unaib Raza ، حيث هدف الباحثون في هذه الدراسة إلى تحديد تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في باكستان، والتأكد من أثر تقلب أسعار الصرف على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، حيث استخدموا المنهج الوصفي بإعطاء نظرة شاملة حول سعر الصرف وأنواعه وتحديد مفهوم ميزان المدفوعات وهيكله، والمنهج القياسي باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL من أجل الكشف عن أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في باكستان خلال فترة 2007-2013 ، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التي تتمثل في دراسة الاستقرارية لديكي فولر واختبار السببية لغرانجر، تحديد درجة التأخير المتلى، اختبارات التوزيع الطبيعي لجاك بير، ولقد اعتمد الباحثون في دراستهم على المتغيرات المستقلة المتمثلة في سعر الصرف، والمتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- استقرار أسعار الصرف قد يخلق بيئة إيجابية لتشجيع الاستثمار، وهذا ما يدفع إلى تحسين ميزان المدفوعات، وفقاً لنتائج الدراسة، فقد ثبت أن سعر الصرف له علاقة حيوية مع ميزان المدفوعات.
- أسعار الصرف متباطئة ذات دلالة إحصائية ولها تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات الباكستاني.
- وجود ارتباط كبير بين سعر الصرف وميزان المدفوعات وهو ما أظهرته نتائج العلاقة المعنوية والايجابية بين هذين المتغيرين.

6. دراسة Imoughele Lawence Ehikioya et Ismaila Mohammed (2015)²⁰² ، بعنوان "

"Monetary Policy and balance of paiements stability in Nigeria" ، حيث هدف الباحثان من

²⁰¹ Nawaz Ahmad, Rizwan Raheem Ahmed, Imamuddin Khoso, Rana Imroze Palwishah, Unaib Raza, Impact of Exchange Rate on Balance of Payment: An Investigation from Pakistan, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.13, 2014, pp 32-42.

²⁰² Imoughele Lawence Ehikioya et Ismaila Mohammed, Monetary Policy and balance of paiements stability in Nigeria, International journal of Academic Research in public policy and Governance, Vol.2, N°.1, 2015, pp 1-15.

خلال هذه الدراسة إلى البحث في ظاهرة السياسة النقدية لميزان المدفوعات في نيجيريا ومدى تحقيقها لاستقرار الاقتصاد النيجيري بأدواتها المختلفة وتحقيق النمو والتنمية المستدامة، ومعرفة ما إذا كان يمكن تحديد ميزان المدفوعات من خلال الظواهر النقدية في فترة 1986-2013، كما هدفت الدراسة إلى تبيان أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات (BOP) في نيجيريا، ولقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي من خلال الامام بأهم الجوانب التي تخص السياسة النقدية وميزان المدفوعات، وكذلك المنهج القياسي من أجل تقييم تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في نيجيريا من 1980-2012 وذلك باستعمال برنامج Eviews 7، وباستعمال المتغيرات التفسيرية التالية: سعر الصرف، سعر الفائدة، عرض النقود، التضخم، الانفتاح التجاري، أما المتغير التابع فتمثل في ميزان المدفوعات النيجيري، ولقد استخدم الباحثين نموذج تصحيح الخطأ ECM، ولقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- سعر الصرف له تأثير إيجابي وهام على ميزان المدفوعات في نيجيريا، حيث أن سعر الصرف في نيجيريا خلال فترة الدراسة كان له تأثير قوي على نموها الاقتصادي وميزان المدفوعات.
- تظهر النتيجة أن سعر الفائدة له تأثير إيجابي على ميزان مدفوعات نيجيريا، وهذا لا يتوافق مع التوقع المسبق.
- معدل التضخم له علاقة سلبية بميزان المدفوعات النيجيري، حيث أن الزيادة في معدل التضخم سوف يدفع بعجز في ميزان المدفوعات في نيجيريا.
- العرض النقدي الواسع له تأثير مباشر على ميزان مدفوعات نيجيريا، حيث تدفع الطبيعة الإيجابية والهامة لهذا المتغير إلى تحديد ميزان المدفوعات من خلال السياسات النقدية (أي النهج النقدي).
- الائتمان المصرفي للقطاع الخاص له أيضا تأثير مباشر وهام على ميزان مدفوعات نيجيريا، وتشير الطبيعة الإيجابية والهامة لهذا المتغير إلى أن العرض والطلب على الائتمان من قبل القطاع الخاص يؤدي إلى إنتاجية عالية ويحفز استقرار ميزان المدفوعات، ولذلك لابد من وضع سياسات نقدية مناسبة لضمان العرض والطلب على الائتمان في الاقتصاد النيجيري.
- انفتاح الاقتصاد له تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات في نيجيريا.

– يبين نموذج تصحيح الخطأ ECM إلى أن الانحراف في ميزان المدفوعات يتم تصحيحه بنسبة 48% في العام الموالي بواسطة السياسة النقدية، مما يعني أن المتغيرات النقدية تميل إلى تخفيف ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال فترة الدراسة.

7. دراسة **Edmond Alphantery (2015)**²⁰³، بعنوان *Choix Entre La Politique Monétaire Et La Manipulation Du Taux De Change Pour Rétablir Le Plein Emploi Et L'équilibre De La Balance Des Paiements* "هدف الباحث في

هذه الدراسة إلى تصحيح العجز في التجارة الخارجية لفرنسا من خلال تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي سنة 1985 وقيام الحكومة بسياسة تقييد الميزانية لإزالة التوازن الداخلي والخارجي، حيث استخدم الباحث المنهج التحليلي من خلال تحليل آثار تغيير سعر الصرف على الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات لمجموعة من الدول وتحليل الوضع الاقتصادي في فرنسا، ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعرض فرنسا لتدفقات رأس المال وبالتالي إلى فائض في ميزان المدفوعات بشكل كبير بسبب انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل.
- غياب الرقابة الصارمة على حركات ورأس المال قصير الأجل.
- شهدت فرنسا في عام 1974 عجز تجاري كبير مما دفعها إلى اتباع سياسة تقييدية.
- يتم تحقيق التوازن في الاقتصاد من خلال سياسة القروض (في سوق اليورو والدولار على وجه الخصوص) لغرض جذب رأس المال الخارجي وسد العجز التجاري عن طريق الفائض في رصيد رأس المال.
- الضغوط التضخمية تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.

8. دراسة **Proso, Timothy, Inaya, Lucky Salubi, Emma. I. Okoyec (2016)**²⁰⁴ بعنوان "

Monetary policy and balance of payments in Nigeria " حيث سعى الباحثون في هذه الدراسة إلى البحث في ما مدى فعالية السياسة النقدية المتبعة في نيجيريا على استقرار النظام الاقتصادي أو اختلاله، وأيضاً البحث في مدى كفاءة تدابير السياسة النقدية المتمثلة في مستوى العام للأسعار، سعر الصرف، سعر الفائدة،

²⁰³ Edmond Alphantery, Choix entre la politique monétaire et la manipulation du taux de change pour rétablir le plein emploi et l'équilibre de la balance des paiements, Revue économique, Vol. 25, No. 6 (Nov., 1974), pp. 1004-1027, Published by: Sciences Po University Press, 2015

²⁰⁴ Proso, Timothy, Inaya, Lucky Salubi, Prof. Emma. I. Okoyec , Monetary policy and balance of payments, 2016 electronic copy available at : <https://ssrn.com/abstract=3039479>.

احتياطي المال، والبطالة... والتي تعبر على المتغيرات الاقتصادية الكلية بغية التأثير على ميزان المدفوعات، وأيضا سعوا إلى إبراز العلاقة بين السياسة النقدية وميزان المدفوعات في نيجيريا عن طريق دراسة تأثير ميزان المدفوعات على أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وأيضا التحقق من فعالية وكفاءة العلاقة بين ميزان المدفوعات والمعروض النقدي. وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي من خلال الامام بمفاهيم شاملة حول ميزان المدفوعات والسياسة النقدية وأدواتها المختلفة، كما استخدموا المنهج القياسي باتباع طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وكذلك الانحدار المتعدد من أجل اختبار العلاقة بين ميزان المدفوعات (BOP) الذي يمثل المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في عرض النقود، سعر الصرف وسعر الفائدة، وأيضا تحليل نتائج السلاسل الزمنية خلال فترة 1980-2014 باستخدام برنامج SPSS، ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- النموذج الخطي المقدر ذو دلالة معنوية، ففي حالة ثبات جميع المتغيرات المستقلة فهذا له أثر إيجابي في رصيد ميزان المدفوعات.
- صحة النظرية الاقتصادية؛ فلقد أظهرت نتائج الدراسة على وجود علاقة إيجابية بين عرض النقود وميزان المدفوعات النيجيري خلال فترة الدراسة، فأى زيادة في وحدة عرض النقود تؤدي إلى الزيادة في رصيد ميزان المدفوعات، كما تؤكد النتائج على وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وميزان المدفوعات، وتبرهن أيضا أن معامل سعر الصرف إيجابي والذي يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.
- إن نتائج الدراسة تبين على أن 76% من التغير الذي يحصل في المتغير التابع (ميزان المدفوعات) تفسره المتغيرات المستقلة التي تتمثل في عرض النقود، سعر الفائدة، وسعر الصرف، والباقي يعود إلى عوامل عشوائية أخرى لم يتم تدرجها في النموذج، وهو ما يبرهن على أن السياسة النقدية التي تم اعتمادها في نيجيريا لها تأثير كبير على ميزان المدفوعات.

9. دراسة (2017) Mukolu, M.O, Illugbemi, A.O, Otal, J.A²⁰⁵، بعنوان " Monetary policy and its implication for balance of payment stability in Nigeria between 1986-2015"، تهدف هذه الدراسة الى تقييم السياسة النقدية وآثارها لميزان المدفوعات في نيجيريا خلال فترة 1986 - 2015 في

²⁰⁵ Mukolu, M.O, Illugbemi, A.O, Otal, J.A, Monetary policy and its implication for balance of payment stability in Nigeria between 1986-2015, Asian Journal of Economic Modelling,5(4), 2017, pp 480-492.

اطار الجهود المبذولة من قبل الدولة في تنفيذ أدوات السياسة النقدية بغية تحقيق استقرار الاقتصاد في نيجيريا، حيث استخدم الباحثون المنهج الوصفي من خلال وصف علاقة النظرية الاقتصادية بدءاً من برنامج التكيف الهيكلي وتأثيرها على ميزان المدفوعات، والمنهج القياسي لقياس علاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات النيجيري خلال فترة الدراسة باستعمال طريقة الانحدار الذاتي للباطءات الموزعة ARDL، والمنهج القياسي خلال فترة 1980-2010 باستعمال الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار الاستقرار من خلال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر، اختبار التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ ECM، اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ولقد اعتمد الباحثان في دراستهم على المتغيرات المستقلة التالية: عرض النقود، سعر الصرف، صافي التجارة، سعر الفائدة، الائتمان المصرفي للقطاع الأساسي، التضخم، أما المتغير التابع فهو يمثل بميزان المدفوعات. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- صافي التجارة والائتمان المصرفي لهما تأثير على ميزان المدفوعات في نيجيريا على المدى الطويل.
- وجود علاقة بين كل متغيرات الدراسة في الأجل القصير والمدى الطويل.
- وجود علاقة تبادلية بين عرض النقود وميزان المدفوعات النيجيري.

10. دراسة **Lange Jean (2018)** ²⁰⁶، بعنوان " Essai sur l'efficacité de la politique monétaire "، حاولت هذه الدراسة إلى تبيان إجابة النظرية النقدية على إشكالية إلى أي مدى يؤثر المال على الظروف الاقتصادية بشكل عام، حيث أجريت في ضوء التجارب التي تم إجراؤها على مدار العشرين عامًا الماضية، استخدم الباحث المنهج الوصفي بالتعمق في مفهوم الكفاءة فيما يتعلق بالسياسة النقدية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، والمنهج التحليلي للتحقيق والبحث عن الارتباط الموجود بين مقاييس السياسة النقدية وتطور معدل نمو الناتج الوطني في نيويورك، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- الطلب على النقود في المدى الطويل يعتمد على نمو الناتج القومي للسنة السابقة مما يعني ارتباط الناتج المحلي بالزمن وهو الذي يحدد الدخل.
- أي إجراء من قبل النظام المصرفي سوف يسبب فجوة بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة التوازني.
- وجود علاقة مستقرة بين المعروض النقدي وحجم الانفاق.

²⁰⁶ Lange Jean, Essai sur l'efficacité de la politique monétaire, Revue économique, volume 21, n°6, 2018, pp. 973-1005.

- تطبيق السياسة النقدية له تأثير على حجم القروض، وعلى الناتج القومي.
- تعتبر السياسة المالية مكمل ضروري للسياسة النقدية، لأنه في حالة استعمال السياسة النقدية الانكماشية وفي حالة الركود الاقتصادي يجب على الدولة اللجوء إلى السياسة الضريبية أيضا.

10. دراسة عباس كاظم جاسم الدعيمي وحسن محمد جواد الدعيمي (2019)²⁰⁷، بعنوان "استخدام أنموذج

FAVAR لقياس أثر السياسة النقدية في مؤشرات أداء كفاءة السياسة النقدية في الولايات المتحدة للمدة 1990-2017"، حيث تمحورت إشكالية الدراسة في تحديد آثار السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي عن طريق التفاوت في أدوات البنوك المركزية التي تصاغ بغية خلق آثار في الاقتصاد والذي يؤدي إلى نقل الصدمات النقدية للاقتصاد عند تنفيذ السياسة النقدية عبر قنوات السياسة النقدية المختلفة وذلك حسب تطور البلدان والأنظمة السياسية والاقتصادية، هدف الباحثان في هذه الدراسة إلى التعريف بواقع السياسة النقدية في أمريكا، وكذلك تحليل أدوات البنك المركزي ومؤشرات أداء السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2017، وتحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلة في نموذج FAVAR والمعبرة عن مؤشرات أداء كفاءة السياسة النقدية في الأجل القصير والطويل، وأيضا تقدير وقياس علاقة الارتباط والأثر بين أدوات البنك المركزي ومؤشرات أداء كفاءة السياسة النقدية لفترة الدراسة، وكذا تحليل اتجاه العلاقة السببية بينهما، ولقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي من خلال وصف واقع السياسة النقدية عن طريق تحليل الأدوات الكمية للسلطة النقدية وأيضا تحليل مؤشرات أداء كفاءة السياسة النقدية في الولايات المتحدة وبيان علاقة الارتباط والتأثير والعلاقة السببية بينهما وكذلك استخدام التحليل القياسي المتمثل في أنموذج FAVAR بالاعتماد على معادلة الانحدار والتباين و p-value واستعمال برنامج Eviews9، وتضمنت الدراسة المتغيرات المستقلة التالية: سعر إعادة الخصم، متطلبات الاحتياطي، مشتريات البنك المركزي (السياسة التوسعية) ومبيعات البنك المركزي (السياسة الانكماشية)، أما المتغيرات التابعة فهي تتمثل في مؤشرات أداء كفاءة السياسة النقدية وتنقسم إلى: سعر الفائدة بين البنوك، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سعر الفائدة طويل الأجل، معدل البطالة السنوي، إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات، ولقد خلصت الدراسة النتائج التالية:

²⁰⁷ عباس كاظم جاسم الدعيمي وحسن محمد جواد الدعيمي، استخدام أنموذج FAVAR لقياس أثر السياسة النقدية في مؤشرات أداء كفاءة السياسة النقدية في الولايات المتحدة للمدة 1990-2017، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد 29، 2019، ص ص 242-267.

- متغيرات نموذج FAVAR التابعة والتي تعبر عن مؤشرات أداء كفاءة السياسة النقدية هدفها التقاط الآثار المنتشرة على الاقتصاد الكلي للأدوات الكمية للبنك المركزي، وكذلك طبيعة العلاقات بين المتغيرات التي تمثل معا القوى الدافعة الأساسية للاقتصاد والأدوات الأشد تأثيرا.
- الصدمات النقدية تعامل كمتغيرات خارجية أي مستقلة وذلك في نظر الاقتصاد الكلي، أما التغير في مؤشرات أداء كفاءة السياسة النقدية فهي تمثل دالة الاستجابة التي تصف ردة فعل المتغيرات الداخلية وذلك عبر الزمن كالإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار العمالة وغيرها ناتجة تغير الأدوات النقدية.

11. دراسة Bosson Amedenu Senyefia , Theodore Oduro- Okhyireh, Osei-asibey

The Balance of Payments as a Monterey Phenomenon an " بعنوان " Eunice (2019)²⁰⁸ ،

“Econometric Study of Ghana's Experience ، حيث سعى الباحثون في هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على إشكالية ما إذا كان دور العرض النقدي الزائد مهماً في اختلال توازن ميزان المدفوعات في غانا، وهدفت الدراسة إلى البحث في النهج النقدي لميزان المدفوعات وتحديد محركات تعديل ميزان المدفوعات في غانا، حيث استخدموا المنهج الوصفي بإعطاء مراجعة أدبية تخص المناهج وآليات تعديل الخلل في ميزان المدفوعات، والمنهج القياسي باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL من أجل الكشف عن دور المعروض النقدي في تصحيح خلل ميزان المدفوعات باعتباره ظاهرة نقدية في غانا خلال فترة 2006-2018 ، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التي تتمثل في دراسة الاستقرارية لديكي فولر واختبار جذور الوحد لفليس بيرون، اختبار التكامل المشترك واختبار الحدود Bound، نموذج تصحيح الخطأ، تشخيص البواقى من خلال اختبار الارتباط الذاتي لـ Breusch-Godfrey ، اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل، ولقد اعتمد الباحثون في دراستهم على المتغيرات المستقلة ممثلة في سعر الصرف، صافي الائتمان المحلي، عرض النقود، معدل التضخم، وسعر الفائدة، أما المتغير التابع فتمثل في صافي الأصول الأجنبية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة وصافي الأصول الأجنبية في غانا.
- سعر الصرف وصافي الائتمان المحلي ومعدل التضخم وسعر الفائدة لها تأثير كبير على ميزان المدفوعات في الاجل الطويل.
- معمل تصحيح الخطأ بلغ حوالي 19.13 % وهو سلبى ومعنوي.

²⁰⁸Bosson Amedenu Senyefia , Theodore Oduro- Okhyireh, Osei-asibey Eunice, The Balance of Payments as a Monterey Phenomenon an Econometric Study of Ghana's Experience, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol 7, Essue 2, 2019, pp 1-11.

- المعروف النقدي له تأثير كبير على ميزان المدفوعات في المدى القصير باعتبار أهم آليات الدفع.
- تهدف السياسات النقدية إلى إدارة المعروض النقدي في الاقتصاد على المدى القصير والطويل.
- إن مضمون السياسة النقدية الذي أظهرته النتائج على أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية بحثه، حيث أنه توجد علاقات قصيرة المدى وطويلة المدى بين المتغيرات المحددة وصافي الأصول الأجنبية.
- ضرورة التعزيز والمزج بين السياسة النقدية والمالية في غانا.

المبحث الثالث: المقارنة والتمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعدما تم عرض جملة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، فسوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى النقاط الأساسية المستفادة من الدراسات السابقة، كما سيتم تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف والفجوة البحثية بين هذه الدراسات.

المطلب الأول: مميزات الدراسات السابقة

اتفقت أغلب الدراسات السابقة في النموذج المستخدم لدراسة البيانات والمعلومات التي تم جمعها والتي تتعلق بالمتغيرات التابعة والمستقلة على برنامج EVIEWS، باستثناء كل من دراسة باصور كمال 2016، دراسة دردوري لحسن 2016، Lange ، Proso, Timothy, Inaya, Lucky Salubi, Emma. I. Okoyec 2016، Jean 2018، Ounassi Hassene et Kara Rabah 2020، حيث اعتمد بعضهم على البرامج الإحصائية المتمثلة في SPSS وبرنامج XL-STAT 2010.

كل الدراسات اتفقت على المنهج المتبع بحيث غلب عليها المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي فمنها من اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي كدراسة بوشنب موسى 2015، Farid Boukkerou et Samira 2017، Djaalab ، ومنهم من استعمل فقط المنهج التحليلي كدراسة Edmond Alp 2015 handery98450، ومنهم من اعتمد فقط على المنهج القياسي كدراسة Ounassi Hassene et Kara Rabah 2020، ومنهم من اعتمد على المنهج التحليلي القياسي كدراسة Collins Boateng, Desmond Tutu Ayentimi 2013، كما اعتمدت بعض الدراسات على المنهج الوصفي القياسي كدراسة حاجي سمية ومفتاح صالح 2016 ودراسة رشا يوسف أبو شاويش، طالب عوض وراة 2021 ودراسة Imoughele Lawence Ehikioya et Ismaila Mohammed 2015، Mukolu, M.O, Illugbemi, A.O, Otal, Bosson Amedenu Senyefia and All 2019، ودراسة J.A 2017، ومنهم من اعتمد على المناهج الثلاثة كدراسة عبود عبد المجيد 2017، دراسة بن مصطفى ريم، بن

لدغم فتحي، صوار يوسف 2020 ، ودراسة عباس كاظم جاسم الدعيمي وحسن محمد جواد الدعيمي 2019 ودراسة Anthony Ilegbinosa Imoisi, Lekan Moses Olatunji, Bosco Itoro Ekpenyong 2013. ولقد اتفقت الدراسات السابقة في عينتها حول الجزائر من حيث تطبيق الدراسة على عينة زمنية تمتد لفترة زمنية معينة وأغلبها تناولت فترة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تمتد من سنة 1990 كدراسة حاجي سمية 2016، بشيشي وليد 2018، عياش الزبير عياش وبوسكي حليلة 2018، كما اتفقت معظم الدراسات السابقة على دراسة متغير تابع وحيد يتمثل في ميزان المدفوعات ماعدا دراسة عبود عبد المجيد 2017 التي اعتبرت رصيد الميزان التجاري ورصيد رأس المال ورصيد ميزان المدفوعات كمتغيرات تابعة، أما الاختلاف فكان في المتغيرات المستقلة حيث اشبهت هذه المتغيرات في بعض الدراسات السابقة كدراسة حاجي سمية 2016، دراسة بشيشي وليد 2018 ، دراسة Collins Boateng, Desmond Tutu Ayentimi ، ودراسة Imoughele Lawence ، ودراسة Ehikioya et Ismaila Mohammed.

المطلب الثاني: الاستفادة من الدراسات السابقة والفجوة البحثية.

سوف نحاول في هذا المطلب إلى تحليل ما استفدناه واستخلصناه من الدراسات السابقة وكذا تبيان الفجوة البحثية المراد إضافتها.

1/ الاستفادة من الدراسات السابقة.

لقد استفادت الدراسة الحالية بشكل كبير من الدراسات السابقة التي تم ذكرها، بحيث حاولت الامام وتوظيف قدر كبير من المعلومات من أجل الوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة المفروض دراستها، ونجد من أهم جوانب الاستفادة العلمية من الدراسات السابقة تتمثل فيما يلي:

- استوتحت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة إثراء الإطار النظري وكذا الحصول على المراجع العلمية.
- استفادت الدراسة الحالية من مناهج الدراسة وأيضا التعرف على الأساليب الإحصائية التي تناسب عملية التحليل.

كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء النموذج الهيكلي الموافق للدراسة وتحديد متغيرات المناسبة للدراسة المتمثلة في المتغيرات المستقلة الخاصة بالسياسة النقدية، والمتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات، حيث استفادت الدراسة الحالية من دراسة رشا يوسف أبو شاويش، طالب عوض وراة 2021 في

تحديد متغير الاحتياطات الأجنبية، ودراسة عاتكا عثمان العطا أحمد 2018 في تحديد متغير المستقل الذي يمثل الانفتاح التجاري، أما باقي المتغيرات فجل الدراسات السابقة قد تضمنتها.

2/ المقارنة والتمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والفجوة البحثية.

من خلال عرض مختلف الدراسات السابقة التي حاولت الالمام بموضوع دراستي والتي تناولت مواضيع السياسة النقدية وميزان المدفوعات، يمكننا القول بأن الدراسة الحالية تشابهت مع بعض الدراسات السابقة في احتوائها لمتغير أو متغيرين أو أكثر كنقاط مشتركة كدراسات حاجي سمية (2016)، عياش الزبير وبوسكي حليلة (2018)، ودراسة عبود عبد المجيد (2017)، (2016) Proso Timothy and all، ودراسة Imoughele Bosson Amedenu Senyefia and All 2015 Lawence Ehikioya et Ismaila Mohammed 2019.

وفي البلد المعني للدراسة كدراسة حاجي سمية (2016)، دراسة باصور كمال (2016)، ودراسة بشيشي وليد (2016)، كذلك فلقد تشابهت دراستي في بعض الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع واحتوائها على جزء من عينة الدراسة من حيث الفترة وبعض الأساليب القياسية كدراسة حاجي سمية (2016)، بشيشي وليد (2016) و (2018)، (2012) Robert A. Mundell، كما تشابهت مع أغلب الدراسات السابقة في استعمال المنهج الاستنباطي من خلال البدئ بتعميم الظاهر المدروسة ثم تخصيصها واسقاطها على عينة الدراسة ودراسة بلد محدد، واتفقت مع بعض الدراسات في المنهجين الاستقرائي والقياسي كدراسة مغلاوي أمينة وبلعربي عبد القادر 2017، ودراسة Collins Boateng, Desmond Tutu Ayentimi 2013، ودراسة Proso Timothy and all 2015، ودراسة Imoughele Lawence Ehikioya et Ismaila Mohammed 2015 (2015) ولقد اختلفت عنها في النقاط التالية:

ظهر جليا من خلال عرض الدراسات السابقة، حيث أن دراستين فقط احتوت على متغير الانفتاح التجاري وهي دراسة عاتكا عثمان العطا أحمد 2018، وأخرى فقط احتوت على إجمالي الاحتياطات وهي دراسة رشا يوسف أبو شاويش وطالب عوض وراود 2021، كمتغيرات مستقلة تؤثر في ميزان المدفوعات، وأغلبها لم تعالج تأثير المتغيرات على أرصدة ميزان المدفوعات المتمثلة في رصيد الميزان التجاري ورصيد حساب رأس المال، أما الدراسة الحالية فقد جمعت هذين المتغيرين بالإضافة إلى متغيرات أخرى لقياس فعالية السياسة النقدية من خلال استعمال متغيراتها كمتغيرات مستقلة بمثابة متغيرات معدلة ووسيطية تؤثر

على كل من ميزان المدفوعات وأرصده، بحيث يصبح لدينا في الدراسة الحالية ثلاثة متغيرات تابعة متمثلة في رصيد الميزان التجاري، رصيد رأس المال، رصيد ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية تأخذ متغيرين رصيد الميزان التجاري ورصيد رأس المال كمتغيرين مستقلين يؤثران على رصيد ميزان المدفوعات.

— أما فيما يخص الدراسات التطبيقية السابقة الخاصة بهذا التحليل فلقد اعتمدت على برامج السلاسل الزمنية واختباراتها المختلفة باستعمال برنامجي EViews و SPSS، ومعظم الدراسات السابقة استعملت نموذج الانحدار الذاتي VAR ونموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL، أما الدراسة الحالية فهي تعتمد على نموذج ARDL وذلك باستعمال EViews 10 من أجل قياس وتحليل النتائج، كما نجد أنه لا يوجد أي دراسة سابقة سواء عربية أو أجنبية جمعت بين كل متغيرات الدراسة الحالية وبنموذج ARDL.

خاتمة:

لقد تعددت الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها من خلال هذا الفصل، بحيث تنوعت مواضيعها، فمنها من اقتصت ببحثنا المتمثل في فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في مختلف الدول سواء في الجزائر، المتقدمة أو النامية والذي أثرينا بها ببحثنا.

ونجد أن موضوع بحثنا ارتبط بالدراسات السابقة بطريقة مباشرة وغير مباشرة بحيث اكتسبنا من خلالها أهم المعلومات الخاصة بمتغيرات ونموذج الدراسة واستفدنا من التجارب السابقة التي سهلت لنا طريق البحث.

ونجد أن كل دراسة سابقة قد توصلت إلى نتائج معينة، منها من تشابهت ومنها من اختلفت عن باقي الدراسات التي سبق التطرق لها وذلك بحسب الطريقة المستعملة والإحصائيات التي تم جمعها.

وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة اختلفت من حيث الإطار الزمني والمكاني إلا أنها تشابهت في هدف دراستها ألا وهو معرفة دور، تأثير وفعالية السياسات النقدية في تحقيق التوازن الخارجي وتصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال أهم القنوات ألا وهي سعر الفائدة، الكتلة النقدية وسعر الصرف الرسمي، وهي متغيرات احتوت عليها جل الدراسات وحتى دراستنا الحالية التي تحاول معرفة هل للسياسة النقدية الفعالية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري وذلك خلال فترة 1990-2020، وذلك بالاعتماد على المتغيرات المستقلة الأخرى المتمثلة في : الصادرات، الواردات، الانفتاح التجاري واجمالي الاحتياطات، معدل فائدة الإقراض، الميزان التجاري، حساب رأس المال، الكتلة النقدية، والمتغيرات التابعة التي تتمثل في الميزان التجاري، حساب رأس المال وميزان المدفوعات وذلك بتصميم ثلاثة نماذج رياضية تبني عليها دراستنا الحالية.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية

على ميزان المدفوعات الجزائري خلال

الفترة 1990-2020

مقدمة:

يساعد استخدام النماذج القياسية الاقتصادية بمختلف طرقها على تفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بسلوكها ومسارها مستقبلا، من خلال تصميم وبناء معادلات رياضية خطية وغير خطية، ففي هذا الفصل سنحاول قياس فعالية السياسة النقدية من خلال بعض قنواتها وأدواتها في تحقيق التوازن الخارجي، بناء على منهج المرونات والمنهج النقدي، لغرض معرفة قوة العلاقة بينهما ومدى مطابقتها للنظرية الاقتصادية، وذلك باستخدام أداة التحليل المتمثلة في برنامج ايفيوز. 10.EVIEWS.

ولقد حدد الإطار الزمني للدراسة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020، وخص الإطار المكاني ميزان المدفوعات الجزائري، من خلال عرض المتغيرات الأساسية المتمثلة في الميزان التجاري، حساب رأس المال وميزان المدفوعات، وهي متغيرات تابعة بحيث تتأثر بمتغيرات مستقلة تتمثل في الصادرات، والواردات، وسعر الصرف الرسمي، والكتلة النقدية، ومعدل الفائدة الإقراض، ومعدل الانفتاح التجاري، واجمالي الاحتياطات.

ومن أجل قياس فعالية المتغيرات المستقلة ودرجة تأثيرها على ميزان المدفوعات من كل الجوانب، قمنا بتقسيم دراستنا إلى مبحثين، وكل مبحث تميز بمطلبين، ففي المبحث الأول سيتم عرض لمسار السياسة النقدية في الجزائر بداية من فترة الإصلاحات الاقتصادية، وكذا أهم تطورات ميزان المدفوعات إلى غاية 2017، أما المبحث الثاني فلقد استعرضنا من خلاله إلى فعالية السياسة النقدية على أرصدة ميزان المدفوعات بنماذجه الثلاث المتكونة من نموذج الميزان التجاري، وحساب رأس المال وميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية وميزان المدفوعات في الجزائر

يعتبر تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق من أهم أسباب دخول تعديلات جذرية على أداء عمل القطاع المالي خلال الفترة 1989-1991، ولقد هدفت اصلاحات هذا القطاع إلى الاعتماد على قوى السوق والمنافسة، وذلك تماشيا مع الاصلاحات الاخرى وتوجهت من مجرد ناقل للأموال من الخزانة إلى المؤسسات العامة نحو نظام نشيط يقوم بدورا تعبئة الموارد وتخصيصها، ولقد تجسدت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو استخدام أدوات السياسة النقدية المبنية على اعتبارات السوق وتحرير أسعار الفائدة والتحرير التدريجي الذي يخص معاملات الحساب الجاري والرأسمالي، وأيضا اعتماد سياسة أكثر مرونة اتجاه سعر الصرف، ونجد أن نقطة تحول حدثت سنة 1990 وذلك مع صدور قانون النقد والقرض²⁰⁹، وسوف نتناول في هذا المبحث مسار السياسة النقدية في ظل الاصلاحات وتطور ميزان المدفوعات الجزائري.

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في إطارها التنظيمي والقانوني في الجزائر

من أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية، بادرت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها في بناء ورسم مستقبل الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تفعيل وسائل السياسات الاقتصادية وتحديد أهدافها النهائية بدقة وبأولوية، وذلك بعيدا عن أي خلفيات أو مصالح، وفتح النطاق الواسع أمام السلطات النقدية من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة وفي الفترات المناسبة لذلك.

ومن هنا كان لزاما على الدولة إعادة تنظيم هيكل وأداء النظام المصرفي ككل عن طريق وضع أسس مضبوطة وقواعد منصوصة قانونيا، وتنفيذ الإجراءات بصرامة تامة فيما يخص التدابير العقابية، وإعطاء السلطات النقدية في البلاد الحرية في رسم السياسة النقدية والتحكم في حجم الائتمان، وكذلك توجيهه المسار المناسب بين مختلف القطاعات من دون مفارقة أو تفضيل²¹⁰.

1- مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1986-1988

نتج عن انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق انعكاسات على السياسة النقدية، سواء من حيث أهدافها وحتى أدواتها، حيث ألزم الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي الحكومات المتعاقبة

²⁰⁹ كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر وتحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، دراس خاصة، صندوق النقد الدولي، 1998، ص 57.

²¹⁰ سنوسي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 262-263.

على وضع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، خاصة فيما يخص الإصلاح النقدي لعام 1986 ثم يليه إصلاح سنة 1988 إلى غاية الوصول لإصلاح سنة 1990 (قانون القرض والنقد).

فإصلاح الذي يخص سنة 1986 بدأ مع صدور القانون 86-12 المؤرخ في 19/08/1986، حيث تضمن هذا الإصلاح إدخال ثلاثة عناصر هامة وأساسية على النظام النقدي يمكن ذكرها فيما يلي²¹¹:

- وضع نظام بنكي على مستويين حيث تم بموجبه الفصل بين البنك المركزي كآخر ملجأ للإفراض وبين نشاطات البنوك التجارية، حيث استرجع البنك المركزي دوره كبنك للبنوك واستعاد بعضا من صلاحياته.
- استعادة مؤسسات التمويل لمهامها داخل نظام التمويل عن طريق تعبئة الادخار وتوزيع القروض، حيث أصبح بإمكان البنوك أن تستلم الودائع كيف ما كان شكلها ومدتها (هذه البنوك في المرحلة السابقة كانت تستخدم الموارد المتأتية من الادخار الميزاني)، وكانت تقوم بمنح القروض دون تحديد مدتها أو لأشكالها، كما استرجعت حق متابعة استعمال القرض واسترداده، وفي المقابل فلقد تقلص دور الخزينة في نظام التمويل.
- وضع سياسة جديدة فيما يخص مجال القرض، ويتم تنفيذها في إطار المخطط الوطني للقرض الذي يحدد الحاجيات الإجمالية للاقتصاد إلى الموارد وزيادة دور النظام البنكي في تلبيتها بشكل يقترب إلى المعايير الكلاسيكية بالمقارنة مع المرحلة السابقة.

إن قانون 1986 لم يخلو من النقائص والعيوب، حيث لم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988، فبعض الأحكام التي أتت بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، ولم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى النظام الجديد للاقتصاد، لذلك كان لابد من التكيف للقانون النقدي مع هذه القوانين بالوجه الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار جاء قانون 06/88 المعدل والمتمم للقانون 12/86؛ وعلى هذا الأساس يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي أرسى بها قانون 1988 في النقاط التالية²¹²:

- استقلالية البنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، ودعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية من أجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- يعد البنك شخصية معنوية تجارية وتخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.

²¹¹ لطرش الطاهر، تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد الممركز واقتصاد السوق نظرة تقييمية، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة للتقييم، 2013، ص ص 55-56.

²¹² ستيتو مليكة وبن بوزيان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 130.

– بإمكان المؤسسات المالية غير المصرفية أن توظف نسبة من أصولها المالية لاقتناء أسهم أو سندات التي تصدر عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطن أو خارجه.

2- السياسة النقدية في ظل إصلاح قانون النقد والقرض 10/90.

من زاوية التطور التاريخي حدد الإطار القانوني لعمليات بنك الجزائر من خلال القانون (90 - 10) المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض؛ حيث جاء هذا النظام من أجل إلغاء التعدد الذي كان يسود آنذاك مراكز السلطة النقدية في الجزائر؛ ولقد وضعت هذه السلطة في يد هيئة جديدة أطلق عليها " مجلس النقد والقرض"؛ ووقد عملت على الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية والنقدية والمالية؛ وبين دائرتي الميزانية والقرض، وقد جاء هذا النظام كمحصلة لمجموعة إصلاحات السابقة التي باشرتها السلطات من أجل الانتقال نحو اقتصاد السوق وتحرير النظام المالي من ظل القيود المفروضة عليه؛ فلقد شمل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض، وجاء بأفكار جديدة تدور حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه²¹³.

ولقد ارتكز هذا الإصلاح النقدي على مبادئ مهمة تشكل طبيعة مع النظام الاقتصادي والنقدي الذي كان في السابق بحيث تجعله يستجيب إلى هذا الأساس الأخير، وتمثل هذه المبادئ في:

- الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية؛
- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة؛
- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض؛
- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة ويتم وضعها في النظام النقدي.

لقد ترتب عن هذه المبادئ مجموعة من النتائج الحاسمة التي تؤسس للنظام النقدي الوطني الجديد، يمكن ذكر أهمها فيما يلي²¹⁴:

- استقلالية القرار الذي يخص التمويل عن القرارات الحقيقية التي تتعلق بحقل الاستثمار والإنتاج والتوزيع؛
- استقلال القرار النقدي عن القرارات الاقتصادية الأخرى (العينية)، وهو الذي يجعل السياسة النقدية تستعيد دورها كوسيلة من ضمن وسائل الضبط الاقتصادي ويهيئ الظروف من أجل أن تلعب هذا الدور بشكل فعال؛

²¹³ شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014م. دراسة

تحليلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018، ص 143

²¹⁴ لطرش الطاهر مرجع سبق ذكره، ص ص 56-57.

- استعادة البنوك لوظائفها التقليدية فيما يخص مجال منح القرض الذي لم يعد يتم بل يقوم على أساس علاقات تعاقدية لا تميز بين المؤسسات حسب وضعها القانوني (مؤسسات عمومية ومؤسسات خاصة).
- إعادة الاعتبار للبنك المركزي في قمة هرم النظام النقدي وتراجع دور الخزينة في مجال التمويل، وهو ما يدفع مبدئيا إلى الحد من الآثار السلبية التي تحصل على التوازنات النقدية والاقتصادية الكلية بشكل عام، والتي تنتج عن المالية العمومية.

3- أهم الاصلاحات بعد قانون النقد والقرض

من أجل تسهيل عمليات الخصخصة التي باشرتها الحكومة، واستحداث أساليب وطرق جديدة لتعبئة المدخرات فلقد تم إصدار المرسوم التشريعي 10-93 الذي يتعلق بإنشاء سوق للأوراق المالية، ليتحقق ذلك في سنة 1998، حيث قامت شركة سوناطراك بإصدار سندات في بورصة الجزائر، والتي عرفت انضمام شركات أخرى مثل رياض سطيف، وفندق الأوراسي، وشركة صيدال²¹⁵.

وفي نهاية 2001 أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتشكل من 26 بنك ومؤسسة مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من مجلس النقد والقرض، إضافة إلى بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والموصلات، وعلى الرغم من أن البنوك العمومية الوطنية الستة بقيت تهيمن على النظام بحيث يتجمع لديها ما يقارب 90% من الموارد وتمنح 95% من القروض إلا أن البنوك الخاصة في الجزائر برهنت وجودها وسرعان ما احتلت موقعها في تمويل الاقتصاد الوطني.

فالتطور والتحسين الذي شهده النظام المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض لم يكن ليمنع تحبط هذا النظام في مشاكل واختلالات والتي نجمت عنها خسائر مالية فادحة أثقلت كاهل الخزينة العمومية والتي نتجت بالخصوص عن الاختلالات المالية المختلفة التي كان سببها البنوك الخاصة ابتداء من سنة 2003 والتي تجاوزت أكثر من 3 ملايين دولار ابتداء من 1995، والتي يرجعها الاقتصاديون إلى عدم احترام البنوك الخاصة القواعد الاحترازية التي اقرتها لجنة بازل المصرفية، والتي نصت عليها النصوص في إطار قانون النقد والقرض والتي حددتها التعليمات: 94/74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994.

ويعتبر الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، نص تشريعي حيث يعكس بصدق أهمية المكانة التي لا بد أن يكون عليها النظام المصرفي، حيث دعم أهم الافكار والأسس التي تجسدت في القانون

²¹⁵ عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2012، ص 233.

10/90، مع الاحتفاظ ببعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/01، والتي تمثلت في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 11/03 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، تم توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة (62) الفقرة "ج" بتحديد السياسة النقدية والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والقرضية، ويحدد استعمال النقد ووضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى مخاطر الاختلال.

وفي هذا السياق يمكن القول بأن الأمر 11/03 حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة، حيث منح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها مع الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة في المقابل السلطة المضادة التي تستطيع من خلالها أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يخص السياسة النقدية²¹⁶.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري بعد 1990

إن التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم والتي تقف على حرية التبادل التجاري وازالة كافة العراقيل والقيود التجارية والانفتاح الاقتصادي التي تهدف إلى تحرير التجارة الدولية مع كل دول العاللي بدون قيد أو شرط، حيث أنه أصبح واضحا أن سياسة تنمية الصادرات وتنويعها هي من أهم البدائل المناسبة من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وكذلك تطوير الاقتصاد الوطني، ولقد أيد معظم المفكرين الاقتصاديين أهمية سياسة تنمية الصادرات لأجل دفع التنمية الاقتصادية للبلد²¹⁷.

وفيما يلي سنوضح أهم تطورات التي شهدتها ميزان المدفوعات الجزائري بعد سنة 1990.

1- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990 - 1994

إن تراجع أسعار النفط العالمية في منتصف ثمانينيات القرن الماضي أدى إلى ثقل ديون الدولة التي بلغت حوالي 23.8 مليار دولار في عام 1989، حيث أصبحت الجزائر تعاني تفاقما في عجز الحساب الجاري وميزان

²¹⁶ لبقبق ليلي أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، - <https://manifest.univ-ouargla.dz/archives/facult%C3%A9-des-sciences-economiques,-des-sciences-commerciales-et-des-sciences-de-gestion-fsescsg>

جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، ص ص 16 - 17 (بتصرف) ، تاريخ الاطلاع 2021/01/10.

²¹⁷ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 186.

المدفوعات²¹⁸، فبحلول سنة 1990 عرفت الصادرات زيادة بحوالي 36 %، عن سنة 1989 وذلك بسبب انتعاش أسعار البترول مرة أخرى، ثم عاودت الانخفاض في 1991 واستمرت في الانخفاض حتى سنة 1993، وفي المقابل استقرت الواردات عند 7 مليار دولار بالرغم من تشديد القيود على النقد الأجنبي.

ولقد عرف الحساب الجاري فائضا سنة 1991 قدر بـ 6 % من الناتج المحلي الإجمالي، أي حوالي 2.367 مليار دولار حيث استقر عند هذا الفائض خلال فترة 1992-1993 بالرغم من انخفاض رصيد الميزان التجاري بـ 41 % و 55,8 % في سنتي 1992 و 1993 مقارنة بسنة 1991، ويعود السبب ذلك التراجع إلى تدفق هام للتحويلات بدون مقابل التي قامت بتغطية جزءا هاما من عجز ميزان السلع والخدمات، حيث انتقلت من 0,216 مليار دولار سنة 1991 إلى 1,390 مليار دولار في سنة 1992 و 1,490 مليار دولار في سنة 1993، ولكن في المقابل تعد الجزائر من الدول المثقلة بالدين حيث نجد أن نسبة الدين الخارجي بلغت 82 % من الصادرات الإجمالية سنة 1993 نتيجة التحول إلى نوع جديد من القروض قصيرة الأجل. أما فيما يخص حساب رأس المال فلقد عرف عجزا دائما خلال هذه الفترة خاصة مع عدم استكمال برنامج الإصلاح في سنة 1991، بعكس الحساب الكلي الذي عرف رصيد موجب في سنتي 1991 و 1992 والذي يعني استقرار نوعي تميزت به بداية التسعينات²¹⁹.

ولقد شهدت سنتي 1993 و 1992 حقبة أخرى في مسار الإصلاح، والتي يمكن تسميتها بحقبة التردد والتراجع، حيث أن هذا المسار طابعه التردد والارتخاء في السياسة الاقتصادية، بسبب ظهور الاختلالات الاقتصادية مرة ثانية، ولهذا تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي وزادت الاختلالات بالرغم من أن استراتيجية البلاد كانت هدفها الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي بلغ 30 % من حصيلة الصادرات، بالإضافة إلى الاستهلاك الحكومي الذي ارتفع بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي، وارتفع الاستثمار الحكومي إلى 6 % في عام 1994. وبسبب ذلك، انخفضت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي إلى أكثر من 10 % من الناتج المحلي. أما فيما يخص الاختلالات المالية، فلقد عرفت الميزانية العامة عجزا قدره 10 % في سنة 1993 نتيجة عدم تعديل سعر الصرف، ولقد شهدت نهاية سنة 1993 ما يلي²²⁰:

²¹⁸ طاهر كنعان وحازم رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1، 2016.

²¹⁹ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2004-2005، ص 135.

²²⁰ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مجموعة مؤلفين، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، 2017، بدون صفحة.

- انخفاض الصادرات من المحروقات نحو 1.0994 مليار دولار، وهذا نتيجة تراجع أسعار المحروقات من 19.93 دولارا للبرميل في سنة 1994 إلى 14.19 دولارا للبرميل في سنة 1993.
- انخفاض الصادرات خارج المحروقات بحوالي 1.7 مليون دولار مقارنة بسنة 1992، حين كانت قيمتها 9.531 مليون دولار.
- تراجع الواردات من مدخلات الإنتاج بحوالي 8.20 % من 3.042 مليارات دولار في سنة 1992 إلى 2.409 مليارات دولار في سنة 1993، حيث انعكس ذلك في حالة الركود الاقتصادي وتراجع الناتج المحلي الخام بـ 2.9 % عن مستواه في سنة 1992.
- عجز في ميزان المدفوعات قدر بـ 8.38 مليون دولار بعد أن سجل فائضا قدره 526 مليون دولار في سنة 1991 و 5.67 مليون دولار في سنة 1992، حيث تم تمويل هذا العجز باستهلاك احتياطات الصرف، ولقد سجل حساب رأس المال رصيد سالب بلغ حوالي 7.836 مليون دولار.

2- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 1995-2002

دخل ميزان حساب رأس المال مرحلة من التفاقم سنتي 1994-1995 وشهد نوعا من التحسن في السنوات اللاحقة، ويرجع هذا التحسن إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، حيث كان هذا التحسن محسوسا بمقدار 0.74 مليار دولار ما بين 1995 و 1996 و 1.01 مليار دولار خلال فترة (1996-1997)، ليتعزز أكثر عام 1998 بحوالي 1.93 مليار دولار، وفي سنة 1999 فلقد سجل ميزان حساب رأس المال زيادة التدفقات باتجاه الخارج بمقدار 2.44 مليار دولار أمريكي²²¹.

ويلاحظ في هذه الفترة بعد 1995، الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية ماعدا سنة 1998 ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الذي بلغ 21.7، 19.5، 12.9، 17.9 دولار للبرميل للسنوات 1996، 1997، 1998، 1999 على التوالي، مما جعل حصيلة الصادرات النفطية سنة 1997 تصل إلى ما يقارب 14 مليار دولار. وعلى الرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا بسبب هيكل الاقتصاد الجزائري وصعوبة اقتحامه للأسواق الخارجية، ولهذا فإن حصيلة الصادرات بقيت متوقفة على أسعار البترول، ونظرا لانخفاض أسعار النفط سنة 1998 إلى 12.94 دولار للبرميل قد تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.14 مليار دولار، ولقد عرفت هذه الفترة تراجعا في الواردات نتيجة تخفيض الدينار الجزائري،

²²¹ رحومني سيد أحمد، تطور حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1988-2007، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية / المركز الجامعي لتانغست - الجزائر، ولاية أدرار، معهد الحقوق: مجلة الاجتهاد سداسية محكمة/ع 04، جانفي 2012، ص 309.

والذي انعكس في صورة ارتفاع في الأسعار الداخلية للواردات، مما نتج عنه تراجع الطلب عنها، وعزز اتجاه هذا الانخفاض هبوط الطلب على بعض المنتجات الصناعية بسبب حل بعض المؤسسات العمومية، وفرض قيود على تمويل المؤسسات الأخرى باعتبار أن البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملًا تجاريًا.

ولقد كان لهذه الظروف أثرا إيجابيا على الميزان التجاري حيث انتقل الفائض فيه من 0.16 مليار دولار سنة 1995 إلى 5.69 مليار سنة 1997 وبقي رصيده سنة 1998 متأثرا بانخفاض الصادرات حيث تراجع الفائض فيها إلى 1.51 مليار دولار، وبعد سنة 1998 سجل رصيد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا²²².

وفي سنتي 1999 و2000 فإن الاتجاه العام لرصيد الميزان التجاري هو الارتفاع، ولقد سجلت سنة 2001 و2002 تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية نتيجة لتراجع الصادرات النفطية بسبب انخفاض سعر برمبل النفط، والذي انعكس على الميزان التجاري²²³.

وعلى الرغم من هذه النتائج فإن الإصلاحات لم تستطع تغيير بنية الاقتصاد الجزائري الذي لم يستطع التخلص من هيمنة قطاع المحروقات عليه على مستوى بنية الناتج المحلي الخام، وهو الذي انعكس على وضعية ميزان المدفوعات والتي بقيت رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية²²⁴.

3- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 2003-2017

لقد حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6,8% واحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار، وفي المقابل نجد أن ديون الجزائر الخارجية انخفضت من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، وتقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003²²⁵.

ويلاحظ تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000 بسبب التحسن في أسعار البترول، والذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21,06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77,19 مليار دولار سنة 2008، وفي سنة 2009 وبالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، والذي يرجع إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73% مقارنة بسنة 2008، والذي يمثل بصفته القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، فإن رصيد ميزان المدفوعات تفهقر إلى 3.86 مليار دولار مقارنة بـ 36.99 مليار دولار في 2008، وتفسر وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما، نتائج تسيير وتنظيم حذر أمام محيط دولي

²²² رحومني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 301-302.

²²³ حاجي سمية، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 253.

²²⁴ جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث - عدد 11، 2012 ص 231

²²⁵ حاجي سمية، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 254.

لا يزال مريبا. أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فبالرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها بقي ضعيفا، والتي بلغت 1,40 مليار دولار في أحسن الأحوال وذلك خلال سنة 2008، وهذا يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي الذي يخص الحقل الإنتاجي خارج المحروقات. وقد توسع العجز في حساب رأس المال والعمليات المالية منذ سنة 2002 إلى أن وصل إلى 11,22 مليار دولار في سنة 2006 إثر التسديدات المسبقة للدين الخارجي التي قدرت حوالي 10,93 مليار دولار في نفس السنة، ونجد أن التوسع في الاستثمارات الأجنبية يتسم بالاستمرار منذ 2004 سنة، حيث أن قيمة هذه الاستثمارات في سنة 2006 تمثل ثلاث مرات المبلغ المسجل في سنة 2003، وهذا يدل على مدى جاذبية السوق الجزائرية للمستثمرين الأجانب²²⁶.

كما عرف الميزان الجاري زيادة تصاعدية بدءا من سنة 2004 إلى غاية سنة 2012، ماعدا سنة 2009 فنجد أنه سجل انخفاضاً من 30.45 مليار دولار سنة 2008 إلى 410 مليون دولار، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم عاود الارتفاع حيث وصل إلى قيمة 12.30 مليار دولار في نهاية سنة 2012. وفيما يخص حساب رأس المال فإنه اتسم بأرصدة سالبة ما عدا الفترة 2008-2012 وهذا بسبب ارتباط رصيده برصيد رؤوس الأموال الرسمية الصافية، وكذلك من جراء عملية سداد الديون الخارجية ابتداء من سنة 2004²²⁷.

كما سجل حساب رأس المال رصيد موجب خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2012 والذي ساهم في الحفاظ على الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الذي شهد تراجع نتيجة التآكل الواضح في فائض الحساب الجاري بسبب تراجع أسعار النفط في ظل الأزمة المالية العالمية²²⁸.

وفي سنة 2014، فلقد سجل الرصيد الخارجي الجزائري عجز قدر بـ 470 مليار دولار خلال الثلاثي الأول للسنة، والذي قابله فائض قدر بـ 1,13 مليار دولار في نفس الفترة للسنة الماضية، ولقد شهد الميزان التجاري الجزائري تراجع خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2014 ليستقر في حدود 1,84 مليار دولار مقابل 3,78 مليار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2013²²⁹.

²²⁶ جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 232 (بتصرف).

²²⁷ باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي (بالإشارة لحالة الجزائر للفترة 2000-2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة- جامعة يحيى فارس- المدينة، العدد 06 / جوان 2016، ص 73.

²²⁸ باصور كمال، مرجع سبق ذكره، ص 74 (بتصرف).

²²⁹ حاجي سمية، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 254.

ولقد دفع التراجع الحاد في أسعار البترول في سنة 2015، بنسبة 47,1 ٪، إلى عجوزات في الحساب الجاري وكذلك في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات حوالي 27,3 مليار دولار و 27,5 مليار دولار، على التوالي. وفي سنة 2016، فلقد أدّى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بنسبة 15,2 ٪ إلى هبوط الصادرات من المحروقات بنسبة 15,6 ٪. بينما سمح تراجع الواردات من السلع بنسبة 6.1 ٪ من الحد من تقلص العجز في الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى حوالي 26 مليار²³⁰.

ودفع الانتعاش في أسعار البترول في 2017، بعد سنتين من الانزلاق، المتواصل إلى زيادة في قيمة الصادرات من المحروقات مقارنة بسنة 2016 بواقع 18.9 ٪. 231، وارتفعت الواردات في 2017 بنسبة 2.7 ٪. 2.1 ٪ على التوالي بالمقارنة مع سنة 2016، وهو ما يدل على تطور مختلف المجموعات من المنتجات المستوردة ونمط التنظيم الحالي للاقتصاد الوطني. وكنتيجة لارتفاع الصادرات والتراجع الطفيف في الواردات، قد تقلص العجز التجاري بمقدار 5.96 مليار دولار، حيث انتقل من 20.12 مليار دولار سنة 2016 إلى 14.17 سنة 2017. كما سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزه الرابع على التوالي بعد أن عرف من فائضا لأكثر من خمسة عشر سنة، ولقد تقلص هذا العجز بشكل واسع في 2017 حيث بلغ 21.85 مليار دولار مقابل 26.22 مليار دولار في 2016²³².

²³⁰ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 49.

²³¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 41

²³² بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 44 (بتصرف).

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتحديد فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي للجزائر خلال 1990-2020.

يتطلب المنهج العلمي للدراسات القياسية تبيان وإبراز الخطوات والأدوات التي تم استخدامها، وكذا جمع البيانات وتبويبها مع تحديد الإطار المكاني والبعد الزمني، وعلى هذا الأساس فإن هذا المبحث سوف يكون عبارة عن مدخل وتمهيد للدراسة القياسية بإعطاء مفاهيم خاصة بنموذج الدراسة وأهم الخطوات التي سوف نتبعها في الدراسة القياسية.

المطلب الأول: التصميم المنهجي للدراسة القياسية.

تبنى الدراسة القياسية على تصميم منهجي يتكون من عدة مراحل قياسية باستخدام أساليب إحصائية بغية الوصول إلى أفضل النتائج، من خلال عدة برامج والتي نجد من أهمها برنامج EViews 10 وذلك للحصول على نتائج جد دقيقة يمكننا من خلالها تحليل الظاهرة الاقتصادية المدروسة.

إن إجراء اختبارات التكامل المشترك كاختبار (1987) Engle and Granger، (1988) Johansen و (1990) Johansen and Juselius أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وفي الحالات التي تكون فيها المتغيرات متكاملة بدرجات مختلفة أي $I(0)$ و $I(1)$ فلا يمكن إجراؤها، لذلك، ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Model , ARDL) كأفضل بديل لأنه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس التكامل، ويعد نموذج جد دقيق في حالة العينات الصغيرة²³³، فهو يتميز بعدة مزايا نذكر من أهمها:

- يساعد استخدامه على تقدير مكونات الأمدن الطويل والقصير معا في نفس الوقت²³⁴.
- يبنى قرار التكامل المشترك على اختبار الحدود الذي يقيس عدم وجود تكامل مشترك والتي تفرضها الفرضية العدمية، وكذا مقابل وجود تكامل مشترك التي تفرضها الفرضية البديلة، حيث نجد أن قرار الفصل

²³³ صوان أسماء، فعالية السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام (ardl) خلال الفترة (1990-2018) ، مجلة المالية والأسواق، المجلد 6، العدد2، 2019، ص339.

²³⁴ بن جدو سامي، لهيبات أحمد، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر (1990-2014) اختبار للعلاقة في إطار التكامل المشترك ونماذج ARDL، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 16، 2017، ص41.

في ذلك يكون عن طريق مقارنة القيمة الإحصائية F المحسوبة مع الحدود العليا أو الدنيا للقيم الحرج الجدولية الخاصة ب Pesaran et al. (2001) أو الخاصة ب Narayan (2005).²³⁵

— من أهم خصائص ARDL كذلك أنه يمكنه إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي والمتغيرات المخدوفة²³⁶ ومن أجل تطبيق هذه المنهجية سوف نقوم بإجراء الخطوات التالية:

المرحلة الأولى: القيام بالاختبارات القبلية والمتمثلة في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للظاهرة المدروسة أي اختبار جذر الوحدة، ويمكن الكشف عن جذر الوحدة عبر اختبار عدة اختبارات كاختبار ديكي فولر، اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller، اختبار فيليبس بيرون Philips perron... وغيرها من الاختبارات من خلال اختبار الفرضية التي يمكن صياغتها ب: "السلسلة لا تحتوي جذر وحدة" وهي التي تختبر بالفروض التالية، حول وجود جذر وحدة في السلسلة، وذلك في الحالات الثلاثة التالية كل منها على حدا²³⁷:

- إمكانية احتواء السلسلة على جذر وحدة مع الثابت.
- إمكانية احتواء السلسلة على جذر وحدة مع ثابت واتجاه عام.
- إمكانية احتواء السلسلة على جذر وحدة بدون ثابت وبدون اتجاه عام

المرحلة الثانية: اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود)

ويتم من خلال تحديد أولا درجة الابطاء ثم اختبار الحدود أي اختبار التكامل المشترك لنموذج ARDL وذلك بمقارنة القيمة الإحصائية F المحسوبة مع الحدود العليا أو الدنيا للقيم الحرج الجدولية، ثم نقوم بتحليل كل من العلاقتين الطويلة وقصيرة الأجلين لنماذج الدراسة.

المرحلة الثالثة: تشخيص سلسلة بواقي النموذج

ويتم ذلك من خلال عدة اختبارات احصائية خاصة بسلسلة البواقي والتي نجد من أهمها:

- المقارنة بين القيم الفعلية والتقديرية للبواقي، دراسة استقرارية البواقي، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

²³⁵ جلولي نسيم، مقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد التطبيقات القياس الاقتصادي (دراسة تطبيقية على برمجية (EViews V.10)، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات الاقتصاد القياسي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 14 نوفمبر، 2019.

²³⁶ IFA, A., & GUETAT, I. (2018), Does public expenditure on education Promote tunisian and Moroccan GDP per capita ? ARDL approach, The journal of finance and data science, 234–246, p.237.

²³⁷ جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996–2016)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم تجارية، جامعة قلمة، 2019، ص 153.

● اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار Breusch-Godfrey) من خلال اختبار LM، اختبار مشكلة عدم ثبات التباين ARCH وWHITE، بالإضافة إلى إجراء اختبار استقرار الهيكل للنموذج والمتمثل في اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM اختبار المربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUM SQ وثبات النموذج.

المرحلة الرابعة: حيث في هذه المرحلة نقوم بدراسة صلاحية النموذج المقدر لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال اختبار القوة التفسيرية والمعنوية الكلية، وكذلك التحليل الاقتصادي للنموذج.

المطلب الثاني: قياس فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر

منهجية هذه الدراسة تعتمد على بيانات سنوية تغطي الفترة 1990 إلى 2020 أي 31 مشاهدة، والتي تم الحصول عليها من معطيات البنك الدولي، وكذا تحليل النتائج ومناقشتها باستعمال برنامج EVIEWS 10.

1-تقدير نماذج الدراسة:

سوف نستخدم في دراستنا على تقنية الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) والتي تعطي بالصياغة الرياضية على شكل معادلات في صورة دالة خطية لقيمتها الماضية وقيم المتغيرات الأخرى، حيث تعطي كل منها تفسيرات من أجل دراسة الظواهر الاقتصادية، وسوف نستخدم ميزان المدفوعات BP، الميزان التجاري BC، رصيد حساب رأس المال BCA كمتغيرات تابعة في كل نموذج على حدا.

يتم اعتماد ثلاث نماذج لدراسة الظواهر الاقتصادية في الجزائر، حيث نقوم بدراسة النموذج الأول باختبار فعالية كل من الصادرات X، الواردات M وسعر الصرف الرسمي TCH كمتغيرات مفسرة (مستقلة) تؤثر في الميزان التجاري والتي يمكن كتابتها كما يلي:

$$BC = f(X M TCH)$$

النموذج الثاني من خلال معرفة أثر سعر الصرف الرسمي TCH واجمالي الاحتياطات PRT كمتغيرات مفسرة لتغيرات حساب رأس المال، حيث يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$BCA = f(TCH PRT)$$

أما النموذج الثالث من خلال معرفة فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي باعتماد معدل فائدة الاقراض TIP، سعر الصرف TCH، الكتلة النقدية MM، الانفتاح التجاري T، اجمالي الاحتياطات PRT، الميزان التجاري BC، حساب رأس المال BCA كمتغيرات مستقلة تؤثر في ميزان المدفوعات الجزائري، ويمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$BP = f(BC, BCA, MM, TCH, T, TIP, PRT)$$

وسوف نقوم بإدخال اللوغاريتم أو الخوارزمية على جميع قيم السلاسل الزمنية من أجل تحويل التغيرات (القيم) إلى النسب المئوية (المرونات) بدلا من التغيرات بالوحدة، وتجانس البيانات بتقليص الفجوة بين القيم الكبيرة والقيم الصغيرة جدا، والحل المعمول به في حالة وجود القيم السالبة هو إضافة عدد موجب (k) لكل قيم السلسلة حتى تصبح معرفة لدالة اللوغاريتم:

$$LOGY = LOG(Yi + K)$$

حيث k: تمثل قيمة ثابتة وهي: $1 - (-\min y)^{238}$

2- قياس فعالية السياسة النقدية على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة 1990-2020

سوف نقوم بمقاربات تصحيح ميزان التجاري بناء على منهج المرونات، وذلك من خلال الاساليب الاحصائية والقياسية.

2-1. مناقشة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة الخاصة بنموذج الميزان التجاري

تتمثل المتغيرات الخاصة بهذا النموذج فيما يلي:

المتغير التابع ويتمثل في لوغاريتم الميزان التجاري ويرمز له ب LOGBC

أما المتغيرات المستقلة فهي تتمثل فيما يلي:

لوغاريتم الصادرات ويرمز لها ب LOGX

لوغاريتم الواردات ويرمز لها ب LOGM

لوغاريتم سعر الصرف الرسمي ويرمز له ب LOGTCH

ويمكن كتابة المعادلة كما يلي:

$$LOGBC = f(LOGX, LOGM, LOGTCH)$$

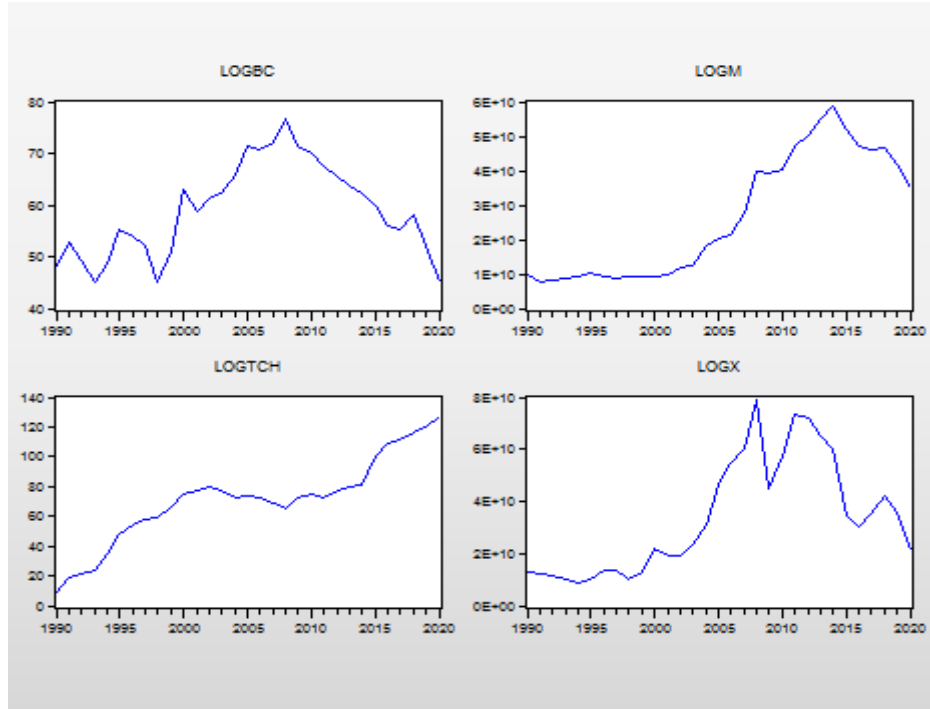
2-1-1. المناقشة البيانية

سيتم في هذه المرحلة التحليل البياني لكل من المتغيرات المتمثلة في الميزان التجاري، سعر الصرف الرسمي، الصادرات، والواردات وهي عبارة عن بيانات سنوية تم الحصول عليها من البنك العالمي وهي تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020.

²³⁸ إبراهيم خويلد، التحويل اللوغاريتمي للمتغيرات ماله وما عليه، بتاريخ 2019/07/23، تاريخ التنصح 2021/10/05 على الموقع:

<https://sites.google.com/site/khouiledibrahim/posts/althwylallwgharytmyllmtyatmalhwmalhyh>

الشكل رقم (3-1) المناقشة البيانية لمتغيرات نموذج الميزان التجاري



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات 10 EViews

- **الميزان التجاري:** يتضح من البيان أن الميزان التجاري شهد تدبب بين الارتفاع والانخفاض ولكن بنسب ضئيلة، وذلك انطلاقاً من سنة 1990 إلى غاية سنة 2001، ثم عرف فيما بعدها ارتفاع مستمر أين بلغ أعلى ذروة سنة 2009، ثم عرف فيما بعد انخفاض مفاجئ، وذلك نتيجة الأزمات المتكررة منها أثر الأزمة المالية العالمية، انخفاض أسعار المحروقات باعتباره المورد والريع الأساسي للجزائر سنة 2014، ليعاود الارتفاع سنة 2017، ثم رجع نحو الانخفاض إلى غاية سنة 2020 بسبب أزمة كوفيد 19 وما نتج عنها من تجميد كل القطاعات، وقف الصادرات، ارتفاع الواردات الخاصة بالقطاع الصحي (الأدوية والكمادات)، وهذا ما يفسر على أن السلسلة غير مستقرة وهي تحتوي على جذور الوحدة.
- **الصادرات:** يلاحظ من خلال الرسم البياني أن تطور الصادرات يتبع سلوكاً تصاعدياً انطلاقاً من سنة 1990 إلى غاية سنة 2008 حيث بلغ أعلى ذروة، ليشهد فيما بعد انخفاضاً متذبذباً بسبب الأزمة العالمية لسنة 2008، ثم ارتفع بعدها لينخفض مجدداً سنتي 2013 و2014 نتيجة أزمة البترول التي شهدتها الجزائر سنة 2014 على غرار أن البترول يمثل 98% من صادراتها، وهذا ما يوحي أن السلسلة تحتوي على مركبة الاتجاه العام وهي غير مستقرة عبر الزمن.

● **الواردات:** يتضح من الشكل البياني أن الواردات الجزائرية أخذت شكلا تصاعديا مستمرا بمرور الزمن إلى أن بلغت أعلى ارتفاع سنة 2014 وذلك راجع الى ارتفاع الاستهلاك بسبب انجذاب أذواق السكان نحو الطلب الخارجي، وكذا ارتفاع المداخل نتيجة تحسن عائدات الصادرات، ثم عرفت بعدها انخفاضا مستمرا إلى غاية سنة 2020، ويفسر هذا من الناحية الاقتصادية على أثر انخفاض قيمة الدينار الجزائري مما يجعل أسعار الواردات أعلى بالمقارنة مع المنتوجات المحلية.

● **سعر الصرف الرسمي:** يتبين لنا من خلال البيان أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري أخذ منحى تصاعدي ابتداء من سنة 1990 إلى غاية سنة 2002، ثم انخفض فيما بعد إلى غاية سنة 2008، ثم شهد ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2020، ويفسر هذا الارتفاع من الناحية الاقتصادية على الانخفاض المستمر لقيمة العملة المحلية في الأسواق العالمية مقارنة بالعملات الأخرى، مما يفسر على أن السلسلة غير مستقرة وتحتوي على مركبة الاتجاه العام.

2-1-2. الاختبارات القبلية

تعتمد الاختبارات القبلية الخاصة بالدراسة القياسية لأي نموذج في اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أي اختبار الكشف عن جذر الوحدة، ومن ثم تحديد درجات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج.

● دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

نقوم بالكشف عن اختبار جذور الوحدة الخاص باختبار الاستقرار وذلك بالاعتماد على ديكي فولر المتطور باعتباره من أشهر المقاييس، ولغرض القيام باختبار الاستقرار لابد من الأخذ بعين الاعتبار الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية H_0 : السلسلة غير مستقرة وهذا يعني أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة.

الفرضية البديلة H_1 : السلسلة مستقرة وهذا يعني أن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة.

والجدول التالي يبين نتائج دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النموذج الأول.

الجدول رقم (3-1): اختبار جذور الوحدة لديكي فولر المطور

الفرق الأول				المستوى			المتغيرات
درجة التكامل	بدون اتجاه	اتجاه عام وقاطع	ثابت	بدون اتجاه	اتجاه عام وقاطع	ثابت	
	عام وقاطع	الاحتمال	الاحتمال	عام وقاطع	الاحتمال	الاحتمال	
I (1)	0.0000	0.0019	0.0008	0.5698	0.9834	0.6602	LOGBC
I (0)	0.0047	0.1530	0.0492	0.5957	0.0084	0.0119	LOGM
I (1)	0.0035	0.0318	0.0059	0.9989	0.0702	0.7509	LOGTCH
I (0)	0.0000	0.0009	0.0002	0.4201	0.9180	0.5340	LOGX

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات 10 EViews

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن سلاسل متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى عند مختلف المستويات 1%، 5% و 10% ما عدا الواردات فهي تستقر عند مستوى 5% في حالة الثابت وعند 1% في حالة اتجاه عام وقاطع وغير مستقرة بدون اتجاه عام وقاطع، ويستقر سعر الصرف الرسمي في المستوى عند 10% في حالة اتجاه عام وقاطع، بينما تستقر باقي المتغيرات بعد إجراء عليها الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%، مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. (انظر الملحق رقم 01، ص 180).

• اختيار النموذج الأمثل:

الجدول رقم (3-2): النموذج العام للميزان التجاري

Included observations: 28 after adjustments
 Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOGM LOGX LOGTCH
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 125
 Selected Model: ARDL(1, 3, 1, 1)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGBC(-1)	0.799206	0.152706	5.233614	0.0001
LOGM	9.58E-10	3.36E-10	2.851037	0.0106
LOGM(-1)	-4.79E-10	4.40E-10	-1.088931	0.2905
LOGM(-2)	-2.27E-10	2.83E-10	-0.804908	0.4314
LOGM(-3)	-3.46E-10	2.05E-10	-1.684950	0.1093
LOGX	2.35E-10	8.43E-11	2.788272	0.0121
LOGX(-1)	-3.02E-10	9.67E-11	-3.125283	0.0058
LOGTCH	0.753926	0.168616	4.471259	0.0003
LOGTCH(-1)	-0.609865	0.157181	-3.880018	0.0011
C	1.426119	7.732720	0.184427	0.8557

R-squared	0.947196	Mean dependent var	59.92931
Adjusted R-squared	0.920794	S.D. dependent var	8.924543
S.E. of regression	2.511690	Akaike info criterion	4.952241
Sum squared resid	113.5545	Schwarz criterion	5.428029
Log likelihood	-59.33138	Hannan-Quinn criter.	5.097694
F-statistic	35.87575	Durbin-Watson stat	1.957462
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات 10 EViews

من أجل اختيار النموذج الأمثل اعتمدنا على معيار المعلوماتية AIC حيث حددت فترة الابطاء واحدة كحد الأعلى، وقد اختير النموذج (1.3.1.1) ARDL كأحسن نموذج والذي تم اختياره من 125 نموذج قد تم تقييمه.

2-2. تقدير النموذج الأول.

2-2-1. التقدير الرياضي للعلاقة:

يمكن كتابة النموذج العام المقدر للميزان التجاري في شكل دالة خطية على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} LOGBC = & C(1) * LOGBC(-1) + C(2) * LOGM + C(3) \\ & * LOGM(-1) + C(4) * LOGM(-2) + C(5) * LOGM(-3) \\ & + C(6) * LOGX + C(7) * LOGX(-1) + C(8) * LOGTCH \\ & + C(9) * LOGTCH(-1) + C(10). \end{aligned}$$

حيث أن:

(10) C: تمثل المتغير الثابت.

(8) C, (6) C, (2) C تمثل مقدرات المتغيرات المستقلة.

(1) C: وهي تمثل مقدرة المتغير التابع عند الابطاء الأول.

وعند تعويض المعاملات بقيمتها المقدرة تكتب المعادلة على النحو التالي:

$$\begin{aligned} LOGBC = & 0.799205767879 * LOGBC(-1) + 9.57529790583e \\ & - 10 * LOGM - 4.7899003952e - 10 * LOGM(-1) \\ & - 2.2746398598e - 10 * LOGM(-2) \\ & - 3.46041143902e - 10 * LOGM(-3) \\ & + 2.35056041012e - 10 * LOGX - 3.02138869776e \\ & - 10 * LOGX(-1) + 0.753925601725 * LOGTCH \\ & - 0.609864960803 * LOGTCH(-1) + 1.42611931963 \\ & 2-2-2. اختبار الحدود (التكامل المشترك): \end{aligned}$$

سوف نقوم باختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وكذا تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على الميزان التجاري في الأمدين الطويل والقصير.

الجدول رقم (3-3): اختبار التكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.556332	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	28	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
Finite Sample: n=30				
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة والتي بلغت قيمتها 6.55 هي أكبر من القيم الحرجة العظمى لجميع الحدود عند مختلف مستويات المعنوية 1%، 2.5%، 5%، 10% مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها وجود علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

2-2-3. تحليل علاقة النموذج طويلة الأجل:

الجدول التالي يوضح لنا تقدير معنوية المعاملات الخاصة بكل من متغيرات الصادرات، الواردات وأسعار الصرف في الأجل الطويل.

الجدول رقم (3-4): اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGM	-4.73E-10	4.77E-10	-0.991252	0.3347
LOGX	-3.34E-10	7.24E-10	-0.461239	0.6502
LOGTCH	0.717454	0.530442	1.352559	0.1929
C	7.102392	33.46396	0.212240	0.8343

EC = LOGBC - (-0.0000*LOGM -0.0000*LOGX + 0.7175*LOGTCH + 7.1024)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن متغيرات الواردات، سعر الصرف الرسمي والصادرات فهي غير معنوية في الأجل الطويل.

ومن خلال الجدول يمكن تحليل نتائج العلاقة طويلة الأجل كما يلي:

— ترتبط الصادرات والواردات بعلاقة عكسية مع الميزان التجاري في الأجل الطويل.

— سعر الصرف الرسمي له علاقة طردية مع الميزان التجاري في الأجل الطويل.

2-2-4. تحليل علاقة النموذج قصيرة الأجل:

يتم تحليل العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة لغرض تفسير التطورات الحاضرة والمستقبلية الحاصلة في الميزان التجاري، حيث نلاحظ أن معامل التصحيح سالب ومعنوي (-0.200794) والذي يؤكد القبول الاحصائي للنموذج، وهو يمثل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وهو يهدف إلى تصحيح العلاقة في المدى القصير لأجل أن تبقى متوازنة في المدى الطويل.

الجدول رقم (3-5): نموذج قصير الأجل

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGM)	9.58E-10	2.52E-10	3.805278	0.0013
D(LOGM(-1))	5.74E-10	1.82E-10	3.148783	0.0056
D(LOGM(-2))	3.46E-10	1.56E-10	2.213339	0.0400
D(LOGTCH)	0.753926	0.113796	6.625261	0.0000
D(LOGX)	2.35E-10	6.18E-11	3.806533	0.0013
CointEq(-1)*	-0.200794	0.031722	-6.329808	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EVIEWS 10

ومن خلال الجدول السابق يمكننا تفسير النتائج كما يلي:

— الواردات للفترة الحالية يرتبط بعلاقة تأثير ايجابية ومعنوية مع الميزان التجاري الحالي في الأجل القصير.

— الواردات للفترتين السابقتين يرتبطان بعلاقة تأثير طردية مع الميزان التجاري الحالي في الأجل القصير

— الصادرات الحالية ترتبط بعلاقة تأثير ايجابية ومعنوية مع الميزان التجاري الحالي في الأجل القصير.

— سعر الصرف الرسمي له علاقة تأثير طردية ومعنوية مع الميزان التجاري الحالي في قصير الأجل.

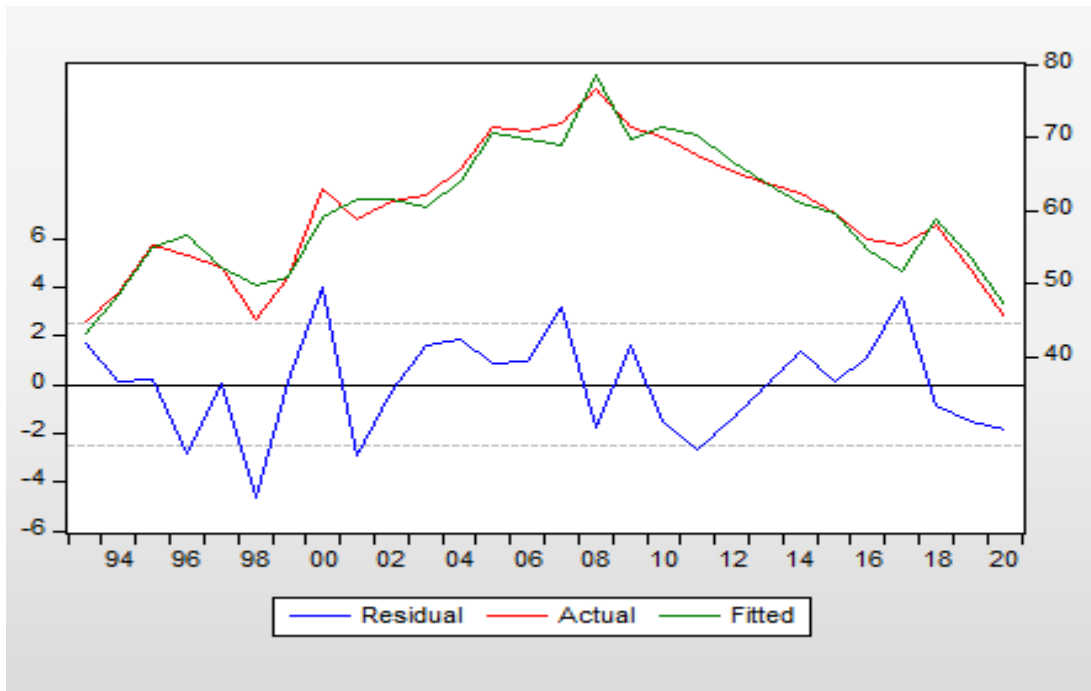
2-3. تشخيص بواقي النموذج

يتم تشخيص النموذج، من خلال دراسة مجموعة من الخصائص الإحصائية لبواقي النموذج، وذلك عبر الاختبارات المناسبة للكشف على تلك الخواص وفقا لمراحل.

2-3-1. مقارنة بيانية بين القيم الفعلية والتقديرية للنموذج

من خلال هذا الاختبار ستتم المقارنة بين المنحنيين للقيم الفعلية والتقديرية للنموذج، وذلك عن طريق المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (3-2) الرسم البياني للقيم الفعلية والتقديرية والبواقي لنموذج الميزان التجاري



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

يظهر لنا من خلال الشكل أعلاه انه هناك تطابق وتقارب جد كبير بين منحنيين القيم الفعلية والقيم التقديرية، مما يدل على أن النموذج المقدر باستطاعته توصيف الظاهرة المدروسة، وهو يتطابق مع الواقع الاقتصادي الجزائري، ولديه القدرة على تفسير لنا أهم المتغيرات التي تؤثر في ميزان التجاري.

2-3-2. اختبار استقرار البواقي:

يتم الحكم على استقرار البواقي من خلال الكشف عن اختبار الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة البواقي والذي يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقب

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	-0.242	-0.242	1.8294	0.176
		2	0.235	0.187	3.6100	0.164
		3	-0.027	0.071	3.6347	0.304
		4	-0.117	-0.169	4.1120	0.391
		5	-0.161	-0.258	5.0571	0.409
		6	-0.054	-0.090	5.1704	0.522
		7	-0.001	0.088	5.1704	0.639
		8	-0.103	-0.081	5.6150	0.690
		9	0.115	-0.014	6.2042	0.719
		10	0.078	0.107	6.4902	0.773
		11	0.061	0.088	6.6738	0.825
		12	-0.131	-0.230	7.5802	0.817

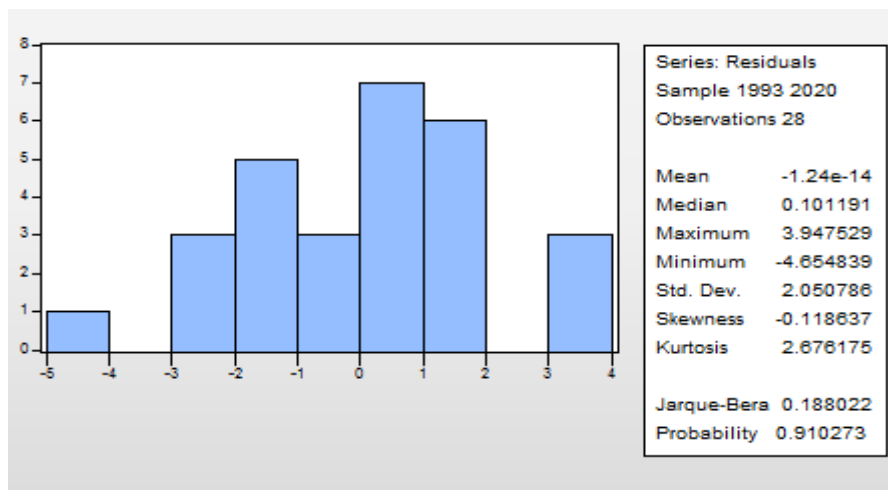
المصدر: من إعداء الطالبة بناء على مخرجات EVIEWS 10

من خلال الجدول نقوم بمقارنة القيمة الاحصائية الأخيرة Q-Statistic في السلسلة ل 12 متغير مؤخر مع القيمة الجدولية لتوزيع Chi-Square 12 وبما أن Q-Stat تقدر بـ $7.58 < 21.0 = \chi^2_{0.05}(12)$ فإننا نقبل الفرضية البديلة H1 ونقول بأن سلسلة البواقب مستقرة.

3-3-2. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقب:

نقوم بمعرفة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقب عن طريق مقارنة القيمة الاحتمالية المحسوبة مع درجة المعنوية 5%، والبيان التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الشكل رقم (3-3) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقب



المصدر: من إعداء الطالبة بناء على مخرجات EVIEWS 10

يتبين من خلال الرسم البياني أن احتمالية Jarque-Bera والتي قدرت بـ 0.91 هي أكبر من 0.05 مما يعني على أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2-3-4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار Breusch-Godfrey)

نقوم باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Breusch-Godfrey) LM من خلال مقارنة القيمة الاحصائية المحسوبة مع قيمة Chi-Square عند درجة المعنوية 5%، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (3-7): اختبار LM للارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.000911	Prob. F(1,17)	0.9763
Obs*R-squared	0.001501	Prob. Chi-Square(1)	0.9691

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة لاختبار Breusch-Godfrey الخاصة بـ R-square تقدر بـ 0.0015 وهي أقل من قيمة (2) Chi-Square والتي يقدر بـ 3.84 وذلك عند درجة المعنوية 5%، مما يفسر أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

2-3-5. اختبار مشكلة عدم ثبات التباين.

من أجل الكشف عن اختبار مشكلة عدم ثبات التباين سوف نقوم باختبار ARCH التالي:

الجدول رقم (3-8): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.567174	Prob. F(1,25)	0.2222
Obs*R-squared	1.592706	Prob. Chi-Square(1)	0.2069

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لـ Chi-Square تقدر بـ 0.2069 وهي أكبر من 0.05، وهذا ما يعني أن النموذج الذي تم تقديره في دراسة الظاهرة الاقتصادية ليس لديه مشكلة عدم ثبات التباين.

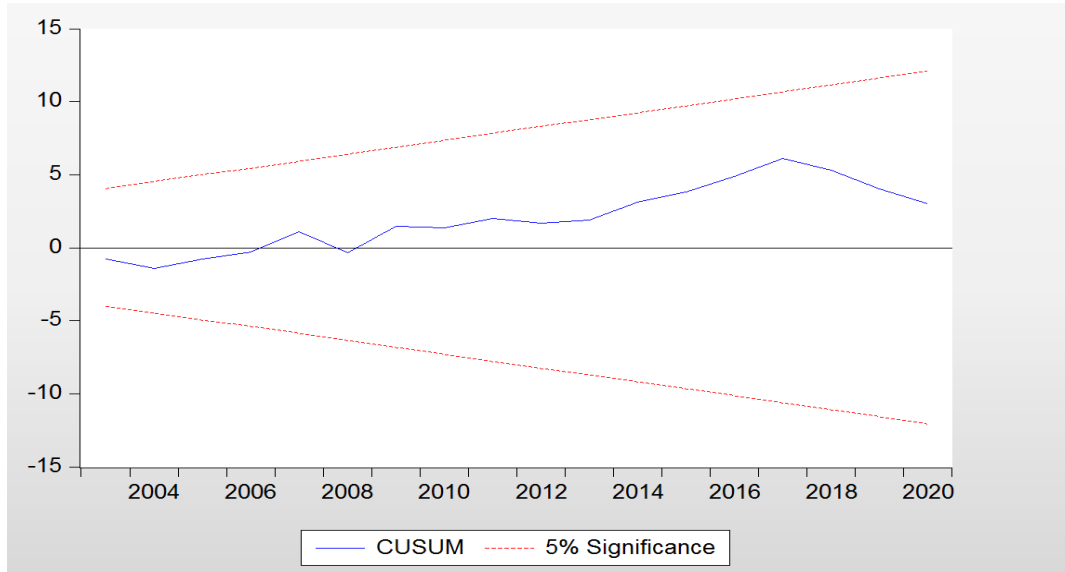
2-4. تشخيص صحة وثبات النموذج:

سيتم اختبار قدرة النموذج على التنبؤ، والحكم على أمثليته وكذا معرفة صحة معنويته الكلية وقدرته التفسيرية.

2-4-1. اختبار ثبات النموذج:

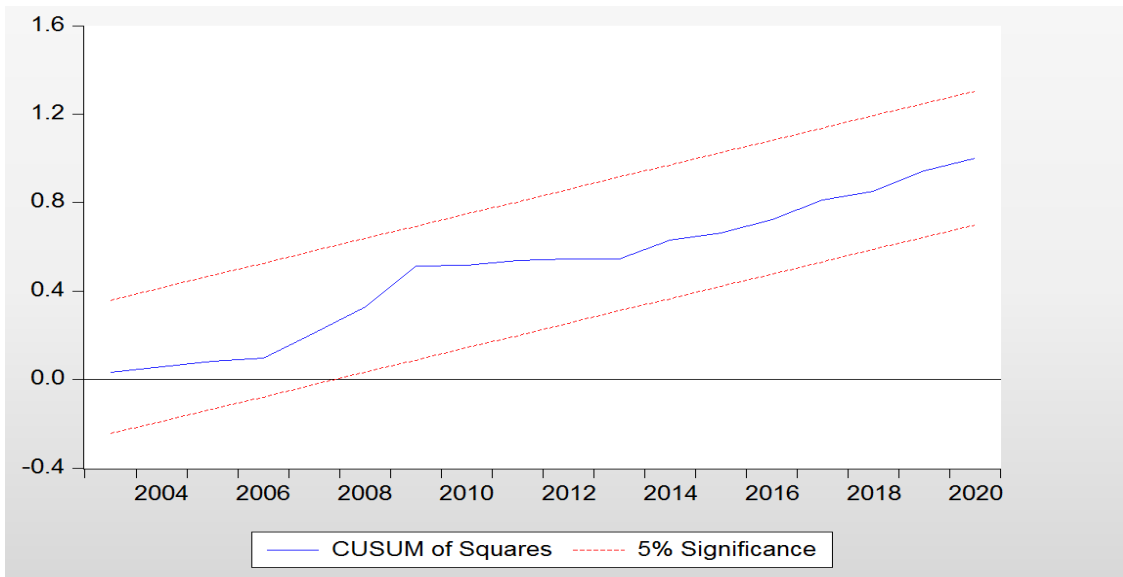
يمكننا الحكم على ثبات واستقرار النموذج من خلال الرسمين البيانيين لاختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي التاليين:

الشكل رقم (3-4) اختبار حركة بواقي النموذج (المجموع التراكمي للبواقي)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

الشكل رقم (3-5) اختبار حركة مربعات بواقي النموذج (مربع المجموع التراكمي للبواقي)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

يتبين من خلال الرسمين البيانيين لاختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى أن تقديرات النموذج مستقرة.

2-4-2. اختبار مدى أمثلة المتغيرات وشكل دالة الميزان التجاري.

ويتم ذلك من خلال اختبار RAMSEY الموضح نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-9): اختبار RAMSEY

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: BC BC(-1) M M(-1) M(-2) M(-3) TCH TCH(-1) X X(-1) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.731436	17	0.4745
F-statistic	0.534999	(1, 17)	0.4745

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EVIEWS 10

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمالية لـ فيشر 0.47 هي أكبر من 0.05 مما يعني أن العلاقة الرياضية المقدر للنموذج غير معنوية وهي ليست الأفضل والأنسب في تمثيل علاقة الدراسة.

2-5-2. اختبار صلاحية النموذج المقدر لتمثيل العلاقة بين الميزان التجاري والمتغيرات المستقلة

2-5-2.1. معامل التحديد R^2 :

من خلال الملحق رقم 4 (ص 183) يتضح أن معامل التحديد يقدر بـ 0.947 وهي نسبة تفسير عالية تقترب من الواحد، مما يعني أن 94.7% من التغيرات التي تحصل في متغير الميزان التجاري سببها التغير في المتغيرات المستقلة، أما النسبة الباقية فهي تعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

2-5-2.2. المعنوية الكلية (اختبار فيشر):

من خلال الملحق رقم 4 (ص 183) أن احتمالية فيشر F تقدر بـ 0.000000 وهي أصغر من 0.05 مما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية وهو النموذج غير صالح وغير مناسب ونقبل الفرضية البديلة، مما يفسر على أن النموذج المقدر ككل لديه دلالة إحصائية معنوية، ونقول إن معادلة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة المقدره جيدة ويصلح استخدامها من أجل تقدير فعالية التمثيل.

2-5-3. التحليل الاقتصادي للنموذج:

يظهر من خلال الملحق رقم 07 (ص 186) أن العلاقة بين الواردات والميزان التجاري علاقة عكسية وغير معنوية في المدى الطويل، وهذا ما تشير له معلمة الواردات، فإذا ارتفعت الواردات بوحدة واحدة فهذا يؤثر سلبا على الميزان التجاري بقيمة -4.789900 وهذا نتيجة لارتفاع الطلب الداخلي على المنتج الخارجي، مما يعني زيادة الطلب على العملة الخارجية مما ينتج عنه ارتفاع سعر الصرف الرسمي في السوق العالمية، وهذا ما توضحه المعلمة الموجبة لسعر الصرف الرسمي، حيث نجد أن هناك علاقة طردية بين هذا الأخير والميزان التجاري، فإذا ارتفع سعر الصرف الرسمي بوحدة واحدة فهذا يؤدي إلى ارتفاع الميزان التجاري بـ 0.717454، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الرسمي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية فتصبح سعر المنتج المحلي أرخص مقارنة مع المنتج الأجنبي وهذا من وجهة نظر الأجانب مما يدفع إلى ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات وهذا ما ينتج عنه الفائض في الميزان التجاري.

ويتبين من خلال الملحق رقم 04 (ص 183) على وجود علاقة طردية ومعنوية بين الصادرات وميزان التجاري، وهذا ما تبينه إشارة المعلمة الموجبة للصادرات فهي ذات دلالة معنوية حيث نجد أن قيمة احتماليتها أقل من 0.05 وهو ما يتوافق مع الواقع الاقتصادي الجزائري، باعتباره المورد الأساسي لإيرادات ومداخيل الدولة، فزيادة الصادرات بوحدة واحدة يدفع إلى زيادة الميزان التجاري بقيمة 2.350560.

3- قياس فعالية السياسة النقدية على رصيد حساب رأس المال في الجزائر خلال فترة 1990-2020

سوف نقوم بدراسة فعالية السياسة النقدية على رصيد حساب رأس المال من خلال الاساليب الاحصائية

التالية:

3-1. مناقشة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة الخاصة بنموذج حساب رأس المال.

فيما يخص المتغيرات الخاصة بهذا النموذج فهي تتمثل فيما يلي:

المتغير التابع ويتمثل في لوغاريتم حساب رأس المال ويرمز له ب LOGBCA

أما المتغيرات المستقلة فهي تتمثل فيما يلي:

لوغاريتم سعر الصرف الرسمي ويرمز له ب LOGTCH

لوغاريتم اجمالي الاحتياطات ويرمز له ب LOGPRT

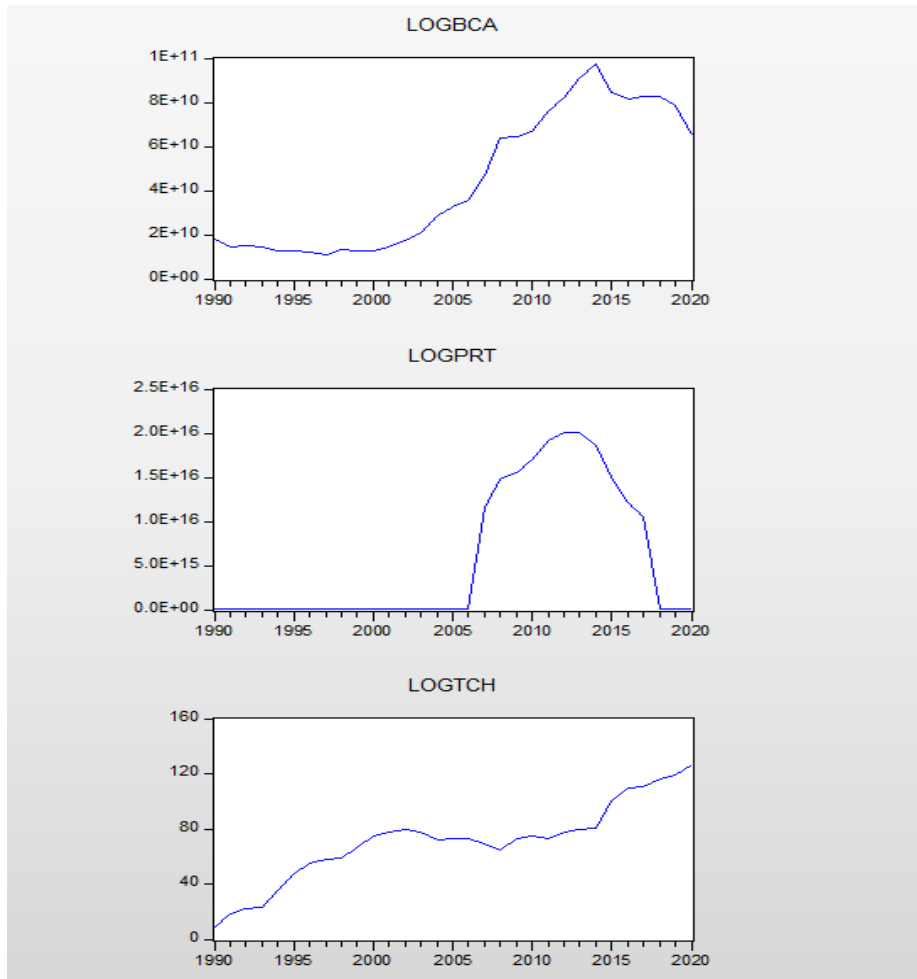
ويمكن تعريف المعادلة كما يلي:

$$LOGBCA = f(LOGTCH, LOGPRT)$$

3-1-1. التحليل البياني.

سيتم في هذه المرحلة التحليل البياني لكل من المتغيرات المتمثلة في حساب رأس المال وإجمالي الاحتياطات، وهي عبارة عن بيانات سنوية تم الحصول عليها من البنك العالمي وهي تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020، أما فيما يخص سعر الصرف الرسمي فلقد تم مناقشته في النموذج السابق.

الشكل رقم (3-6): المناقشة البيانية لمتغيرات نموذج حساب رأس المال



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

- حساب رأس المال: يتبين من الرسم البياني السابق أن حساب رأس المال عرف استقرار مستمر وذلك انطلاقاً من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000، ثم بدأ بالارتفاع تدريجياً إلى أن بلغ أعلى ذروة ارتفاع له سنة 2013، ثم شهد فيما بعد انخفاضاً مستمراً مما دل على العجز الذي عرفه رصيد هذا الميزان، وهذا ما يوحي على أن السلسلة غير مستقرة عبر الزمن، وتشير هذه التغيرات في حساب رأس المال إلى تدفق

رؤوس الأموال نحو الخارج وعدم جذب المستثمرين الأجانب والذي ينتج عنه قلة الاستثمار وبالتالي نقص المداويل والذي يؤثر سلبا على حساب رأس المال.

- **اجمالي الاحتياطات:** يلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (6-3) أن تطور اجمالي الاحتياطات ثابتة خلال فترة 1990-2006 وهي فترة تخص الاصلاحات الاقتصادية، ثم شهد ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2012، ليستقر فيما بعد إلى غاية سنة 2015، ثم بدأ في انخفاض مستمر إلى غاية سنة 2018، ويفسر هذا من الناحية الاقتصادية على أن الجزائر عاشت في ضائقة مالية خلال عشرية التسعينات نتيجة هشاشة الاقتصاد وبسبب تكثيف التصنيع وارتفاع الاستيراد من الخارج، وكذلك استنزاف وتوجيه جزء كبير من الموارد المالية نحو النفقات العسكرية، بسبب عدم الاستقرار الأمني الذي كانت تعيشه الجزائر خلال فترة التسعينات وكذلك ارتفاع تكلفة خدمة المديونية، وهذا ما دفع إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وارتفاع عرض العملة الأجنبية، والذي ينتج عنه انخفاض اجمالي الاحتياطات، ولقد استطاعت الجزائر فيما بعد التخلص من المديونية نتيجة انتعاش أسعار البترول بالإضافة إلى المساعدات المالية التي تلقتها من الدول الأخرى، ثم جاءت أزمة كورونا وما نتج عنها من آثار سلبية على اجمالي الاحتياطات واستنزاف الأموال نحو تمويل قطاع الصحة بالإضافة إلى تجميد المعاملات الاقتصادية الخارجية، وهي كلها أسباب كانت تبيحها انخفاض أو ثبات اجمالي الاحتياطات، وهذا ما يوحي أن السلسلة تحتوي على مركبة الاتجاه العام وهي غير مستقرة عبر الزمن.

3-1-2. الاختبارات القبلية:

تتمثل الاختبارات القبلية الخاصة بالدراسة القياسية لأي نموذج في اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أي اختبار الكشف عن جذر الوحدة، ومن ثم تحديد درجات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج.

● دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

هناك عدة اختبارات من أجل الكشف عن اختبار جذور الوحدة الخاص باختبار الاستقرار حيث نجد منها اختبار ديكي فولر المتطور، فليبس بيرون، وسوف نعتمد على اختبار ديكي فولر المتطور باعتباره من أشهر المقاييس، والجدول التالي يبين نتائج دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النموذج الأول.

الجدول رقم (3-10): اختبار جذور الوحدة لديكي فولر المطور

درجة التكامل	الفرق الأول			المستوى			المتغيرات
	بدون اتجاه عام وقاطع	اتجاه عام وقاطع	ثابت	بدون اتجاه عام وقاطع	اتجاه عام وقاطع	ثابت	
	الاحتمال	الاحتمال	الاحتمال	الاحتمال	الاحتمال	الاحتمال	
I (0)	0.1006	0.9832	0.4975	0.5385	0.0034	0.0006	LOGBCA
I (1)	0.0003	0.0232	0.0067	0.3348	0.9826	0.7191	LOGPRT
I (0)	0.0035	0.0318	0.0059	0.9989	0.0702	0.7509	LOGTCH

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات 10 EViews

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن سلسلة سعر الصرف الرسمي وحساب رأس المال مستقرة عند مستويات 10% و 1% على التوالي، أما سلسلة إجمالي فهي تستقر بعد إجراء عليها الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%، مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. (انظر الملحق رقم 02، ص 181).

اختيار النموذج الأمثل:

سوف نقوم باختبار النموذج الأمثل للدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): النموذج العام لحساب رأس المال

Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LOGPRT LOGTCH
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 48
Selected Model: ARDL(3, 1, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGBCA(-1)	1.057070	0.195346	5.411262	0.0000
LOGBCA(-2)	-0.846442	0.267333	-3.166243	0.0053
LOGBCA(-3)	0.664445	0.183398	3.622974	0.0019
LOGPRT	2.96E-07	1.85E-07	1.603933	0.1261
LOGPRT(-1)	4.00E-07	2.13E-07	1.879560	0.0765
LOGTCH	-7.62E+08	1.18E+08	-6.465686	0.0000
LOGTCH(-1)	9.23E+08	2.20E+08	4.201194	0.0005
LOGTCH(-2)	-7.60E+08	2.60E+08	-2.922618	0.0091
LOGTCH(-3)	5.97E+08	1.71E+08	3.489246	0.0026
C	8.96E+09	2.53E+09	3.547012	0.0023
R-squared	0.995866	Mean dependent var	4.69E+10	
Adjusted R-squared	0.993800	S.D. dependent var	3.14E+10	
S.E. of regression	2.48E+09	Akaike info criterion	46.37013	
Sum squared resid	1.10E+20	Schwarz criterion	46.84592	
Log likelihood	-639.1819	Hannan-Quinn criter.	46.51559	
F-statistic	481.8442	Durbin-Watson stat	2.267366	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات 10 EViews

من أجل اختيار النموذج الأمثل اعتمدنا على معيار المعلوماتية AIC حيث حددت درجة ثلاثة ابطاءات كحد أعلى، وقد اختير النموذج (3.1.3) ARDL كأحسن نموذج والذي تم اختياره من بين 48 نموذج قد تم تقييمه.

3-2. تقدير النموذج الثاني:

3-2-1. التقدير الرياضي للعلاقة الخاصة بنموذج حساب رأس المال:

يمكن كتابة النموذج العام المقدر للميزان التجاري في شكل دالة خطية على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} LOGBCA = & C(1) * LOGBCA(-1) + C(2) * LOGBCA(-2) + C(3) * LOGBCA(-3) + C(4) \\ & * LOGPRT + C(5) * LOGPRT(-1) + C(6) * LOGTCH + C(7) \\ & * LOGTCH(-1) + C(8) * LOGTCH(-2) + C(9) * LOGTCH(-3) + C(10) \end{aligned}$$

حيث أن:

(10) C: تمثل المتغير الثابت.

(6) C ، (4) C تمثل مقدرات المتغيرات المستقلة.

(7) C ، (5) C ، (1) C: وهي تمثل مقدر المتغير التابع عند الابطاءات الزمنية.

وعند تعويض المعاملات بقيمتها المقدره تكتب المعادلة على النحو التالي:

$$\begin{aligned} LOGBCA = & 1.05706983774 * LOGBCA(-1) - 0.846441736524 \\ & * LOGBCA(-2) + 0.664444619257 * LOGBCA(-3) \\ & + 2.96429274723e - 07 * LOGPRT \\ & + 3.9967023986e07 * LOGPRT(-1) - 761813619.761 \\ & * LOGTCH + 922891539.033 * LOGTCH(-1) \\ & - 760211238.436 * LOGTCH(-2) + 596754135.572 \\ & * LOGTCH(-3) + 8960792447.62 \end{aligned}$$

3-2-2. اختبار الحدود (التكامل المشترك):

سوف نقوم باختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وكذا تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على حساب

رأس المال في الأمدين الطويل والقصير.

الجدول رقم (3-12): اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	9.744745	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	28	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
Finite Sample: n=30				
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات 10 EViews

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة والتي بلغت قيمتها 9.47 هي أكبر من القيم الحرجة العظمى لجميع الحدود عند مختلف مستويات المعنوية 1%، 2.5%، 5%، 10% مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها وجود علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

3-2-3. تحليل علاقة النموذج طويلة الأجل:

الجدول التالي يوضح لنا تقدير معنوية المعاملات الخاصة بكل من متغيرات سعر الصرف الرسمي وإجمالي الاحتياطات في الأجل الطويل.

الجدول رقم (3-13): اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل للنموذج الثاني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPRT	5.57E-06	1.30E-06	4.274947	0.0005
LOGTCH	-19044548	3.34E+08	-0.057032	0.9551
C	7.17E+10	4.02E+10	1.783700	0.0913

EC = LOGBCA - (0.0000*LOGPRT -19044548.1587*LOGTCH + 71728068372.5304)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات 10 EViews

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن متغير سعر الصرف الرسمي غير معنوي وذو علاقة عكسية مع حساب رأس المال في الأجل الطويل، بينما أن متغير اجمالي الاحتياطات لديه علاقة طردية معنوية طويلة الأجل مع حساب رأس المال.

3-2-4. تحليل علاقة النموذج قصيرة الأجل:

من أجل تفسير التطورات الحاضرة والمستقبلية الحاصلة في الميزان التجاري، نقوم بتحليل العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث نلاحظ أن معامل التصحيح سالب ومعنوي (-0.124927) وهو يبرهن القبول الاحصائي للنموذج، ويهدف إلى تصحيح العلاقة في المدى القصير لغرض بقائها متوازنة في المدى الطويل.

الجدول رقم (3-14): نموذج قصير الأجل

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGBCA(-1))	0.181997	0.165583	1.099132	0.2862
D(LOGBCA(-2))	-0.664445	0.156837	-4.236520	0.0005
D(LOGPRT)	2.96E-07	1.52E-07	1.953564	0.0665
D(LOGTCH)	-7.62E+08	89219630	0.000000	0.0000
D(LOGTCH(-1))	1.63E+08	1.56E+08	0.000000	0.0000
D(LOGTCH(-2))	-5.97E+08	1.43E+08	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.124927	0.018525	-6.743551	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

ويمكن قراءة نتائج الجدول أعلاه كما يلي:

- حساب رأس المال للفترة السابقة له علاقة طردية وغير معنوية مع حساب رأس المال الحالي في الأجل القصير.
- حساب رأس المال للفترتين السابقتين يرتبط بعلاقة تأثير عكسية معنوية مع الميزان رأس المال الحالي في الأجل القصير.
- اجمالي الاحتياطات يرتبط بعلاقة تأثير ايجابية وغير معنوية مع حساب رأس المال الحالي في الأجل القصير.
- سعر الصرف الرسمي له علاقة تأثير عكسية ومعنوية مع حساب رأس المال الحالي في الأجل القصير.
- سعر الصرف الرسمي للفترة السابقة يرتبط بعلاقة تأثير طردية معنوية مع حساب رأس المال الحالي في الأجل القصير.

— سعر الصرف الرسمي للفترة السابقة الثانية لها علاقة تأثير عكسية معنوية مع حساب رأس المال الحالي في الأجل القصير.

3-3. تشخيص بواقي النموذج:

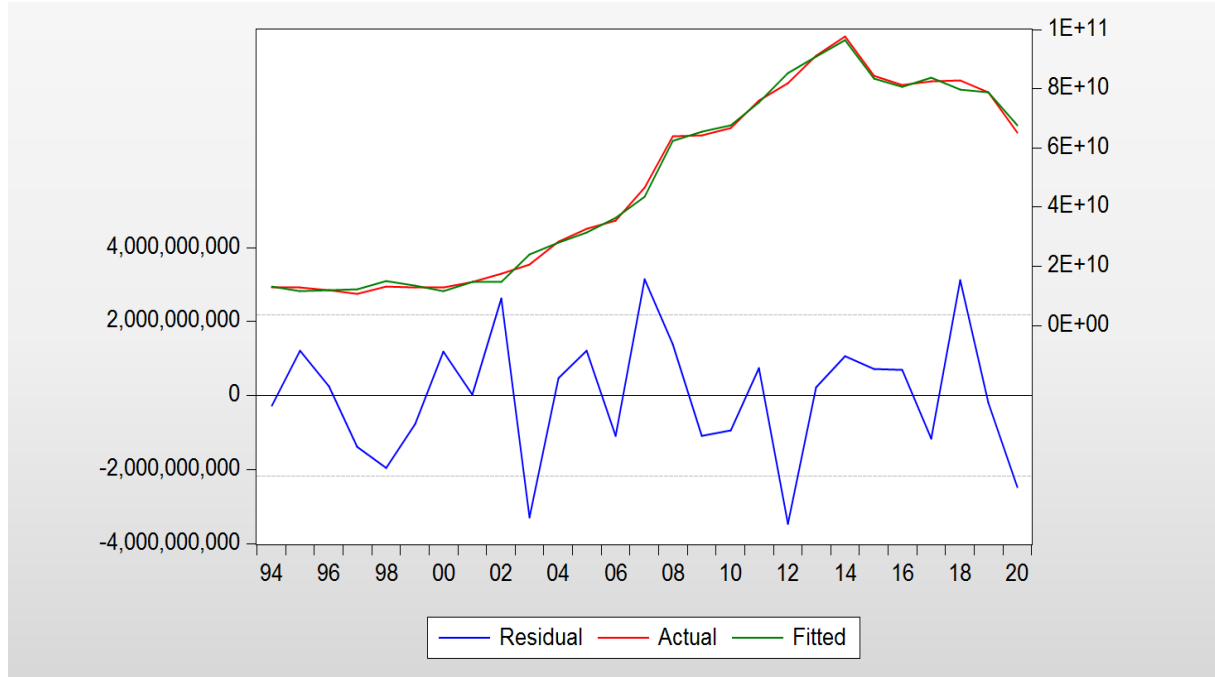
نقوم بتشخيص النموذج عن طريق دراسة مجموعة من الخصائص الإحصائية لسلسلة البواقي، وذلك عبر الاختبارات المناسبة وفقا للمراحل التالية:

3-3-1. مقارنة بيانية بين القيم الفعلية والتقديرية للنموذج:

سوف يتم في هذا الاختبار المقارنة بين المنحنيين للقيم الفعلية والتقديرية للنموذج، وذلك عن طريق المنحنى

البياني التالي:

الشكل رقم (3-7): بيان القيم الفعلية والتقديرية والبواقي لنموذج حساب رأس المال



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه انه هناك تطابق وتوافق جد كبير بين منحنيين القيم الفعلية والقيم التقديرية، والذي يعني أن النموذج المقدر بإمكانه توصيف الظاهرة المدروسة، ولديه القدرة على تفسير لنا أهم المتغيرات التي تؤثر في ميزان حساب رأس المال.

3-3-2. اختبار استقرار سلسلة البواقي:

الجدول رقم (3-15) اختبار استقرارية سلسلة البواقي

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	-0.218	-0.218	1.4772	0.224
		2	-0.218	-0.279	3.0175	0.221
		3	0.015	-0.121	3.0252	0.388
		4	-0.234	-0.374	4.9344	0.294
		5	0.125	-0.115	5.5034	0.358
		6	0.077	-0.124	5.7286	0.454
		7	-0.067	-0.142	5.9069	0.551
		8	0.006	-0.171	5.9087	0.657
		9	-0.182	-0.378	7.3809	0.598
		10	0.046	-0.360	7.4784	0.680
		11	0.297	-0.124	11.829	0.377
		12	-0.032	-0.175	11.883	0.455

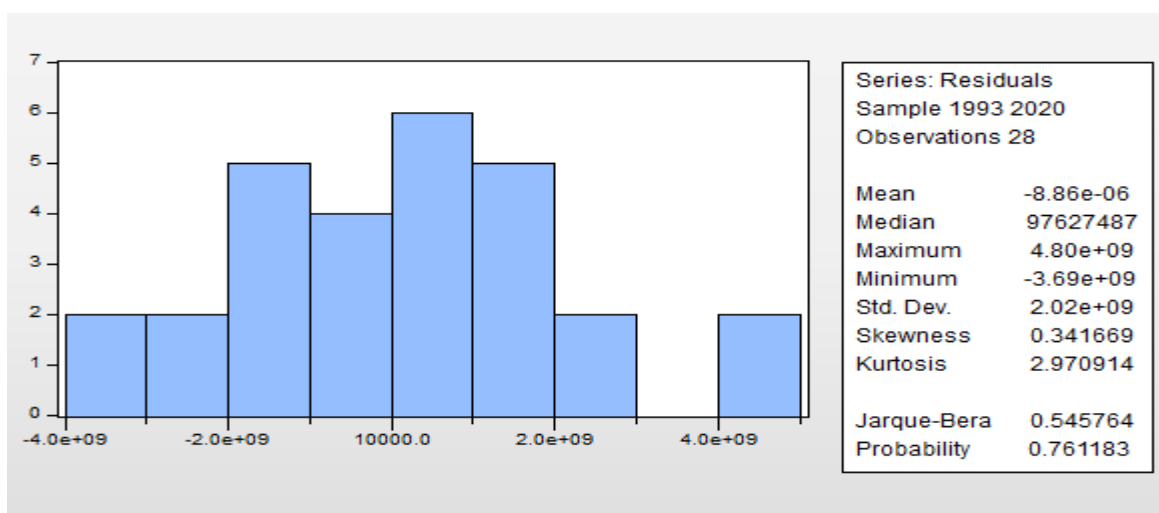
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

نقارن القيمة الاحصائية الأخيرة Q-Statistic في السلسلة لـ 12 متغير متأخر مع القيمة الجدولية لتوزيع Chi-Square 12، وبما أن Q-Stat تقدر بـ $11.88 < \chi^2_{0.05}(12) = 21.0 >$ فإننا نقبل الفرضية البديلة H1 ونقول بأن سلسلة البواقي مستقرة.

3-3-3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

نقوم بمعرفة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي عن طريق مقارنة القيمة الاحتمالية المحسوبة مع درجة المعنوية 5%، والبيان التالي يوضح النتائج المتوصل اليها:

الشكل رقم (3-8): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

يتبين من خلال الرسم البياني أن احتمالية Jarque-Bera والتي قدرت بـ 0.761183 هي أكبر من 0.05 مما يعني أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3-3-4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار Breusch-Godfrey) :

نقوم باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM (Breusch-Godfrey) من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية المحسوبة مع درجة المعنوية 5%، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل اليها:

الجدول رقم (3-16): اختبار LM للارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.566207	Prob. F(3,15)	0.2390
Obs*R-squared	6.678709	Prob. Chi-Square(3)	0.0829

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EVIEWS 10

يتبين من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لـ Chi-square تقدر بـ 0.0829 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

3-3-5. اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

من أجل الكشف عن اختبار مشكلة عدم ثبات التباين سوف نقوم باختبار ARCH التالي:

الجدول رقم (3-17): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.688814	Prob. F(3,21)	0.5690
Obs*R-squared	2.239664	Prob. Chi-Square(3)	0.5242

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EVIEWS 10

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لـ Chi-Square تقدر بـ 0.5242 وهي أكبر من 0.05، وهذا ما يعني أن النموذج الذي تم تقديره في دراسة الظاهرة الاقتصادية ليس لديه مشكلة عدم ثبات التباين.

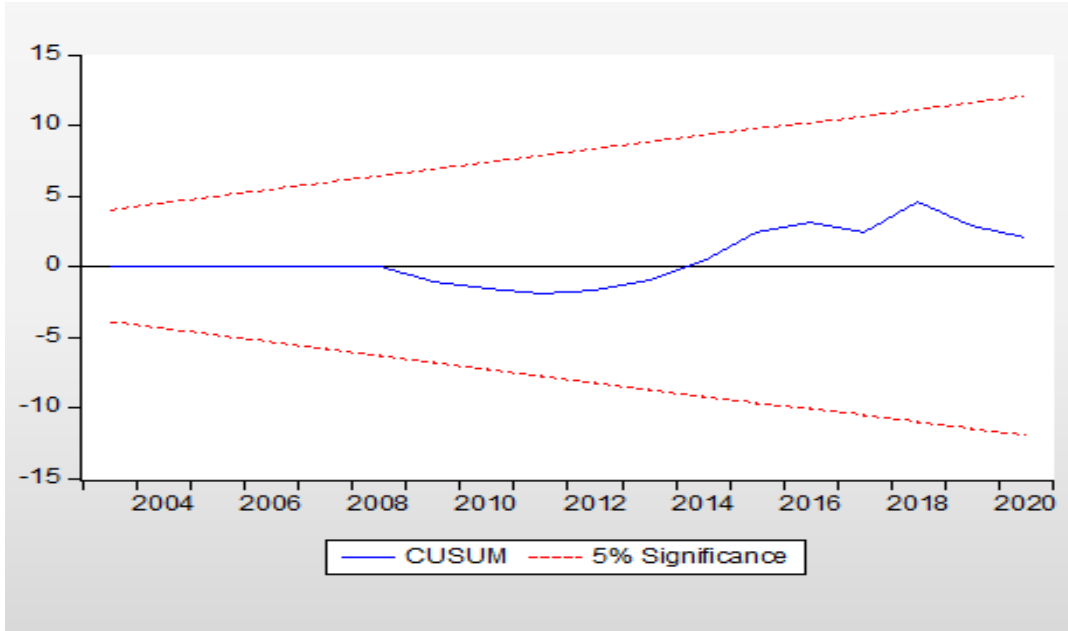
3-4. تشخيص صحة وثبات النموذج:

سيتم اختبار قدرة النموذج على التنبؤ، والحكم على أمثليته، وكذا معرفة صحته معنويته الكلية وقدرته التفسيرية.

3-4-1. اختبار ثبات النموذج:

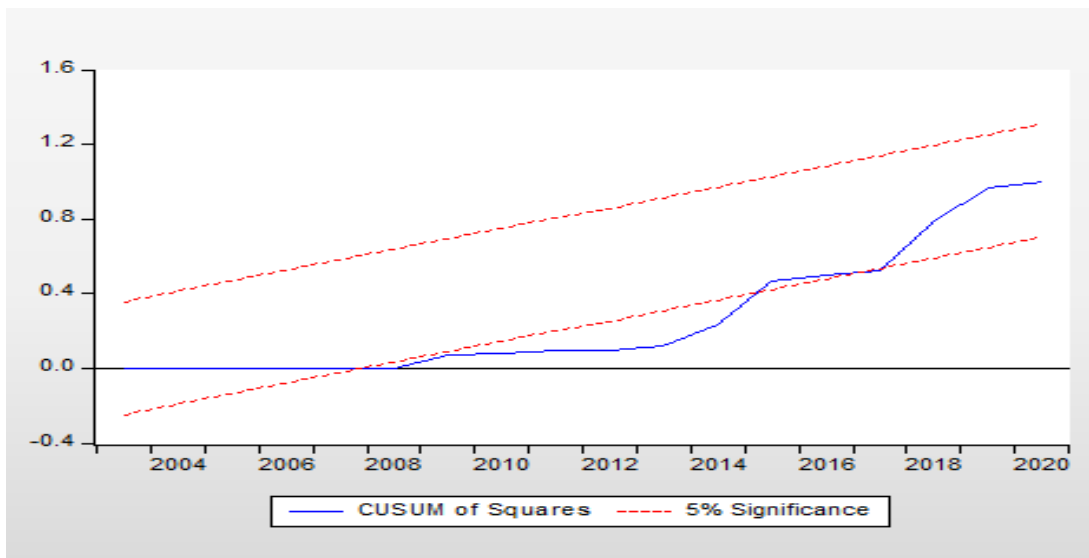
يمكننا الحكم على ثبات واستقرار النموذج من خلال الرسمين البيانيين لاختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي التاليين:

الشكل رقم (3-9) اختبار حركة بواقي النموذج (المجموع التراكمي للبواقي)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

الشكل رقم (3-10) اختبار حركة مربعات بواقي النموذج (مربع المجموع التراكمي للبواقي)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

يظهر لنا من خلال الرسمين البيانيين على أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ أيضا يقع داخل الحدود الحرجة، إلا أنه ينحرف بعض الشيء ويقطع أحد الحدود، ولكن سرعان ما يعاود الرجوع داخل المنطقة عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى أن تقديرات النموذج مستقرة.

3-4-2. اختبار مدى أمثلة المتغيرات وشكل دالة حساب رأس المال.

ويتم ذلك من خلال اختبار RAMSEY الموضح نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-18): اختبار RAMSEY

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LOGBCA LOGBCA(-1) LOGBCA(-2) LOGBCA(-3) LOGPRT			
LOGPRT(-1) LOGTCH LOGTCH(-1) LOGTCH(-2) LOGTCH(-3) C			
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 4			
	Value	df	Probability
F-statistic	1.119422	(3, 15)	0.3724
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	2.02E+19	3	6.73E+18
Restricted SSR	1.10E+20	18	6.13E+18
Unrestricted SSR	9.02E+19	15	6.01E+18

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EVIEWS 10

بلغت القيمة الاحتمالية ل فيشرمن خلال الجدول أعلاه 0.3724 هي أكبر من 0.05 وهو يفسر أن العلاقة الرياضية المقدرة للنموذج غير معنوية وهي ليست الأمثل في تمثيل علاقة الدراسة.

3-5. التقييم الاحصائي للنموذج الخطي الخاص بحساب رأس المال:

3-5-1. القوة التفسيرية:

من خلال الملحق رقم 05 (ص 184) يتضح أن معامل التحديد يقدر بـ 0.995 وهي تمثل نسبة تفسير عالية، مما يعني أن 99.5% من التغيرات التي تحصل في متغير حساب رأس المال سببها التغير في المتغيرات المستقلة، أما النسبة الباقية فهي تعود إلى متغيرات خارجية أخرى.

3-5-2. صحة النموذج (المعنوية الكلية):

يتضح من خلال الملحق رقم 05 (ص 184) أن احتمالية فيشر F تقدر بـ 0.000000 وهي أصغر من 0.05 مما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، مما يفسر على أن النموذج المقدر لديه دلالة

إحصائية معنوية، ونقول إن معادلة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة المقدرة يصلح استخدامها من أجل تقدير فعالية التمثيل.

3-5-3. التحليل الاقتصادي للنموذج:

يظهر من خلال الملحق رقم 05 (ص 184) أن العلاقة بين اجمالي الاحتياطات وحساب رأس المال هي علاقة طردية وغير معنوية، فإذا ارتفع اجمالي الاحتياطات بوحدة واحدة فهذا يؤثر ايجابا على ميزان حساب رأس المال بـ 2.964292، حيث نجد أن هناك علاقة عكسية معنوية بين سعر الصرف الرسمي وحساب رأس المال، فإذا ارتفع سعر الصرف الرسمي بوحدة واحدة فهذا يؤدي إلى انخفاض حساب رأس المال بقيمة 761813619 وذلك نتيجة تدهور قيمة العملة المحلية، وارتفاع تكلفة خدمة الدين، وضعف أسواق رأس المال.

4- قياس فعالية السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 1990-2020:

4-1. مناقشة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة الخاصة بنموذج ميزان المدفوعات:

تتكون متغيرات هذا النموذج من المتغيرات التالية:

المتغير التابع وهو يتمثل في ميزان المدفوعات ويرمز له بـ LOGBP

أما المتغيرات المستقلة فهي تتمثل فيما يلي:

لوغاريتم سعر الصرف الرسمي ويرمز له بـ LOGTCH

لوغاريتم اجمالي الاحتياطات ويرمز له بـ LOGPRT

لوغاريتم الكتلة النقدية ويرمز لها بـ LOGMM

لوغاريتم معدل فائدة الإقراض ويرمز له بـ LOGTIP

لوغاريتم الانفتاح التجاري ويرمز له بـ LOGT

لوغاريتم الميزان التجاري ويرمز له بـ LOGBC

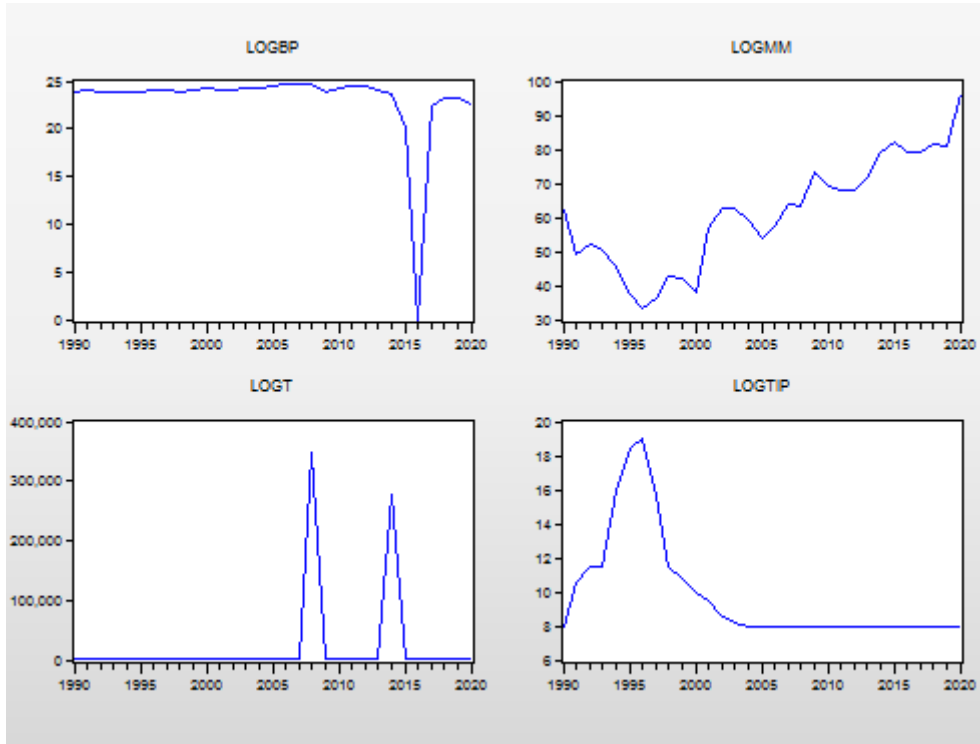
لوغاريتم حساب رأس المال ويرمز له بـ LOGBCA

سيتم في هذه المرحلة التحليل البياني لكل من المتغيرات المتمثلة في حساب رأس المال، سعر الصرف الرسمي،

اجمالي الاحتياطات وهي عبارة عن بيانات سنوية تم الحصول عليها من البنك العالمي، وتمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020.

4-1-1. التحليل البياني:

الشكل رقم (3-11): المناقشة البيانية لمتغيرات نموذج ميزان المدفوعات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EVIEWS 10

- ميزان المدفوعات: يلاحظ من خلال الرسم البياني أن ميزان المدفوعات شهد تذبذب طفيف بين الارتفاع والانخفاض يميل إلى الاستقرار ما بين سنة 1990 إلى سنة 2014، ثم شهد انخفاض مفاجئ سنة 2016 نتيجة أزمة النفط سنة 2014، والتي كان لها أثر كبير في عجز ميزان المدفوعات، باعتبار أن المحروقات تعد من أهم موارد الدولة، ثم ارتفع فيما بعد ليستقر من جديد.
- الكتلة النقدية: يتبين من خلال المنحنى البياني أن سلسلة الكتلة النقدية ثابتة بداية من سنة 1990 إلى غاية سنة 1996، ثم بقي فيما بعد يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية سنة 2019، حيث أخذ بعدها مسار تصاعدي، ويعود التفسير الاقتصادي لارتفاع الكتلة النقدية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية في السوق العالمية، وهو ما ينتج عنه ارتفاع التضخم.
- معدل فائدة الإقراض: يتضح لنا من خلال الشكل البياني رقم (3-11) أن معدل فائدة الإقراض في الجزائر عرف ارتفاع مستمر إلى غاية 1997 كأعلى ذروة ارتفاع خلال فترة الدراسة، ثم انخفض بعدها ليشهد استقرار بداية من سنة 2003 إلى غاية سنة 2020، ويفسر هذا من الناحية الاقتصادية على أن القروض كانت مرتفعة خلال فترة الإصلاحات بسبب قلة الكتلة النقدية المتداولة، حيث تميزت هذه الفترة بضعف الهيكل

الإنتاجي، عدم الاستقرار الأمني وضعف المشاريع الاستثمارية، ثم انخفاض معدل فائدة الإقراض فيما بعد نتيجة ارتفاع الكتلة النقدية المتداولة، ويرجع سببها إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري التي نتج عنها ارتفاع التضخم والكتلة النقدية، بالإضافة إلى أزمة أفلاس بنك الخليفة، التي أدت بدورها إلى سحب ثقة المتعاملين بالبنوك. وعلى هذا الأساس اتجهت الدولة إلى خفض معدل الفائدة، وجعله مستقر من أجل جلب المستثمرين ودعم الإنتاج المحلي وامتصاص الكتلة النقدية الزائدة، وهو ما يفسر على أن السلسلة مستقرة الزمن.

- **الانفتاح التجاري:** يظهر من خلال الرسم البياني رقم (11-3) أن تطور سلسلة الانفتاح التجاري ثابتة ومستقرة خلال 1990-2007، إلا أنه عرف ارتفاع مفاجئ سنتي 2008 و2014 كأعلى ذروتي ارتفاع، ثم انخفاض بعدها ليستقر ويأخذ مسار ثابت من جديد، ويفسر هذا من الناحية الاقتصادية، على أن الجزائر لم تتأثر بأزمة البترول باعتبارها من الدول التي تعتمد في صادراتها على المحروقات بنسبة 98%، والذي نجده من المنتجات المستعبدة في جولة أوروغواي، بحيث أن الاتفاقيات المختلفة لمنظمة التجارة العالمية لم تتعرض بصورة واضحة للمحروقات في عملية تثبيت التعريف العليا على الدول المستوردة له، فعدم ادراج النفط في الاتفاقية يعد من منظور الدول المنتجة للنفط من أكبر جوانب ضعفها، والتي نجد من ضمنها الجزائر²³⁹، وهو ما يدل على استقرار السلسلة الزمنية خلال فترة الدراسة.

4-1-2. الاختبارات القبلية:

تعتمد الاختبارات القبلية الخاصة بالدراسة القياسية لأي نموذج في اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أي اختبار الكشف عن جذر الوحدة، ومن ثم تحديد درجات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج.

● دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

سوف نكشف عن اختبار جذور الوحدة الخاص باختبار الاستقرار وذلك بالاعتماد على ديكي فولر المتطور باعتباره من أشهر المقاييس، والجدول التالي يبين نتائج دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات نموذج ميزان المدفوعات.

²³⁹ طالب دليمة، قوراري ميمية، الجزائر في ظل الانفتاح التجاري والطريق الى المنظمة العالمية للتجارة، دفا تر MECAS، العدد 08، 2012، ص 62.

الجدول رقم (3-19): اختبار جذور الوحدة لديكي فولر المطور

المتغيرات	المستوى			الفرق الأول		
	ثابت	اتجاه عام	بدون اتجاه عام	ثابت	اتجاه عام	بدون اتجاه عام
	الاحتمال	الاحتمال	الاحتمال	الاحتمال	الاحتمال	الاحتمال
LOGBP	0.3042	0.0046	0.0650	0.9999	1.0000	0.9910
LOGBC	0.6602	0.9834	0.5698	0.0008	0.0019	0.0000
LOGBCA	0.0006	0.0034	0.5385	0.4975	0.9832	0.1006
LOGMM	0.9523	0.0804	0.9014	0.0004	0.0013	0.0000
LOGPRT	0.7191	0.9826	0.3348	0.0067	0.0232	0.0003
LOGT	0.0001	0.0003	0.0000	0.0002	0.0008	0.0000
LOGTCH	0.7509	0.0702	0.9989	0.0059	0.0318	0.0035
LOGTIP	0.0000	0.0002	0.0052	0.0006	0.0000	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات 10 EViews

يظهر من خلال الجدول السابق أن كل من حساب رأس المال، الانفتاح التجاري ومعدل فائدة الإقراض مستقرة عند مستوى 1% في حالة وجود ثابت، أما باقي المتغيرات فهي تستقر بعد إجراء عليها الفرق الأول عند مستوى 1%. (انظر الملحق رقم 03، ص 182).

• اختيار النموذج الأمثل:

الجدول رقم (3-20): النموذج العام لميزان المدفوعات

Included observations: 30 after adjustments
 Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (1 lag, automatic): LOGBC LOGBCA LOGMM LOGPRT
 LOGT LOGTCH LOGTIP
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 128
 Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGBP(-1)	0.119818	0.222292	0.539010	0.5973
LOGBC	1.034136	0.403783	2.561120	0.0209
LOGBC(-1)	-1.068756	0.457642	-2.335354	0.0329
LOGBCA	-4.64E-10	4.40E-10	-1.054941	0.3071
LOGBCA(-1)	6.73E-10	4.69E-10	1.432736	0.1712
LOGMM	0.374889	0.226550	1.654776	0.1175
LOGMM(-1)	-0.492171	0.211658	-2.325311	0.0335
LOGPRT	-1.22E-16	2.92E-16	-0.416033	0.6829
LOGT	-1.46E-05	1.34E-05	-1.088462	0.2925
LOGT(-1)	2.13E-05	1.79E-05	1.188909	0.2518
LOGTCH	-1.264434	0.531469	-2.379131	0.0301
LOGTCH(-1)	1.117165	0.516050	2.164838	0.0459
LOGTIP	0.616951	0.533658	1.156079	0.2646
C	30.35189	16.77875	1.808948	0.0893
R-squared	0.497403	Mean dependent var	23.03038	
Adjusted R-squared	0.089043	S.D. dependent var	4.439530	
S.E. of regression	4.237267	Akaike info criterion	6.030439	
Sum squared resid	287.2709	Schwarz criterion	6.684331	
Log likelihood	-76.45658	Hannan-Quinn criter.	6.239625	
F-statistic	1.218051	Durbin-Watson stat	2.419568	
Prob(F-statistic)	0.349576			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EVIEWS 10

لقد تم اختيار النموذج $ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, 1, 0)$ كأحسن نموذج والذي تم اختياره من بين

128 نموذج قد تم تقييمه.

4-2. تقدير النموذج الثالث:

4-2-1. التقدير الرياضي للعلاقة بين المتغيرات المستقلة وميزان المدفوعات:

يمكن كتابة النموذج العام المقدر لميزان المدفوعات في شكل دالة خطية على الشكل التالي:

$$\begin{aligned}
 LOGBP = & C(1) * LOGBP(-1) + C(2) * LOGBC + C(3) \\
 & * LOGBC(-1) + C(4) * LOGBCA + C(5) \\
 & * LOGBCA(-1) + C(6) * LOGMM + C(7) \\
 & * LOGMM(-1) + C(8) * LOGPRT + C(9) * LOGT \\
 & + C(10) * LOGT(-1) + C(11) * LOGTCH + C(12) \\
 & * LOGTCH(-1) + C(13) * LOGTIP + C(14)
 \end{aligned}$$

حيث أن:

(14) C تمثل الحد الثابت.

(11) C, (9) C, (8) C, (6) C, (4) C, (3) C, (2) C: وهي تمثل مقدرات المتغيرات المستقلة.

(1) C وهي تمثل مقدرة المتغير التابع عند الابطاء الأول.

وعند تعويض المعاملات بقيمتها المقدرة تكتب المعادلة على النحو التالي:

$$\begin{aligned}
 LOGBP = & 0.119817584308 * LOGBP(-1) + 1.03413630426 * LOGBC \\
 & - 1.06875572446 * LOGBC(-1) - 4.64390276149e - 10 \\
 & * LOGBCA + 6.72657052706e - 10 * LOGBCA(-1) \\
 & + 0.374888666132 * LOGMM - 0.492171477013 \\
 & * LOGMM(-1) - 1.2166991729e - 16 * LOGPRT \\
 & - 1.45988935735e - 05 * LOGT + 2.1321498462e - 05 \\
 & * LOGT(-1) - 1.26443352266 * LOGTCH + 1.11716526765 \\
 & * LOGTCH(-1) + 0.616951335925 * LOGTIP \\
 & + 30.3518942178
 \end{aligned}$$

4-2-2. اختبار الحدود:

سوف نقوم باختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وكذا تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على ميزان

المدفوعات في الأجلين الطويل والقصير.

الجدول رقم (3-21): اختبار التكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.511675	10%	1.92	2.89
k	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	30	10%	2.277	3.498
		5%	2.73	4.163
		1%	3.864	5.694

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EVIEWS 10

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة والتي بلغت قيمتها 3.511 هي أكبر من القيم الحرجة العظمى عند مستويات المعنوية 2.5%، 5%، 10%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها وجود علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

3-2-4. تحليل علاقة النموذج طويلة الأجل:

يبين لنا الجدول أدناه تقدير معنوية المعاملات الخاصة بكل من متغيرات نموذج ميزان المدفوعات في الأجل

الطويل.

الجدول رقم (3-22): اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل للنموذج الثالث.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGBC	-0.039332	0.252441	-0.155807	0.8781
LOGBCA	2.37E-10	1.48E-10	1.594132	0.1305
LOGMM	-0.133248	0.199516	-0.667857	0.5137
LOGPRT	-1.38E-16	3.25E-16	-0.424747	0.6767
LOGT	7.64E-06	2.41E-05	0.316819	0.7555
LOGTCH	-0.167316	0.082966	-2.016669	0.0608
LOGTIP	0.700936	0.660282	1.061571	0.3042
C	34.48364	19.95023	1.728483	0.1031

$$EC = LOGBP - (-0.0393*LOGBC + 0.0000*LOGBCA - 0.1332*LOGMM - 0.0000*LOGPRT + 0.0000*LOGT - 0.1673*LOGTCH + 0.7009*LOGTIP + 34.4836)$$

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EVIEWS 10

يبرز لنا الجدول أعلاه أن كل متغيرات الدراسة غير معنوية عند 5% في الأجل الطويل، لأن جميع قيمها الاحتمالية أكبر من 0.05.

ومن خلال الجدول يمكن تحليل نتائج العلاقة طويلة الأجل كما يلي:

- وجود علاقة عكسية غير معنوية بين كل من الميزان التجاري، الكتلة النقدية، اجمالي الاحتياطات وسعر الصرف الرسمي مع ميزان المدفوعات في الأجل الطويل.
- وجود علاقة طردية وغير معنوية بين حساب رأس المال وميزان المدفوعات في الأجل الطويل.
- وجود علاقة طردية وغير معنوية بين الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات في الأجل الطويل.
- وجود علاقة طردية وغير معنوية بين معدل فائدة الاقراض وميزان المدفوعات في الأجل الطويل.

4-2-4. تحليل العلاقة القصيرة الأجل:

يظهر من خلال الجدول أدناه أن معامل التصحيح سالب ومعنوي (-0.880182) وهو يؤكد القبول الاحصائي للنموذج.

الجدول رقم (3-23): نموذج قصير الأجل

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGBC)	1.034136	0.215312	4.802958	0.0002
D(LOGBCA)	-4.64E-10	1.46E-10	-3.191197	0.0057
D(LOGMM)	0.374889	0.123266	3.041304	0.0078
D(LOGT)	-1.46E-05	6.96E-06	-2.097255	0.0522
D(LOGTCH)	-1.264434	0.192419	-6.571237	0.0000
CointEq(-1)*	-0.880182	0.127835	-6.885318	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات 10 EVIEWS

يمكننا تفسير النتائج بناء على الجدول السابق بأن حساب رأس المال الحالي، وسعر الصرف الرسمي الحالي لديهما علاقة تأثير سلبية ومعنوية مع ميزان المدفوعات الحالي في المدى القصير، بينما نجد أن الانفتاح التجاري الحالي له علاقة تأثير سلبية وغير معنوية مع ميزان المدفوعات الحالي في المدى القصير، أما الميزان التجاري والكتلة النقدية فلهما علاقة تأثير ايجابية ومعنوية مع ميزان المدفوعات في المدى القصير، أما معدل فائدة الاقراض فهو لا يؤثر في ميزان المدفوعات في الأجل القصير لأنه لا يظهر في النموذج.

4-3. تشخيص بواقي النموذج:

نقوم بتشخيص النموذج، عن طريق دراسة مجموعة من الخصائص الإحصائية لبواقي النموذج، من خلال الاختبارات المناسبة للكشف على تلك الخواص وذلك وفقا لعدة مراحل.

4-3-1. مقارنة بيانية بين القيم الفعلية والتقديرية للنموذج:

سوف يتم في هذا الاختبار المقارنة بين المنحنيين للقيم الفعلية والتقديرية للنموذج، وذلك عن طريق المنحنى

البياني التالي:

الشكل رقم (3-12) الرسم البياني للقيم الفعلية والتقديرية والبواقي لنموذج ميزان المدفوعات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

يبرز لنا الشكل أعلاه عدم وجود تطابق وتقارب بين منحنيين القيم الفعلية والقيم التقديرية، وهو ما يؤكد أن النموذج المقدر ليس بإمكانه توصيف الظاهرة المدروسة التي تتطابق مع الواقع الاقتصادي، وليس لديه القدرة على تفسير لنا أهم المتغيرات التي تؤثر في ميزان المدفوعات الجزائري.

4-3-2. اختبار استقرار البواقي:

الجدول رقم (3-24): اختبار استقرارية سلسلة البواقي.

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.218	-0.218	1.5686	0.210
		2 0.128	0.085	2.1342	0.344
		3 -0.184	-0.148	3.3408	0.342
		4 -0.215	-0.312	5.0399	0.283
		5 -0.073	-0.181	5.2454	0.387
		6 -0.283	-0.403	8.4458	0.207
		7 0.248	-0.049	11.003	0.138
		8 -0.084	-0.197	11.312	0.185
		9 0.165	-0.204	12.554	0.184
		10 0.083	-0.128	12.886	0.230
		11 -0.043	-0.236	12.980	0.295
		12 0.152	-0.070	14.215	0.287

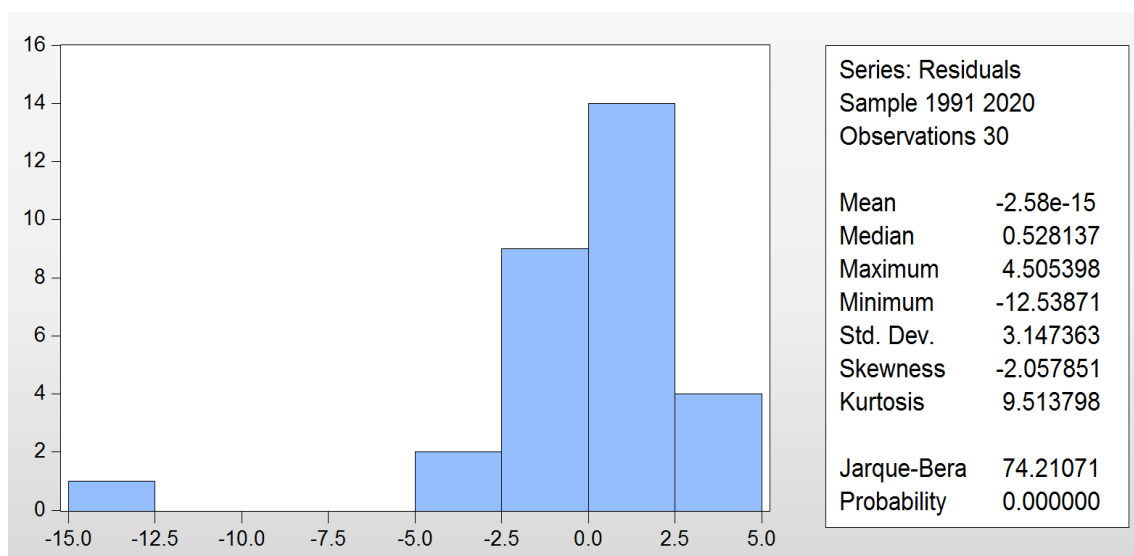
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

نقارن القيمة الاحصائية الأخيرة Q-Statistic في السلسلة لـ 12 متغير متأخر مع القيمة الجدولية لتوزيع Chi-Square 12، وبما أن Q-Stat تقدر بـ $14.21 < 21.0 = \chi^2_{0.05}(12)$ فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H1، ونقول بأن سلسلة البواقي مستقرة.

3-3-4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يتم اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي عن طريق مقارنة القيمة الاحتمالية المحسوبة مع درجة المعنوية 5%، والرسم البياني الموالي يبين النتائج المتوصل اليها:

الشكل رقم (3-13) اختبار التوزيع الطبيعي لجاك بيرا



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

يلاحظ أن قيمة احتمالية Jarque-Bera والتي قدرت بـ 0.000000 هي أقل من 0.05، مما يعني أن سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

4-3-4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM:

نقوم باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM (Breusch-Godfrey) من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية المحسوبة مع درجة المعنوية 5%، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (3-25): اختبار LM للارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	2.990048	Prob. F(1,15)	0.1043
Obs*R-squared	4.986170	Prob. Chi-Square(1)	0.0256

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لـ chi-Square تقدر بـ 0.0256، وهي أقل من 0.05 وهذا ما يفسر أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، ومن أجل معالجة هذه المشكلة لابد من تمديد فترات الإبطاء إلى فترتين.

الجدول رقم (3-26): اختبار LM للارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.433290	Prob. F(2,14)	0.2715
Obs*R-squared	5.098686	Prob. Chi-Square(2)	0.0781

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

يظهر من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لـ chi-Square تقدر بـ 0.0781، وهي أكبر من 0.05، وهذا ما يفسر أن النموذج أصبح لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

4-3-5. اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

نقوم باختبار ARCH من أجل الكشف عن اختبار مشكلة عدم ثبات التباين، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (3-27): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.078569	Prob. F(1,27)	0.7814
Obs*R-squared	0.084144	Prob. Chi-Square(1)	0.7718

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات 10 EViews

قدرت القيمة الاحتمالية Chi-square بـ 0.7718 وهي أكبر من 0.05، وهو ما يفسر أن النموذج الذي تم تقديره في دراسة الظاهرة الاقتصادية ليس لديه مشكلة عدم ثبات التباين.

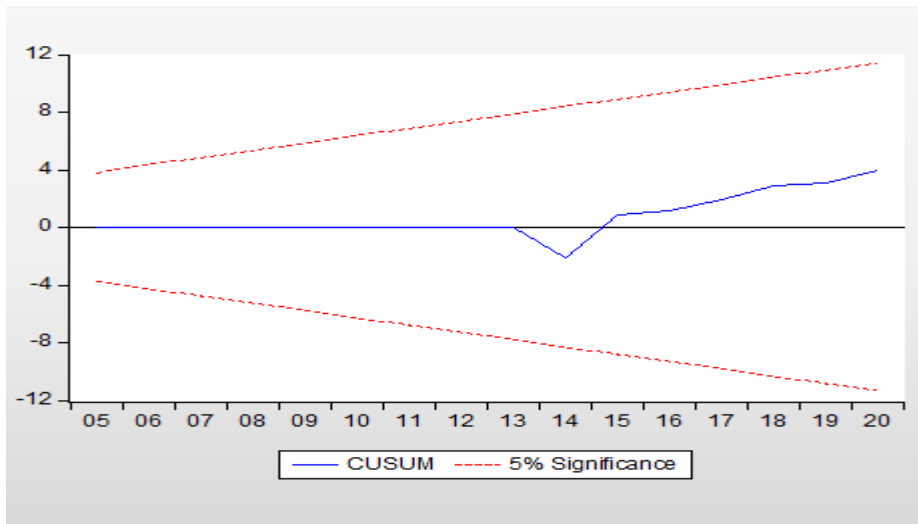
4-4. تشخيص صحة وثبات النموذج:

نقوم باختبار إمكانية قدرة النموذج على التنبؤ، والحكم على أمثليته، وكذا معرفة معنويته الكلية وقدرته التفسيرية.

1-4-4. اختبار ثبات النموذج:

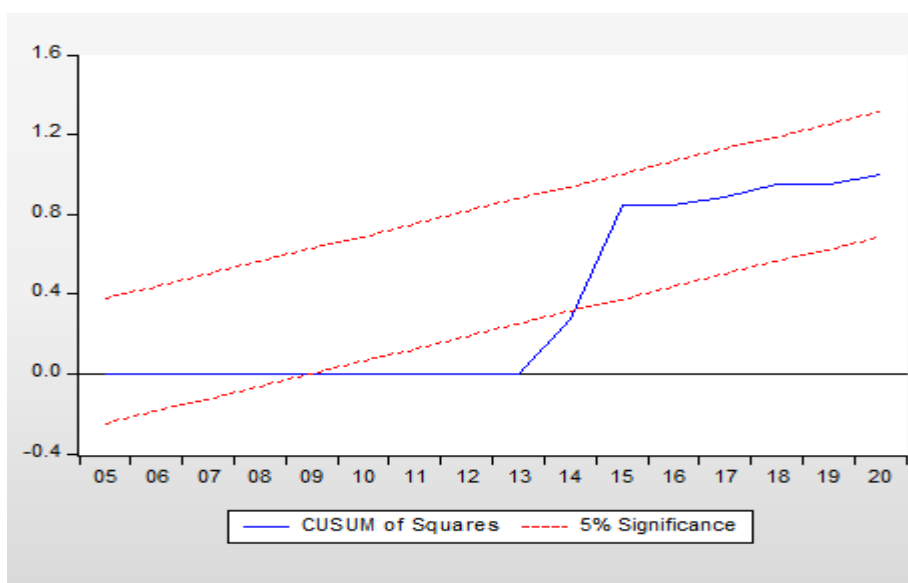
يتم الحكم على ثبات واستقرار النموذج من خلال الرسمين البيانيين لاختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي التاليين:

الشكل رقم (3-14) اختبار حركة بواقي النموذج (المجموع التراكمي للبواقي)



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات 10 EViews

الشكل رقم (3-15) اختبار حركة مربعات بواقي النموذج (مربع المجموع التراكمي للبواقي)



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

يظهر من خلال الرسمين البيانيين على أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM يقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأدنى والحد الأعلى) عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على استقرار النموذج، بينما أن اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ، فإنه يقطع أحد خطوط المنطقة الحرجة، ولكن سرعان ما يعاود الرجوع داخل المنطقة الحرجة، ويتبين من خلال هذين الاختبارين على أن تقديرات النموذج مستقرة.

4-4-2. اختبار مدى أمثلة المتغيرات وشكل دالة ميزان المدفوعات:

ويتم ذلك من خلال اختبار RAMSEY الموضح نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-28): اختبار RAMSEY

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LOGBP LOGBP(-1) LOGBC LOGBC(-1) LOGBCA LOGBCA(-1) LOGMM LOGMM(-1) LOGPRT LOGT LOGT(-1) LOGTCH LOGTCH(-1) LOGTIP C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	11.93600	15	0.0000
F-statistic	142.4682	(1, 15)	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 10

بلغت القيمة الاحتمالية لـ F المتعلقة باختبار RAMSEY 0.0000 وهي أقل من 0.05، وهو يفسر على أن العلاقة الرياضية المقدره للنموذج لها دلالة معنوية، وهي الأفضل والمناسبة لتمثيل علاقة الدراسة.

4-5. التقييم الاحصائي للنموذج الخطي الخاص بميزان المدفوعات:

4-5-1. معامل التحديد R^2 (القوة التفسيرية):

من خلال الجدول رقم (3-20) يتضح أن معامل التحديد يقدر بـ 0.4974 وهي تمثل نسبة تفسير غير عالية، وهو يفسر 49.74% من التغيرات التي تحصل في ميزان المدفوعات سببها التغير في المتغيرات المستقلة، أما النسبة الباقية فهي تعود إلى متغيرات اخرى لم يتم ادراجها في النموذج.

4-5-2. (اختبار فيشر):

نلاحظ من خلال الملحق رقم 06 (ص 185) أن احتمالية فيشر F بلغت 0.349576 وهي أكبر من 0.05، مما يجعلنا نرفض الفرضية البديلة، ونقبل الفرضية العدمية التي مفادها هو أن النموذج المقدر بأكمله ليس لديه دلالة إحصائية معنوية، وهو غير صالح لتقدير فعالية التمثيل.

4-5-3. التحليل الاقتصادي للنموذج.

يتبين من خلال الملحق رقم 06 (ص 185) أن العلاقة بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات موجبة ومعنوية، ويظهر ذلك جليا من خلال إشارة المعلمة الموجبة، حيث نجد أن قيمة احتماليتها تقدر بـ 0.0209 وهي أقل من 5% و 10%، فأى زيادة في الميزان التجاري بوحدة واحدة فإنه يؤدي إلى ارتفاع ميزان المدفوعات بـ 1.034136، ومن الناحية التجريبية فهي تتطابق مع نتيجة دراسة Assia Merabet 2015 ودراسة Mukolu, M.O, Illugbemi, A.O, Oталu, J.A 2017.

ومن خلال الملحق رقم 09 (ص 188) يظهر أن حساب رأس المال يمارس تأثير طردي وغير معنوي على ميزان المدفوعات، حيث أن قيمة احتمالية المتغير المستقل تقدر بـ 0.1305 وهي أكبر من 1%، 5%، 10%، بينما يظهر إشارة المعلمة الموجبة لحساب رأس المال على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، فإذا ارتفع حساب رأس المال بوحدة واحدة فإنه سوف يؤثر على ميزان المدفوعات إيجابا بـ 2.37 ويرجح ذلك إلى ارتفاع التدفقات المالية نحو الداخل بسبب ارتفاع معدل الفائدة وجذب المستثمرين، مما يدفع إلى زيادة رؤوس الأموال والتي تعود بالنفع على ميزان المدفوعات.

كما نجد أن متغيري الكتلة النقدية وإجمالي الاحتياطات ذات علاقة عكسية وغير معنوية مع ميزان المدفوعات، ويظهر ذلك جليا من خلال إشارة المعلمتين السالبة وقيمهما الاحتمالية، والتي نجد أن ليس لديها دلالة

معنوية، فإذا ارتفع إجمالي الاحتياطات بوحدة واحدة فهو يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات بـ -1.38 وهو ما لا يتوافق مع الواقع الاقتصادي، وإن ارتفاع الكتلة النقدية بوحدة واحدة فهو يدفع إلى انخفاض ميزان المدفوعات بـ -0.133248، وذلك نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يجعل سعر المنتوجات المحلية أعلى من المنتوجات الأجنبية، وهذا من وجهة نظر الأفراد المحليين فيزداد الطلب المحلي على السلع الأجنبية مما ينتج عنه ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، وهذه النتيجة اختلفت دراسة Bosson Amedenu Imoughele Lawence ودراسة Senyefia Theodore Oduro- Okhyireh, Osei-asibey Eunice 2019، ودراسة Ehikioya et Ismaila Mohammed 2015 ودراسة بشيشي وليد 2018 حيث توصلوا إلى العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية وميزان المدفوعات، وفيما يخص سعر الصرف الرسمي فتأثيره سلبى وغير معنوي على ميزان المدفوعات، فإذا ارتفع بوحدة واحدة فإنه يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات بـ -0.167316 وهو لا يتوافق مع الواقع الاقتصادي، ونرجح السبب إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، وأن كل المعاملات الاقتصادية تقوم بالدولار، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، النقل، التأمينات، الضرائب.... الخ، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة دردوري لحسن 2016.

كما نجد أن هناك علاقة تأثير طردية وغير معنوية بين متغيري معدل فائدة الإقراض، الانفتاح التجاري مع ميزان المدفوعات، وهو ما نراه من خلال اشارة المعلمتين الموجبتين وقيم احتماليتهما التي قدرتا بـ 0.3042 و 0.7555 على التوالي والتي نجدها أقل من 1%، 5%، 10%، فإذا ارتفع معدل فائدة الإقراض بوحدة واحدة فهو يؤثر على ميزان المدفوعات بالارتفاع بقيمة 0.700936، حيث أن ارتفاع معدل فائدة الإقراض الخاص بالقروض الاستهلاكية يؤدي إلى انخفاض القروض الاستهلاكية وتحويلها إلى القروض الاستثمارية، وبالتالي يزيد الإنتاج المحلي الذي ينتج عنه ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات، والذي يؤدي إلى الفائض في ميزان المدفوعات، كما أنه في حالة ارتفاع الكتلة النقدية المتداولة، فهذا يؤدي إلى التضخم والذي ينجم عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا ما يجعل أسعار المنتوجات المحلية أعلى مقارنة مع المنتوجات الأجنبية فتزيد الواردات والذي يسبب عجز في ميزان المدفوعات، فتضطر الدولة في هذه الحالة إلى رفع معدل فائدة الإقراض من أجل امتصاص الكتلة النقدية الزائدة، ومن أجل توازن المعروض النقدي مع الطلب النقدي، والذي ينتج عنه انخفاض المستوى العام للأسعار، وبالتالي زيادة الطلب على المنتج المحلي وانخفاض الواردات والذي يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة حاجي سمية 2016.

كما يؤثر ارتفاع معدل الانفتاح التجاري بوحدة واحدة ايجابا على ميزان المدفوعات بقيمة 7.64، وذلك لانفتاح الجزائر على دول العالم وأسواق أخرى، والتوسع في معاملاتها ومبادلاتها الاقتصادية، مما يجعلها ترفع من صادراتها وتزيد في تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل، مما يحسن من وضعية ميزان المدفوعات، وهذه النتيجة جاءت مشاهمة لدراسة عاتكا عثمان العطا أحمد 2018.

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق له من أساليب احصائية وقياسية باستخدام الأسلوب الكمي لدراسة وقياس فعالية السياسة النقدية على ميزان المدفوعات من خلال ثلاثة نماذج (الميزان التجاري، حساب رأس المال وميزان المدفوعات) في الجزائر بالاعتماد على معطيات سنوية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020.

تم التوصل إلى أن بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى منها الواردات، سعر الصرف الرسمي، حساب رأس المال، الانفتاح التجاري، ومعدل فائدة الإقراض، الكتلة النقدية وميزان المدفوعات، أما باقي المتغيرات فهي مستقرة عند الدرجة الأولى أي بعد إجراء عليها التفاضل الأول، وبرهنت نتائج الدراسة على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وكل من الميزان التجاري، حساب رأس المال، وميزان المدفوعات، كما بينت النتائج على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في كل من النموذج الأول والثاني، أما النموذج الثالث فهو يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي عند فترة الإبطاء الأولى، وتعالج هذه المشكلة من خلال تمديد فترة الإبطاء إلى فترتين، بحيث يصبح نموذج ميزان المدفوعات لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، بالإضافة إلى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين لكل من نموذج الميزان التجاري، حساب رأس المال وميزان المدفوعات، وأن أغلب التغيرات التي تحدث في النموذج الأول والثاني سببها المتغيرات المستقلة التي ادرجت في نماذج الدراسة وهي ذات قوة تفسيرية عالية، والنسبة الباقية فهي نسبة صغيرة تعود لمتغيرات أخرى لم يتم ذكرها في النماذج، أما النموذج الثالث فقوتها التفسيرية ضعيفة، حيث لا يمكن للمتغيرات المستقلة التي استخدمت في النموذج أن تفسر التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات الجزائري.

وفي الأخير وارجالاً يمكن القول على أن السياسة النقدية في الجزائر ليست فعالة في تحقيق التوازن الخارجي خلال فترة الدراسة من خلال نقل أثرها عبر قناة سعر الصرف الرسمي وأداة معدل فائدة الإقراض.

الخاتمة العامة

يعتبر التوازن الخارجي من أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال السياسة النقدية، بغية الرقي نحو التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، والتي تعد من أهم السياسات الاقتصادية التي تلمس الجانب النقدي، والتي تنتهجها الدولة في تصحيح الاختلالات الناجمة عن الصدمات والأزمات المتكررة في النشاط الاقتصادي. إن درجة فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي تختلف من بلد إلى آخر، بسبب اختلاف العوامل الهيكلية، ودرجة التقدم الاقتصادي، وباعتبار أن الجزائر دولة نامية تعاني من ضعف أدوات السياسة النقدية لافتقارها إلى البورصات وهشاشة أسواقها المالية، فإن هذه الأسباب لا تحول دون فعاليتها في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وتحقيق التوازن الخارجي وذلك بتنوع قنواتها وأدواتها، وعلى هذا الأساس انصبت دراستنا حول فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر في فترة زمنية تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020، حيث استهدفت الدراسة القياسية لتحديد فعالية السياسة النقدية من عدمها في تحقيق التوازن الخارجي بناء على المقاربات المتمثلة في المنهج النقدي في ظل نظم الصرف (تخفيض قيمة العملة)، ولقد استعرضنا في الجانب النقدي كل ما يتعلق بالسياسة النقدية وميزان المدفوعات في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

أما الدراسة القياسية فقد تم من خلالها قياس فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر، عن طريق ثلاثة نماذج كل على حدا والمتمثلة في الميزان التجاري، حساب رأس المال وميزان المدفوعات، وقد اشترك متغير سعر الصرف الرسمي فيما بينهم، حيث نجد أن معدل فائدة الإقراض قد يساهم في تصحيح خلل ميزان المدفوعات، ففي حالة عجز هذا الأخير، فإن الدولة تلجأ إلى خفض معدل فائدة الإقراض (سياسة توسعية)، مما ينتج عنه استقطاب وجذب عدد كبير من المستثمرين وتشجيع الاستثمار المحلي، مما يدفع إلى زيادة الإنتاج المحلي وارتفاع الدخل القومي، نتيجة ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات، وبالتالي إعادة تصحيح خلل ميزان المدفوعات، ولأن النتائج برهنت على أن معدل فائدة الإقراض لا يؤثر على ميزان المدفوعات الجزائري في الأجل القصير وله علاقة ايجابية غير معنوية في المدى الطويل فيتم رفض الفرضية الأولى التي مفادها أن أدوات السياسة النقدية فعالة في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات الجزائري، وتم رفض الفرضية الثانية التي تقول أن قنوات السياسة النقدية تعتبر فعالة في تصحيح خلل ميزان المدفوعات، وذلك بناء على نتيجة الدراسة القياسية، التي توصلت إلى وجود علاقة توازنية عكسية ومعنوية بين سعر الصرف الرسمي وميزان المدفوعات في الأجل القصير، والتي تصبح غير معنوية في الأجل الطويل.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تعرضنا له في دراستنا، توصلنا إلى عدة نتائج يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- رغم الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر إلا أنها تظل تحت التبعية الأجنبية، لأن اقتصادها ذات نوع ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات، وهيكلها الإنتاجي ضعيف وغير مرن، ولا يتمتع بالتنوع، وتحظى أسواقها المالية بالجمود، نتيجة الثقافة الدينية للمجتمع الخاصة بتحریم معدل الفائدة، مما دفعهم إلى اكتناز الأموال بدل استثمارها في البنوك أو البورصات، وهذا كله ما جعلها عرضة للأزمات والصدمات المتكررة وخاصة انخفاض أسعار النفط.
- استقرارية كل من الواردات، حساب رأس المال، الانفتاح التجاري، سعر الصرف الرسمي ومعدل فائدة الاقراض عند المستوى 5% و 1%، أما باقي المتغيرات فهي مستقرة بعد اجراء عليها الفرق الأول، وعدم وجود متغيرات مستقرة من الدرجة الثانية (2) I، فاستقرارية المتغيرات مزجت بين I (0) و I (1) وهو ما ساعدنا على استخدام طريقة الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL.
- برهنت نتائج الدراسة على وجود علاقة تكامل مشترك لكل من النماذج الثلاثة، كما بينت النتائج على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في كل من نموذج الميزان التجاري ونموذج حساب رأس المال، ووجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج ميزان المدفوعات.
- عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين لكل من نموذج الميزان التجاري، حساب رأس المال وميزان المدفوعات.
- بلغت القوة التفسيرية لكل من نموذج الميزان التجاري، حساب رأس المال ب 94.7%، 99.5%، على التوالي وهي تمثل نسبة تفسير عالية، حيث أن التغيرات التي تحدث في النموذجين سببها المتغيرات المستقلة التي ادرجت في نماذج الدراسة، أما النسبة الباقية فهي تعود لمتغيرات عشوائية أخرى.
- المتغيرات المفسرة التي استعملت في نموذج ميزان المدفوعات تفسر التغيرات التي تحدث في هذا الأخير بنسبة ضئيلة حيث بلغت قوتها التفسيرية 49.74%.
- تمثل النماذج المقدره العلاقة الرياضية للظاهرة المدروسة، حيث نجد أن نموذجي الميزان التجاري وحساب رأس المال لهما دلالة معنوية كلية، بينما نجد أن النموذج المقدر الخاص بميزان المدفوعات ليس له دلالة معنوية وهو لا يصلح استخدامه لتمثيل فعالية التقدير.
- سعر الصرف الرسمي له علاقة طردية ومعنوية مع الميزان التجاري في الأجل قصير، وتصبح مع مرور الزمن غير معنوية في المدى الطويل، مما يدل على أن سعر الصرف الرسمي له الفعالية في تصحيح الميزان التجاري في الأجل القصير فقط.

- الصادرات والواردات لهما علاقة إيجابية ومعنوية في الأجل القصير، ولكن في المدى الطويل فتنقلب العلاقة إلى عكسية في الأجل الطويل.
- معاملات تصحيح الخطأ لنموذج الميزان التجاري، حساب رأس المال وكذا ميزان المدفوعات سالب ومعنوي، مما يؤكد القبول الاحصائي للنماذج الثلاث، فمعامل النموذج الأول يدل على أن 20.07% من أخطاء الأجل القصير، يمكن تصحيحها في كل سنة من أجل الرجوع إلى الوضع التوازني في المدى الطويل، والنموذج الثاني يفسر 12.49% من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في كل سنة من أجل الرجوع إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، أما معامل تصحيح الخطأ للنموذج الثالث فيدل على أن 88.01% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في كل سنة للعودة إلى الوضع التوازني في المدى الطويل .
- اجمالي الاحتياطات لع علاقة تأثير ايجابية وغير معنوية مع حساب رأس المال في الأجل القصير، وعلاقة معنوي في المدى الطويل.
- سعر الصرف الرسمي له علاقة تأثير عكسية ومعنوية مع حساب رأس المال في الأجل القصير، وتصبح غير معنوية في الأجل الطويل.
- حساب رأس المال له علاقة عكسية ومعنوي مع ميزان المدفوعات في المدى القصير ولها تأثير إيجابي غير معنوي في المدى الطويل.
- الميزان التجاري والكتلة النقدية لهما علاقة تأثير ايجابية ومعنوية مع ميزان المدفوعات في المدى القصير، وتصبح هذه العلاقة سلبية وغير معنوية في الأجل الطويل، مما يفسر على أن السياسة النقدية من خلال التحكم في الكتلة النقدية لها الفعالية النسبية أي في المدى القصير فقط في الجزائر.
- وجود علاقة توازنية عكسية ومعنوية بين سعر الصرف الرسمي وميزان المدفوعات في الأجل القصير، وغير معنوية في الأجل الطويل، مما يعني أن قناة سعر الصرف غير فعالة في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر، وذلك لاتباعها سعر الصرف المدار، وقيمة الدينار في انخفاض مستمر، بحيث نجد أن قناة سعر الصرف تكون أكثر فعالية في الدول التي يكون سعر صرفها مرن ويخضع للتعويم (قوى العرض والطلب) وأكثر انفتاح على العالم الخارجي.
- إن انفتاح الجزائر في تعاملاتها التجارية مع العالم الخارجي يعكس العلاقة السلبية غير معنوية بين ميزان المدفوعات والانفتاح التجاري في الأجل القصير وذلك بسبب أن الجزائر تعتبر من الدول الريعية التي

تستحوذ محروقاتها بنسبة كبيرة على صادراتها وهي من المنتجات المستبعدة في جولة أورو جواي، ووجود علاقة طردية غير معنوية بينهما في الأجل الطويل.

- معدل فائدة الاقراض فهو ليس له علاقة مع ميزان المدفوعات في الأجل القصير لأنه لا يظهر في النموذج، وتوجد علاقة طردية وغير معنوية بين معدل فائدة الاقراض وميزان المدفوعات في الأجل الطويل، مما يوحي على عدم فعالية معدل فائدة الاقراض كأداة للسياسة النقدية في الجزائر.
- محدودية فعالية السياسة النقدية في الجزائر بسبب ضعف هيكل المنظومة المصرفية، ارتفاع الكتلة النقدية في السوق المحلية وارتفاع التضخم ونقص السيولة البنكية، وعدم ثقة الأفراد فيما يخص ايداع أموالهم في البنوك بالإضافة إلى البعد الديني الذي يحول دون ايداع الاموال لدى البنوك.

آفاق الدراسة المستقبلية:

من خلال مسار دراستنا الحالية، يمكن إعطاء وفتح المجال لدراسات مستقبلية للكشف عن أثر وفعالية المتغيرات الكلية للاقتصاد على ميزان المدفوعات، وكذا اجراء دراسات تعتمد على نماذج أخرى، وتمزج بين السياستين النقدية والمالية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات، كما يمكن تغيير الاطار الزماني والمكاني، أو المقارنة مع دول المغرب العربي كتونس، المغرب، أو دول الخليج وغيرها، إضافة إلى الكشف العكسي لفعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف وبالتالي التحكم في ميزان المدفوعات، كما يمكن الاستفادة من دور البنوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار الخارجي للبلاد، كما يمكن دراسة أثر النقود الافتراضية على التوازن الخارجي.

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر
المراجع باللغة العربية:
الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007.
2. أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999.
3. الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018.
4. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
5. أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013..
6. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد- وجهة نظر النقاد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987.
7. بن حمودة سكيمة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2006.
8. تقي الحسيني عرفان، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1999.
9. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
10. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
11. حازم البلاوي، دليل الفكر الاقتصادي، دار الشروق، مصر، 1995.
12. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.
13. حمزة شوار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التقليدية، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.
14. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018.

15. رمزي محمود، التسيير الكمي، سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.
16. زكريا الدوري، يسرى السمراي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
17. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006.
18. سمير فخري نعمة، إشراف ومراجعة ميسر قاسم غزال، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة العربية 2011.
19. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وأسعار الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.
20. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، ط1، 2010.
21. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، الجزائر، 2005.
22. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
23. ضيف الله محمد القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية - قياسية)، الطبعة الأولى، 2011.
24. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، (2001-2002).
25. عبد الرازق بن هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة 3، الأردن، 2014.
26. عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2011.
27. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005.
28. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية الكلية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1998.
29. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.

30. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2013.
31. علي بن قدور، محمد ابرير، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
32. علي سعيد علي، طريقة للعمل في القطاع المصرفي، بيلومانيا للنشر والتوزيع، الطبعة 1، المجلد 1، 2021.
33. علي عبد الوهاب نجا وآخرون، النقود والسياسة النقدية والاسواق المالية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2018.
34. عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2012.
35. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، 2004.
36. فراس أكرم الرفاعي وعبد الرحيم فؤاد الفارس، مدخل إلى الأعمال الدولية، دارا لمناهج، 2013.
37. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر وتحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، دراس خاصة، صندوق النقد الدولي، 1998.
38. كمال بكري، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، ط 2، مصر، 2012.
39. كمال علاوي كاظم الفتلاوي وحسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013.
40. كنعان علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، 2012.
41. لخلو بوخاري، وليد العايب، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، 2014.
42. مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
43. محمد حافظ عبده الرهوان، أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، شركة مطابع الطويجي التجارية، القاهرة، 1997.
44. محمد حافظ عبده الرهوان، النقود والبنوك والأسواق المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.
45. محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتر للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2015.
46. محمد عبد الرزاق الحنيطي وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2015.

47. محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية/ مصر، 1997.
48. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1991.
49. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007.
50. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية مصر، 1982.
51. موسى سعيد مطر، ياسر المومني، شقري نوري موسى، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
52. نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بدون طبعة، بيروت، لبنان، 2018.
53. نبيل سدره محارب، النقود والمؤسسات المصرفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1968.
54. نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001.
55. نزار كاظم الخيكانى، حيدر يوسف الموسوي، السياسات الاقتصادية، الإطار العام، وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2020.
56. نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، دار البيضاء، ط1، الجزائر، 2011.
57. نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط1، دار المناهج، عمان، 2007.
58. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، عمان، 2006.
59. هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان، 2000.
60. وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، 2017.
61. وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011.

الأطروحات:

1. بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر: 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2016.

2. جمال مساعديه، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2016.
3. حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2016.
4. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
5. رايس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2013.
6. شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر " خلال الفترة 1990-2014 دراسة تحليلية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2018.
7. عاتكا عثمان العطا أحمد، أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني دراسة تطبيقية قياسية خلال الفترة من 1992-2016، أطروحة نيل درجة الدكتوراه الفلسفة في التجارة، جامعة شندي، جمهورية السودان، 2018.
8. محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2015.
9. وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة -حالة الجزائر -، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باجي المختار عنابة، الجزائر 2016.

المجلات:

1. أحمد عبده محمود، النقديون والسياسة النقدية، المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، العدد 2، 1982.
2. أحمد بن البار وأحمد بن السيلت، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2014.
3. باصور كمال، مقال بعنوان اثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة 2000-2012، مجلة الاقتصاد و التنمية-مخبر التنمية المحلية، جامعة يحي فارس-المدية، العدد 06، 2016.

4. بشيشي وليد، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 23، الجزء الاول، 2018.
5. بشيشي وليد، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2014)، جامعة قلمة، دراسات-العدد الاقتصادي- المجلد: 7-العدد: 1، 2016.
6. بن جدو سامي، لهيبات أحمد، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر (1990-2014) اختبار للعلاقة في إطار التكامل المشترك ونماذج ARDL، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 16، 2017.
7. بن مصطفى ريم، بن لدغم فتحي، صوار يوسف، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفتر 1990-2017، المجلد 13، العدد 1، 2020.
8. بوشنب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013، معارف (مجلة علمية محكمة) قسم: علوم اقتصادية، السنة العاشرة- العدد: 19، 2015.
9. جليل شيعان ضمد، عقيل عبد محمد الحمدي، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية)، العلوم الاقتصادية، العدد 27، المجلد السابع، 2011.
10. جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
11. حاجي سمية ومفتاح صالح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الأول، 2016.
12. دردوري لحسن، فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، 2016.
13. رحموني سيد أحمد، تطور حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1988-2007، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست - الجزائر، ولاية أدرار، العدد 04، 2012.
14. رشا يوسف أبو شاويش، طالب عوض ورا، أثر السياسة النقدية على حجم الاحتياطات الأجنبية: حالة الأردن، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 15، 2021.
15. زبير عياش وبعلول نوفل، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف الدينار ورصيد ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة 2000-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث - العدد 02، 2017.
16. ستيتو مليكة وبن بوزيان محمد، مسار السياسة النقدية في الجزائر وآثارها على التحول الاقتصادي، دفاتر MECAS، المجلد 5، العدد 1، 2009.

17. صراممة عبد الوحيد، بعلول نوفل، أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2014، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر، العدد 5، 2017.
18. صراممة عبد الوحيد، بعلول نوفل، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات - دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2000-2016، مجلة المالية وحوكمة الشركات، جامعة أم البواقي، المجلد 2، العدد 2، 2018.
19. صوان أسماء، فعالية السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام (ARDL) خلال الفترة (1990-2018)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 6، العدد 2، 2019.
20. طالب دليمة، قوراري يمينة، الجزائر في ظل الانفتاح التجاري والطريق الى المنظمة العالمية للتجارة، دفاتر MECAS، العدد 08، 2012.
21. طاهر كنعان وحازم رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1، 2016.
22. عباس كاظم جاسم الدعيمي وحسن محمد جواد الدعيمي، استخدام نموذج FAVAR لقياس أثر السياسة النقدية في مؤشرات أداء كفاءة السياسة النقدية في الولايات المتحدة للمدة 1990-2017، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد 29، 2019.
23. عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (var) خلال الفترة 1990-2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 1، العدد 4، بشار، الجزائر، 2017.
24. عزازي فريدة، المناهج المستخدمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، المجلة الجزائرية العلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، المجلد 48، العدد 1، 2011.
25. على ذهب، آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 14، 2017.
26. عياش الزبير عياش وبوسكي حليلة، 2018، تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي (VECM) خلال الفترة (1990-2016)، مجلة اقتصاديات مال والأعمال JFBE، المجلد 2، العدد 1، 2018.
27. فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020.

28. قرقب مبارك، لكصاسي مريمه، مقاربات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات - حالة الجزائر-، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 10، العدد: 02، 2021.
29. محمد الأمين شربي، ملال شرف الدين، بوخاري عبد الحميد، أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2013)، مجلة الباحث، المجلد 16، العدد 16، 2016.
30. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 3، العدد 4، 2006.
31. موساوي أمال وفطيمة مشتر، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03/ العدد: 06، 2018.
- المقالات:
1. إبراهيم خويلد، التحويل اللوغاريتمي للمتغيرات ماله وما عليه، تاريخ النشر 2019/07/23، تاريخ التصفح 2021/10/05 على الموقع:
<https://sites.google.com/site/khouiledibrahim/posts/althwylallwgharytmyllmtyatmalhwmalyh>
2. بقبق ليلي أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، -<https://manifest.univ-ouargla.dz/archives/facult%C3%A9-des-sciences-economiques,-des-sciences-commerciales-et-des-sciences-de-gestion-fsescsg>
3. جلولي نسيمه، مقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد التطبيقات القياس الاقتصادي (دراسة تطبيقية على برمجية (EViews V.10)، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات الاقتصاد القياسي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 14 نوفمبر، 2019.
4. حيدر يونس كاظم، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، تطور السياسة النقدية عبر النظريات الاقتصادية، تاريخ النشر 2019/6/13، على الموقع الالكتروني:
<https://almerja.com/reading.php?idm=117615>
5. خالد حسين علي المرزوك، طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، كلية الإدارة والاقتصاد، رئاسة جامعة بابل، 2013، على الموقع الالكتروني
<http://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=34424>
الاطلاع 2020/04/21.

6. خالد حسين علي المرزوك، ميزان المدفوعات الدولية، كلية الإدارة والاقتصاد، موقع جامعة بابل، 2015-2016، تاريخ الاطلاع 2020/04/06 على الموقع الالكتروني
<http://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=34422>
7. سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، 2014-2015، موقع التحميل:
<https://economicrg.blogspot.com/2017/07/snouci-ali2.html>
8. شرح ميزان المدفوعات، جريدة المحاسبين، بتاريخ 2018/09/27 على الموقع
<https://almohasben.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA.html>
ml تاريخ الاطلاع 2020/04/21.
9. لطرش الطاهر، تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد الممرز واقتصاد السوق نظرة تقييمية، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة للتقييم، 2013.
10. هايل عبد المولى طشطوش، التصور الاقتصادي الإسلامي للسياسة النقدية كأداة من أدوات ضبط الاقتصاد، 2016، المحمل على الرابط
Copyright C SalaamGateway.Com 2016
11. ميزان المدفوعات، أرشيف الطلبات والبحوث الدراسية، تاريخ النشر 2009/05/08، تاريخ التصفح
2021/02/20 على الموقع:
<https://www.startimes.com/?t=166541581>

التقارير:

1. آفاق الاقتصاد العالمي، ارتفاع وانخفاض التضخم، دراسات اقتصادية ومالية عالمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العاصمة، أكتوبر 1996.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
4. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مجموعة مؤلفين، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، 2017.

المراجع باللغات الأجنبية:

Les Livres

1. Claude Simon, Les Banques, Editions La Découverte, Paris, 1984.
2. David W. Pearce, " The Mit Dictionary Of Modern Economics", Fourth Edition, The Nit Press, Cambridge, Massachusetts, Usa, 1990.
3. Edwin Mansfield, Principles Of Macroeconomics, ww.Norton And Company New York,1998.
4. François Coulombet Jean Longatte Et Pascal Vanhove, Economie (Manuel Et Applications), Dunod, 4e Edition, Paris, 2013.
5. Frédéric Mishkin, Monnaie. Banques Et Marchés Financières, 7 Eme Edition, Pearson Edition, France, 2004.
6. Horvitz, Paul, Ma Monetary Policy And The Financial System" 4 Thed, New Jersay, Prentice, Hall,1979
7. Jacques Muller, Pascal Vonhove, Jean Longatte, Economie Manuel Et Applications 4ème Edition « Dunod » Pris , 2004.
8. Jacques-Henri David, Philippe Jaffré, La Monnaie Et La Politique Monétaire, 3ème Edition, Economica ,France, 1990.
9. Jean Pierre, Monnaie, Système Financier Et Politique Monétaire, Paris, 6 Eme Edition, 2002,
10. Johansson Hary, Essays In Monetary Economics, 2nd Edition, London, George Allein, 1964.
11. Jossette Peyard, Gestion Financière International, Paris, 4 Eme Edition, 1999.
12. Laplace Marie, Monnaie Et Financement De L'économie, Dunod, Paris,2003
13. Michelle De Mourgues, La Monnaie-Système Financier Et Théorie Monétaire, 3eme Edition, Econimica, 1993
14. Milton, Friedman, "The Optimum Quantity Of Money And Other Essays ,London, Macmilin, 1973.

15. Mohamed A. El-Erian , Finances Et Developpment La Crise Et Apres, Internationnal Monetary Fund, France, 2012.
16. Montoussé Marc, Economie Monétaire Et Financière, Edition Bréal, Paris, 2000.
17. Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, " International Economic Theory And Policy ", Second Edition, Harper Collins Publishers, New York, Usa 1991.
18. Paula Samuelson, William Nordhaus, Economie- Taux De Change Et Système Financier International, Paris, 2005.
19. Philippe Jaffre : Monnaie Et Politiques Monétaires, 4 Edition, Economica, Paris, 1996.
20. Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Marc Melitz, Economie International, Publié Par Pearson Education, France, Paris, 2012.
21. Sobry Claude, Eléments De Macroéconomie, Edition Ellipses, Paris, 1996.

Les Articles

22. Anthony Ilegbinosa Imoisi, Lekan Moses Olatunji, Bosco Ito Ekpenyong, Monetary Policy and Its Implications For Balance Of Payments Stability In Nigeria: 1980-2010, International Journal Of Economics And Finance, Vol. 5, No. 3. 2013.
23. Assia Merabet, Essai De Modélisation De La Relation Entre Le Taux De Change Et Balance Des Paiements (Cas De L'algérie De 1991 A 2007), Revue D'économie Et De Statistique Appliquée, Volume 12, Numéro 1, 2015.
24. Bendahmane Med Amin , Bouchetara Mehdi, L'impact de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie , Revue finance et marchés , 2015.
25. Bosson -Amedenu Senyefia, Theodore Oduro- Okhyireh, Osei-Asibey Eunice, The Balance Of Payments As A Monetary Phenomenon " An Econometric Study Of Ghana's Experience, International Journal Of Economics, Commerce And Management, Vol 7, Essue 2, 2019.
26. Collins Boateng, Desmond Tutu Ayentimi, An Empirical Anaysis Of Balance Of Payment In Ghana Using The Monetary Approach, Vol.5, No.8, European Journal Of Business And Management, 2013.
27. Edmond Alphandéry, Choix Entre La Politique Monétaire Et La Manipulation Du Taux De Change Pour Rétablir Le Plein Emploi Et L'équilibre De La Balance Des Paiements, Revue Economique, Vol. 25, No. 6 (Nov., 1974), Sciences Po University Press, 2015
28. Efanga, Udem Okon, Etim, Raphael S. And, Jeremiah, Mfon S, The Impact Of Balance Of Payment On Economic Growth In Nigeria , Journal Of Applied Financial Economics, Vol. 1, No. 2, 2020.

29. Farid Boukkerou Et Samira Djaalab, Balance Des Paiements, Taux De Change Et Dévaluation De La Monnaie En Algérie, Revue Sciences Humaines, N° 40, 2013.
30. Hounaida Daly, Coordination Of Monetary And Fiscal Policies In France An Empirical Overview, International Journal Of Economics Commerce And Management United Kingdom , Vol.Iii Issue, 1 Jan 2015.
31. IFA, A., & GUETAT, I. (2018), Does public expenditure on education Promote tunisian and Moroccan GDP per capital ARDL approach, The journal of finance and data science, 2018.
32. Imoughelle Lawrence Ehikioya Et Ismaila Mohammed, Monetary Policy And Balance Of Paiements Stability In Nigeria, International Journal Of Academic Research In Public Policy And Governance, Vol.2, N° .1, 2015.
33. Lange Jean, Essai Sur L'efficacité De La Politique Monétaire, Revue Economique, Volume 21, N°6, 2018.
34. Mukolu, M.O, Illugbemi, A.O, Otalù, J.A, Monetary Policy And Its Implication For Balance Of Payment Stability In Nigeria Between 1986-2015, Asian Journal Of Economic Modelling, 5(4), 2017.
35. Nadia Afroune, Mohamed Achouche, Le Taux D'intérêt Á Court Terme Et La Politique Monétaire En Algérie, Les Cahiers Du Cread, Vol. 33 - N° 119/120, 2017.
36. Nawaz Ahmad, Rizwan Raheem Ahmed, Imamuddin Khoso, Rana Imroze Palwishah, Unaib Raza, Impact Of Exchange Rate On Balance Of Payment: An Investigation From Pakistan, Research Journal Of Finance And Accounting, Vol.5, No.13, 2014.
37. Ould Henna Hadjer, Etude Econométrique De L'efficacité De La Politique Monétaire En Algérie 1990-2017 : Approche Par Le Modele Ardl, Revue Algérienne D'économie Et Gestion Vol. 14, N° : 02 , 2020.
38. Ounassi Hassene, Kara Rabah, La Libéralisation Financière Et Son Impact Sur Les Objectifs De La Politique Monétaire En Algérie (1990 - 2015), 2 Revue Finance Et Marché, Vol : 07 / N°: 01, 2020.
39. Proso, Timothy, Inaya, Lucky Salubi, Prof. Emma. I. Okoye, Monetary Policy And Balance Of Payments, 2016 Electronic Copy A Available At : <https://ssrn.com/abstract=3039479>.
40. Radia Benziane Et Nadine Salah Et Billel Labaci, Conduite De La Politique Monétaire Algérienne Suite Aux Chocs Pétroliers Pour La Stabilité Des Prix, 2018 ¹Revue Algérienne De La Mondialisation Et Des Politiques Economiques, Volume N° 90, 2018.
41. RAKHROUR YOUSSEF , DJEDI LARBI, CHELOUFI OMEYR, Lien Et Delai De Reponse Entre Instruments Et Objectif De La Politique Monetaire En Algerie : Modelisation En Var Structurel, Revue Des Réformes Economiques Et Intégration En Economie Mondiale, Vol14 N03, 2020.

42. Robert A. Mundell, The Appropriate Use of Monetary and Fiscal Policy For Internal And External Stability, Published By: Palgrave Macmillan Journals On Behalfs Of International Monetary Fund, 2012.
43. Patricia A. Adamu And Osi C. Itsede , Balance Of Payments Adjustment: The West African-Monetary Zone Experience, Vol.10, No.2, Journal Of Monetary And Economic Integration, 2012 .

Les Instructions

1. Instruction N° 02- 2002 Du 11 Avril 2002 Portant Introduction De La Reprise De Liquidité Sur Le Marché Monétaire, Algérie.

Les Rapport

1. International Monetary Fund, Balance Of Payments Manual, 5 Edition, Washington, 1993.
2. Michael W Keran, Monetary Policy, Balance Of Payments, And Business Cycles, The Foreign Experience, Reserve Bank Of St. Louis.

الملاحق

الملحق رقم 01: اختبار استقرارية النموذج الأول

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>			
		LOGBC	LOGM	LOGTCH	LOGX
With Constant	t-Statistic	-1.2021	-3.6591	-0.9700	-1.4715
	Prob.	0.6602	0.0119	0.7509	0.5340
		n0	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.3890	-4.4771	-3.4355	-1.0679
	Prob.	0.9834	0.0084	0.0702	0.9180
		n0	***	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2983	-0.2273	3.0300	-0.6661
	Prob.	0.5698	0.5957	0.9989	0.4201
		n0	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>			
		d(LOGBC)	d(LOGM)	d(LOGTCH)	d(LOGX)
With Constant	t-Statistic	-4.6768	-2.9753	-3.8990	-5.2289
	Prob.	0.0008	0.0492	0.0059	0.0002
		***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0037	-2.9857	-3.7900	-5.3203
	Prob.	0.0019	0.1530	0.0318	0.0009
		***	n0	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7652	-2.9471	-3.0514	-5.3246
	Prob.	0.0000	0.0047	0.0035	0.0000
		***	***	***	***

Notes:

- a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
 b: Lag Length based on SIC
 c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews10

ملحق رقم 02: اختبار استقرارية النموذج الثاني

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
<u>At Level</u>				
		LOGBCA	LOGPRT	LOGTCH
With Constant	t-Statistic	-4.9247	-1.0575	-0.9700
	Prob.	0.0006	0.7191	0.7509
		***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8942	-0.4061	-3.4355
	Prob.	0.0034	0.9826	0.0702
		***	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.3739	-0.8607	3.0300
	Prob.	0.5385	0.3348	0.9989
		n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>				
		d(LOGBCA)	d(LOGPRT)	d(LOGTCH)
With Constant	t-Statistic	-1.5370	-3.8452	-3.8990
	Prob.	0.4975	0.0067	0.0059
		n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.3531	-3.9354	-3.7900
	Prob.	0.9832	0.0232	0.0318
		n0	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6055	-3.9158	-3.0514
	Prob.	0.1006	0.0003	0.0035
		n0	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم 03: اختبار استقرارية النموذج الثالث.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>							
		LOGBP	LOGBC	LOGBCA	LOGMM	LOGPRT	LOGT	LOGTCH	LOGTIP
With Constant	t-Statistic	-1.9524	-1.2021	-4.9247	0.0097	-1.0575	-5.6786	-0.9700	-50.6741
	Prob.	0.3042	0.6602	0.0006	0.9523	0.7191	0.0001	0.7509	0.0000
		n0	n0	***	n0	n0	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6242	-0.3890	-4.8942	-3.3321	-0.4061	-5.7368	-3.4355	-6.2033
	Prob.	0.0046	0.9834	0.0034	0.0804	0.9826	0.0003	0.0702	0.0002
		***	n0	***	*	n0	***	*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.8291	-0.2983	-0.3739	0.9271	-0.8607	-5.3852	3.0300	-2.9296
	Prob.	0.0650	0.5698	0.5385	0.9014	0.3348	0.0000	0.9989	0.0052
		*	n0	n0	n0	n0	***	n0	***
		<u>At First Difference</u>							
		d(LOGBP)	d(LOGBC)	d(LOGBCA)	d(LOGMM)	d(LOGPRT)	d(LOGT)	d(LOGTCH)	d(LOGTIP)
With Constant	t-Statistic	2.4234	-4.6768	-1.5370	-4.9648	-3.8452	-5.4773	-3.8990	-4.9168
	Prob.	0.9999	0.0008	0.4975	0.0004	0.0067	0.0002	0.0059	0.0006
		n0	***	n0	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	1.7899	-5.0037	-0.3531	-5.1563	-3.9354	-5.5240	-3.7900	-8.5507
	Prob.	1.0000	0.0019	0.9832	0.0013	0.0232	0.0008	0.0318	0.0000
		n0	***	n0	***	**	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.1999	-4.7652	-1.6055	-4.7723	-3.9158	-5.6196	-3.0514	-63.5030
	Prob.	0.9910	0.0000	0.1006	0.0000	0.0003	0.0000	0.0035	0.0001
		n0	***	n0	***	***	***	***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews10

ملحق رقم 04: التقدير العام للنموذج الأول.

Dependent Variable: LOGBC
 Method: ARDL
 Date: 10/18/21 Time: 15:46
 Sample (adjusted): 1993 2020
 Included observations: 28 after adjustments
 Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOGM LOGX LOGTCH
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 125
 Selected Model: ARDL(1, 3, 1, 1)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGBC(-1)	0.799206	0.152706	5.233614	0.0001
LOGM	9.58E-10	3.36E-10	2.851037	0.0106
LOGM(-1)	-4.79E-10	4.40E-10	-1.088931	0.2905
LOGM(-2)	-2.27E-10	2.83E-10	-0.804908	0.4314
LOGM(-3)	-3.46E-10	2.05E-10	-1.684950	0.1093
LOGX	2.35E-10	8.43E-11	2.788272	0.0121
LOGX(-1)	-3.02E-10	9.67E-11	-3.125283	0.0058
LOGTCH	0.753926	0.168616	4.471259	0.0003
LOGTCH(-1)	-0.609865	0.157181	-3.880018	0.0011
C	1.426119	7.732720	0.184427	0.8557
R-squared	0.947196	Mean dependent var	59.92931	
Adjusted R-squared	0.920794	S.D. dependent var	8.924543	
S.E. of regression	2.511690	Akaike info criterion	4.952241	
Sum squared resid	113.5545	Schwarz criterion	5.428029	
Log likelihood	-59.33138	Hannan-Quinn criter.	5.097694	
F-statistic	35.87575	Durbin-Watson stat	1.957462	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS10

ملحق رقم 05: التقدير العام للنموذج الثاني.

Dependent Variable: LOGBCA
 Method: ARDL
 Date: 10/20/21 Time: 14:37
 Sample (adjusted): 1993 2020
 Included observations: 28 after adjustments
 Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (3 lags, automatic): LOGPRT LOGTCH
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 48
 Selected Model: ARDL(3, 1, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGBCA(-1)	1.057070	0.195346	5.411262	0.0000
LOGBCA(-2)	-0.846442	0.267333	-3.166243	0.0053
LOGBCA(-3)	0.664445	0.183398	3.622974	0.0019
LOGPRT	2.96E-07	1.85E-07	1.603933	0.1261
LOGPRT(-1)	4.00E-07	2.13E-07	1.879560	0.0765
LOGTCH	-7.62E+08	1.18E+08	-6.465686	0.0000
LOGTCH(-1)	9.23E+08	2.20E+08	4.201194	0.0005
LOGTCH(-2)	-7.60E+08	2.60E+08	-2.922618	0.0091
LOGTCH(-3)	5.97E+08	1.71E+08	3.489246	0.0026
C	8.96E+09	2.53E+09	3.547012	0.0023
R-squared	0.995866	Mean dependent var	4.69E+10	
Adjusted R-squared	0.993800	S.D. dependent var	3.14E+10	
S.E. of regression	2.48E+09	Akaike info criterion	46.37013	
Sum squared resid	1.10E+20	Schwarz criterion	46.84592	
Log likelihood	-639.1819	Hannan-Quinn criter.	46.51559	
F-statistic	481.8442	Durbin-Watson stat	2.267366	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS10

ملحق رقم 06: التقدير العام للنموذج الثالث.

Dependent Variable: LOGBP
 Method: ARDL
 Date: 11/13/21 Time: 08:51
 Sample (adjusted): 1991 2020
 Included observations: 30 after adjustments
 Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (1 lag, automatic): LOGBC LOGBCA LOGMM LOGPRT
 LOGT LOGTCH LOGTIP
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 128
 Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGBP(-1)	0.119818	0.222292	0.539010	0.5973
LOGBC	1.034136	0.403783	2.561120	0.0209
LOGBC(-1)	-1.068756	0.457642	-2.335354	0.0329
LOGBCA	-4.64E-10	4.40E-10	-1.054941	0.3071
LOGBCA(-1)	6.73E-10	4.69E-10	1.432736	0.1712
LOGMM	0.374889	0.226550	1.654776	0.1175
LOGMM(-1)	-0.492171	0.211658	-2.325311	0.0335
LOGPRT	-1.22E-16	2.92E-16	-0.416033	0.6829
LOGT	-1.46E-05	1.34E-05	-1.088462	0.2925
LOGT(-1)	2.13E-05	1.79E-05	1.188909	0.2518
LOGTCH	-1.264434	0.531469	-2.379131	0.0301
LOGTCH(-1)	1.117165	0.516050	2.164838	0.0459
LOGTIP	0.616951	0.533658	1.156079	0.2646
C	30.35189	16.77875	1.808948	0.0893
R-squared	0.497403	Mean dependent var		23.03038
Adjusted R-squared	0.089043	S.D. dependent var		4.439530
S.E. of regression	4.237267	Akaike info criterion		6.030439
Sum squared resid	287.2709	Schwarz criterion		6.684331
Log likelihood	-76.45658	Hannan-Quinn criter.		6.239625
F-statistic	1.218051	Durbin-Watson stat		2.419568
Prob(F-statistic)	0.349576			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS10

ملحق رقم 07: اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل واختبار الحدود للنموذج الأول.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(LOGBC)
 Selected Model: ARDL(1, 3, 1, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 10/18/21 Time: 15:52
 Sample: 1990 2020
 Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.426119	7.732720	0.184427	0.8557
LOGBC(-1)*	-0.200794	0.152706	-1.314905	0.2050
LOGM(-1)	-9.50E-11	9.44E-11	-1.006305	0.3276
LOGX(-1)	-6.71E-11	1.11E-10	-0.602239	0.5545
LOGTCH(-1)	0.144061	0.040590	3.549201	0.0023
D(LOGM)	9.58E-10	3.36E-10	2.851037	0.0106
D(LOGM(-1))	5.74E-10	2.64E-10	2.175426	0.0432
D(LOGM(-2))	3.46E-10	2.05E-10	1.684950	0.1093
D(LOGX)	2.35E-10	8.43E-11	2.788272	0.0121
D(LOGTCH)	0.753926	0.168616	4.471259	0.0003

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGM	-4.73E-10	4.77E-10	-0.991252	0.3347
LOGX	-3.34E-10	7.24E-10	-0.461239	0.6502
LOGTCH	0.717454	0.530442	1.352559	0.1929
C	7.102392	33.46396	0.212240	0.8343

EC = LOGBC - (-0.0000*LOGM -0.0000*LOGX + 0.7175*LOGTCH + 7.1024)

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS10

ملحق رقم 08: اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل واختبار الحدود للنموذج الثاني.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(LOGBCA)
 Selected Model: ARDL(3, 1, 3)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 10/20/21 Time: 14:46
 Sample: 1990 2020
 Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.96E+09	2.53E+09	0.000000	0.0000
LOGBCA(-1)*	-0.124927	0.048281	-2.587497	0.0186
LOGPRT(-1)	6.96E-07	1.55E-07	4.500380	0.0003
LOGTCH(-1)	-2379184.	40963096	0.000000	0.0000
D(LOGBCA(-1))	0.181997	0.180552	1.008002	0.3268
D(LOGBCA(-2))	-0.664445	0.183398	-3.622974	0.0019
D(LOGPRT)	2.96E-07	1.85E-07	1.603933	0.1261
D(LOGTCH)	-7.62E+08	1.18E+08	0.000000	0.0000
D(LOGTCH(-1))	1.63E+08	1.70E+08	0.000000	0.0000
D(LOGTCH(-2))	-5.97E+08	1.71E+08	0.000000	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPRT	5.57E-06	1.30E-06	4.274947	0.0005
LOGTCH	-19044548	3.34E+08	-0.057032	0.9551
C	7.17E+10	4.02E+10	1.783700	0.0913

EC = LOGBCA - (0.0000*LOGPRT -19044548.1587*LOGTCH +
 71728068372.5304)

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS10

ملحق رقم 09: اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل واختبار الحدود للنموذج الثالث.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(LOGBP)
 Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, 1, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/13/21 Time: 09:00
 Sample: 1990 2020
 Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	30.35189	16.77875	1.808948	0.0893
LOGBP(-1)*	-0.880182	0.222292	-3.959578	0.0011
LOGBC(-1)	-0.034619	0.218250	-0.158623	0.8760
LOGBCA(-1)	2.08E-10	1.19E-10	1.750519	0.0992
LOGMM(-1)	-0.117283	0.175160	-0.669576	0.5127
LOGPRT**	-1.22E-16	2.92E-16	-0.416033	0.6829
LOGT(-1)	6.72E-06	2.10E-05	0.320595	0.7527
LOGTCH(-1)	-0.147268	0.071620	-2.056252	0.0565
LOGTIP**	0.616951	0.533658	1.156079	0.2646
D(LOGBC)	1.034136	0.403783	2.561120	0.0209
D(LOGBCA)	-4.64E-10	4.40E-10	-1.054941	0.3071
D(LOGMM)	0.374889	0.226550	1.654776	0.1175
D(LOGT)	-1.46E-05	1.34E-05	-1.088462	0.2925
D(LOGTCH)	-1.264434	0.531469	-2.379131	0.0301

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGBC	-0.039332	0.252441	-0.155807	0.8781
LOGBCA	2.37E-10	1.48E-10	1.594132	0.1305
LOGMM	-0.133248	0.199516	-0.667857	0.5137
LOGPRT	-1.38E-16	3.25E-16	-0.424747	0.6767
LOGT	7.64E-06	2.41E-05	0.316819	0.7555
LOGTCH	-0.167316	0.082966	-2.016669	0.0608
LOGTIP	0.700936	0.660282	1.061571	0.3042
C	34.48364	19.95023	1.728483	0.1031

EC = LOGBP - (-0.0393*LOGBC + 0.0000*LOGBCA - 0.1332*LOGMM - 0.0000
 *LOGPRT + 0.0000*LOGT - 0.1673*LOGTCH + 0.7009*LOGTIP + 34.4836
)

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS10

ملحق رقم 10: متغيرات الدراسة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

المتغيرات	X	M	PB	BC	TCH	BCA
1990	12880000000	9770000000	-926598191,5	48,3807137	8,95750833	17 739 324 677
1991	12440000000	7770000000	2522613959	52,7175867	18,472875	14556458369
1992	11510000000	8310000000	696094714,7	49,1890842	21,836075	14764541759
1993	10410000000	8785000000	-676792528,7	44,9228134	23,3454067	14529628436
1994	8892000000	9154000000	-1498790758	48,5844378	35,0585008	12797048733
1995	10258000000	10100000000	-1170007769	55,1910052	47,6627267	12908746892
1996	13250000000	9090000000	2730004510	53,7051479	54,7489333	12053854021
1997	13894000000	8688000000	4609976585	52,2439115	57,70735	10814415339
1998	10209000000	9400000000	30000468,17	45,0944506	58,7389583	13082241798
1999	12525000000	9162000000	2612546358	50,9291093	66,573875	12767045344
2000	22031000000	9171000000	11659993782	62,8583589	75,2597917	12910757137
2001	19133000000	9940000000	8032388785	58,7061503	77,2150208	14694062035
2002	18799000000	11969000000	5605029499	61,134212	79,6819	17398957605
2003	23163000000	12380000000	9753990568	62,1247612	77,394975	20590335293
2004	31304000000	18169000000	12292180470	65,7014218	72,06065	28384637375
2005	46002000000	20357000000	23871595591	71,2785821	73,2763083	32668857461
2006	54613000000	21456000000	31470235359	70,7300041	72,6466167	35307681295
2007	60163000000	27631000000	29962483620	71,938106	69,2924	46525896058
2008	79298000000	39479000000	32938441814	76,684539	64,5828	63866091281
2009	45174000000	39294000000	-797232936,1	71,3243234	72,6474167	64319672831
2010	57053000000	40473000000	11320673245	69,8666438	74,3859833	66788643024
2011	73489000000	47247000000	20205189620	67,4743064	72,9378833	76111376938
2012	71866000000	50378000000	17511024556	65,4049792	77,5359667	81852300867
2013	64974000000	55028000000	5891959520	63,6108237	79,3684	91057083172
2014	60061000000	58580000000	-3076729669	62,4143164	80,5790167	97554189057
2015	34668000000	51702000000	-22160843925	59,6951665	100,691433	84285420602
2016	30026000000	47089000000	-22693960606	55,9256682	109,443067	81261705854
2017	35191000000	46059000000	-17106552044	55,3213327	110,973017	82571454318
2018	41797000000	46330000000	-11094929576	57,8986226	116,593792	82933955322
2019	35824000000	41934000000	-11018519760	52,0263556	119,353558	78717558582
2020	21517000000	35122000000	-16040490058	45,2310509	126,7768	65075976046

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

ملحق رقم 11: متغيرات الدراسة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

المتغيرات	T	TIP	MM	PRT
1990	0,182518	8,000000	61,771140	2703474408
1991	0,221040	10,5	49,1113099	3459969141
1992	0,206445	11,5	51,9419948	3317517177
1993	0,192159	11,5	50,1014581	3655668338
1994	0,212090	16	45,3186723	4813488033
1995	0,243725	18,4166667	37,1694458	4164319964
1996	0,237955	19	33,0058365	6296459575
1997	0,234362	15,7083333	36,0814341	9666874795
1998	0,203465	11,5	42,3768224	8452272525
1999	0,222931	10,75	42,2077032	6146079211
2000	0,284740	10	37,829734	1,3556E+10
2001	0,265532	9,5	56,8489398	1,9625E+10
2002	0,271034	8,58333333	62,7242678	2,5151E+10
2003	0,261870	8,125	62,819064	3,5455E+10
2004	0,289883	8	59,2653125	4,5692E+10
2005	0,321512	8	53,8276933	5,9167E+10
2006	0,325005	8	57,2839324	8,1463E+10
2007	0,325218	8	64,0936465	1,1497E+11
2008	0,347300	8	62,9858394	1,481E+11
2009	0,307803	8	73,1608716	1,5511E+11
2010	0,302486	8	69,0546987	1,7046E+11
2011	0,301820	8	68,0616009	1,9137E+11
2012	0,292367	8	67,9543982	2,0059E+11
2013	0,286053	8	71,7297314	2,0144E+11
2014	0,277445	8	79,3094817	1,8635E+11
2015	0,260183	8	82,0007036	1,506E+11
2016	0,240933	8	78,8843696	1,2079E+11
2017	0,238834	8	79,3286476	1,0485E+11
2018	0,251196	8	81,3439685	8,7383E+10
2019	0,227153	8	80,8226049	7,1796E+10
2020	0,195086	8	96,0837604	5,9434E+10

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع السياسة النقدية ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر خلال فترة 1990-2020، حيث تمت صياغة ثلاثة نماذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، خصص النموذج الأول لمعالجة الميزان التجاري الذي ركز على قياس فعالية كل من الصادرات، الواردات وسعر الصرف على حساب الميزان التجاري، أما النموذج الثاني فقد خصص لحساب رأس المال ودراسة فعالية سعر الصرف واجمالي الاحتياطات عليه، أما النموذج الثالث والذي يخص ميزان المدفوعات فقد تم من خلاله جمع كافة متغيرات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف له علاقة تأثير عكسية معنوية على ميزان المدفوعات في الأجل القصير وغير معنوية في المدى الطويل، وكذا وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين الكتلة النقدية وميزان المدفوعات في الأجل الطويل، ووجود علاقة طردية وغير معنوية بين معدل فائدة الاقراض وميزان المدفوعات في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، سعر الصرف، الميزان التجاري، حساب رأس المال، ميزان المدفوعات، ARDL.

Résumé:

Cette étude vise à traiter la politique monétaire et son efficacité pour réaliser l'équilibre extérieur en Algérie au cours de la période 1990-2020. Trois modèles ont été formulés en utilisant le modèle ARDL (Auto-regressive Distributed lag model), Le premier modèle était consacré au traitement de la balance commerciale, qui se concentrait sur la mesure de l'efficacité des exportations, des importations et du taux de change au détriment de la balance commerciale. Alors que le deuxième modèle, il était consacré au compte capital et à l'étude de l'efficacité du taux de change et de ces réserves totales. Quant au troisième modèle il était basé sur la balance des paiements ou toutes les variables de l'étude ont été collectées.

Les résultats de l'étude ont conclu que le taux de change officiel a un effet inverse significatif sur la balance des paiements à court terme et non significatif à long terme, et l'existence d'une relation inverse et non significative entre la masse monétaire et la balance des paiements à long terme, ainsi l'existence d'une relation positive et non significative entre le taux d'intérêt des prêts et la balance des paiements à long terme.

Mots clés : Politique monétaire, Taux de change, Balance commerciale, Compte capital, Balance des paiements, ARDL.

Abstract

This study attempts to address the issue of monetary policy and its effectiveness in achieving external balance in Algeria during the period between 1990-2020. Indeed, three models were formulated using The Auto-regressive Distributed lag model (ARDL). The first model was devoted to the treatment of the trade balance, which focused on measuring the efficiency of exports, imports and the exchange rate at the expense of the trade balance, As far as the second model is concerned, imports and the exchange rate on the trade balance were allocated to the balance of the capital account and the study of the effectiveness of the exchange rate. Besides, the third model was concerned with the balance of payments, through which all the variables were included in this study.

The results of the study reached the exchange rate It had a significant inverse relationship on the balance of payments in the short term and insignificant in the long term. The existence of an inverse and insignificant relationship between the monetary mass and the balance of payments in the long term, and the existence of a direct and insignificant relationship between the interest rate of lending and the balance of payments in the long term.

Keywords: Monetary policy, Exchange rate, Trade balance, Capital account, Balance of payments, ARDL.